جامعة ابن خلدون- تيارت-
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير
تخصص :الاقتصاد والتنمية

بعنوان:

محاولة استخدام أسلوب التحليل العاملي في التخطيط للتنمية الاقتصادية المحلية(المكانية)

تطبيق على مؤشرات التنمية الاقتصادية المحلية لولاية سعيدة

من إعداد الطالب:
رزين عكاشة

تحت إشراف الدكتور:
مداني بن شهرة

أعضاء لجنة المناقشة :

الدكتور: شريط عابد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تيارت	رئيسـًا
الدكتور: مداني بن شهرة	أستاذ محاضر	جامعة تيارت	مقـررًا
الدكتور: زايري بلقاسم	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران	ممتحنـًا
الدكتور: صوار يوسف	أستاذ محاضر	جامعة سعيدة	ممتحنـًا
الدكتور: الأخضر أبو علاء عزي	أستاذ محاضر	جامعة مسيلة	ممتحنـًا

السنة الجامعية 2011/2010

إهـــداء

اهدي هذا العمل المتواضع

إلى والدي ووالدتي.....جزاهم الله خير الجزاء

والى زوجتي وأبنائي.....والى أخواني وأخواتي

إلى هؤلاء جميعا أهدي حصاد جهدي وثمرة عملي

شكر و تقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الدكتور الفاضل مدني بن شهرة الذي أشرف على الدراسة والذي أولاني عناية في تحضير وكتابة الرسالة ، بالإضافة لتوجيهاته السديدة والقيمة ،التي بفضلها خرجت هذه الرسالة بصورتها الحالية فله مني كل الاحترام والتقدير.

كما أتقدم بوافر التقدير وعظيم الامتنان للجنة المناقشة الأفاضل الذين شرفوني بقبول مناقشة الدراسة وصرفهم جزء من وقتهم الثمين لأجل قراءتها و لدورهم الكبير في إثراء الدراسة من علمهم وخبرتهم وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور شريط عابد، الأستاذ الدكتور زايري بلقاسم، الدكتور صوار يوسف والدكتور الأخضر أبو علاء عزي.

ملخص :

تسعى استراتيجيات التنمية الاقتصادية المحلية في معظم دول العالم إلى تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية عبر مختلف المناطق ، وذلك بترشيد مستوى مشاركة هذه المناطق والاستفادة من خصائصها الاقتصادية الاجتماعية والطبيعية بهدف تحسين المستوى المعيشي للسكان.

ومن هنا يهدف هذا البحث إلى محاولة استخدام أسلوب التحليل العاملي لتصنيف **16** بلدية لولاية سعيدة وفق خصائصها التنموية (**102** مؤشر تنموي) والمتمثلة في خصائص اقتصادية اجتماعية طبيعية. وقد أوضح التحليل إلى ظهور ثلاث عوامل أساسية يمكن من خلالها تصنيف هذه البلديات ،حيث مّثل العامل الأول **08** بلديات تجمعها **13** متغير وهي تشير إلى خصائص تنمية حيوانية (تربية المواشي) والعامل الثاني يمثل **07** بلديات تجمعها **14** متغير وهي تشير إلى خصائص تنمية ريفية ذات إمكانات زراعية كما مّثل العامل الثالث **06** بلديات تجمعها **15** متغير تشير إلى ظهور بعض المؤشرات الخدمية مرتفعة مقارنة بالعوامل الأخرى دليل على توفر نمط من التحضر في توفير الخدمات، و الذي قد يسمح لنا مثلا بالاستثمار في تنمية سياحية،وخاصة مع وجود معالم أثرية عبر البلديات المستخرجة لهذا العامل. و يساهم هذا التحليل بدرجة كبيرة في تشخيص نقاط الضعف ونقاط القوة للمؤشرات التنمية عبر البلديات ومن تم ترشيد البرامج التنموية لكل بلدية حسب خصائصها التنموية من أجل تحقيق تنمية مكانية متوازنة.

الكلمات المفتاحية: أسلوب التحليل العاملي،تصنيف المناطق (البلديات)،التنمية الاقتصادية المحلية.

Résumé

Les stratégies du développement économique local dans la plupart des pays du monde cherchent à atteindre une utilisation optimale des ressources naturelles et humaines entre les régions, avec la rationalisation du niveau de participation de ces régions est de tirer profit de leurs caractéristiques économiques de l'ordre naturel et social, afin d'améliorer le niveau de vie de la population.

C'est pourquoi le but de cette recherche est d'essayer d'utiliser la méthode de l'analyse factorielle pour le classement de 16 communes de la willaya de SAIDA, avec ces 102 indicateurs de développement qui représentent des caractéristiques socio-économiques et naturelles. L'analyse a montré l'émergence de trois facteurs clés permettant de classer ces communes. Le premier facteur a regroupé 08 communes amassées 13 variables, se référant à des propriétés de production d'animaux, le deuxième facteur est représenté par 07 communes et collecte 14 variables, se référant à des propriétés de développement rural ayant un potentiel agricole,et pour le troisième facteur il regroupe 06 communes et avec 15 variables correspond à l'apparition de certains indicateurs de service est plus élevée dans ce facteur que les deux autres, fournir la preuve d'un modèle d'urbanisation dans la fourniture de services qui pourraient participer par exemple dans le développement du tourisme, en particulier avec la présence de sites archéologiques à travers les communes extraient de ce facteur.Cette analyse a permis de citer les faiblesses et les atouts des indicateurs de développement dans les (16) communes, afin de rationaliser les programmes de développement local pour chaque commune en fonction de leur classification, et de parvenir à un développement équilibré.

Mots clés : *méthode de l'analyse factorielle, classification des zones (communes), le développement économique local.*

المقدمة

تسعى استراتيجيات التنمية الاقتصادية المحلية في معظم دول العالم إلى تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والتجهيزات الأساسية وشبكات المرافق العامة القائمة عبر مختلف المناطق ، وذلك بترشيد مستوى مشاركة هذه المناطق في التنمية الشاملة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية ومساهمة كل الأطراف الفاعلين من القطاع العمومي والقطاع الخاص بما في ذلك المشاركة الشعبية.زيادة إلى التنسيق بينهم من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان المحليين ،والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة والميزة النسبية المتمثلة في الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية والبيئية للمنطقة الجغرافية.

كما يعمل التخطيط الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية المحلية على تأهيل المناطق الأقل نمو والمهمشة وذلك بإيجاد بيئة جاذبة للاستثمارات والترويج لها مع إيجاد صيغ جديدة للاستثمار في ضوء الإمكانات والميزات النسبية التي تتمتع بها هذه المناطق بتحقيق القيم المحلية ومواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية كالفقر والتهميش وذلك برفع مستوى الدخل المحلي، زيادة الروابط والتعاون بين الأنشطة المحلية والاستفادة بفاعلية من الميزات والخصائص المحلية ،مصادر التمويل المتاحة محليًا ومعرفة المزايا التنافسية ضمن الحيز المكاني (الجغرافي).

ومن أجل تحقيق تنمية مكانية متوازنة تقوم المعلومات المكانية في تحديد الأوضاع الراهنة للتنمية في كل منطقة على حدة مع إظهار نقاط الضعف والقوة هدفها في ذلك بناء ركيزة قوية لتنمية اقتصادية محلية خاصة بكل منطقة قائمة على ما تمتلكه هذه الأخيرة من مؤهلات تنموية.من هنا تأتي الضرورة إلى القيام بعملية تصنيف المناطق (البلديات) حسب إمكانيتها وخصائصها التنموية ، وتحديد المتغيرات الأساسية والمتوفرة للقيام بتنمية محلية ملائمة. حيث أن المناطق (البلديات) غير متجانسة في الموارد الطبيعية والاقتصادية والديمغرافية، مما لا شك فيه أن تعميم البرامج التنموية على مستوى هذه المناطق (البلديات) قد يؤدي إلى هدر مواردها أو تعطليها.

ولتصنيف المناطق (البلديات) وفق مؤشراتها التنموية، قمنا باستخدام أسلوب التحليل العاملي والذي يعتبر من الأساليب الإحصائية المتقدمة المستعملة في تفسير وتحليل العلاقة المنطقية التي تربط بين المتغيرات (المؤشرات التنموية)، وإظهار العوامل الرئيسية التي تتحكم في العلاقة الموجودة بين هذه المؤشرات و التي على أساسها تُصنف المناطق (البلديات) حسب خصائصها النسبية من الموارد الطبيعية أو البشرية ،كما يساعد هذا

التحليل الإحصائي متخذ القرار في وضع برامج وسياسات تنموية قائمة على عملية تصنيف علمي للمناطق (البلديات) وفق ما تحتاجه لتفعيل وسير عملية التنمية الاقتصادية على أرض الواقع، زيادة إلى ذلك معرفة هذه الخصائص الاقتصادية يساعد على جلب الاستثمار وتحسين المستوى المعيشي للسكان المحليين.

أ- الإشكالية :

من خلال الطرح السابق وفي إطار الهدف العام للدراسة ارتأينا صياغة إشكالية موضوع بحثنا كالأتي:

- **ما مدى إمكانية تطبيق أسلوب التحليل العاملي في التخطيط للتنمية الاقتصادية المحلية (المكانية)؟**

وعلى أساس هذه الإشكالية يمكن طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهية التنمية الاقتصادية المحلية؟
- ماهو التخطيط الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية المحلية ؟
- كيف يمكن استخدام أسلوب التحليل العاملي كأسلوب كمي في تصنيف المناطق (البلديات) للقيام بعملية التخطيط للتنمية الاقتصادية المحلية ؟

ب- فرضيات البحث :

في ضوء الإشكالية السابقة تمت صياغة الفرضيات التالية:

- تختلف وتتنوع بلديات ولاية سعيدة وفقا لتباين خصائصها الديمغرافية والاقتصادية والعمرانية.
- لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية للمتغيرات الخدمية بين البلديات.
- يساهم متغير حجم السكان لكل بلدية بنسبة مرتفعة في نسبة التباين المفسر للعوامل المشتقة حيث أن هذا العامل يؤخذ بعين الاعتبار عند وضع برامج تنموية محلية بالطرق التقليدية.

ت- أهداف الدراسة وأهميتها:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتحديد إمكانات التنمية المحلية على مستوى ولاية سعيدة وإعطاء نظرة على أهم نقاط القوة ونقاط الضعف عن طريق تصنيف بلدتيها والتي عددها (16) وفق خصائصها التنموية، والخروج بخارطة توضح توزيع الإمكانيات التنمية الاقتصادية المحلية المتوازنة على الحيز المكاني لهذه البلديات باستخدام 102 متغير يصف الإمكانات الاقتصادية والعمرانية والبشرية لـــ (16) بلدية باستخدام أسلوب

التحليل العاملي، وذلك لمساعدة أصحاب القرار والمخططين في توجيه الخطط والسياسات المناسبة للبلديات حسب إمكانيتها.

كما تهدف الدراسة إلى تصنيف البلديات حسب إمكانيتها، وتحديد المتغيرات المهمة التي تحدد إمكانية القيام بتنمية محلية ملائمة لكل منطقة وتحديد المستويات المختلفة لهذه البلديات وإيجاد نوع من التوازن بين مختلف البلديات بتوظيف أسلوب المكونات الأساسية. زيادة إلى ذلك محاولة توفير البيانات والمعلومات حول الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في البلديات لولاية سعيدة.

وأهمية الدراسة تكمن في استخدام الأساليب الكمية في مجال التخطيط للتنمية الاقتصادية المحلية.ومساعدة متخذ القرار في وضع استراتيجيات تتلائم كل منها مع خصوصية كل منطقة (بلدية).

ث- حدود الدراسة :

وتتمثل في جانبين الأول نظري ويعني بكل ما يخص التخطيط الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية المحلية والثاني تطبيقي ويهتم بمحاولة تطبيق أسلوب التحليل العاملي على 16 بلديات لولاية سعيدة و102 مؤشر تنموي لهذه البلديات.
أما حدود الدراسة فتتكون من:

- الإطار المكاني: تم إجراء هذه الدراسة على مستوى ولاية سعيدة.
- الإطار الزمني : تناولت الدراسة إحصائيات للولاية لسنة 2008.
- تم إجراء هذه الدراسة على عينة متكونة من 16 بلدية بمؤشراتها التنموي التي عددها 102 متغير.

ج- مبررات اختيار الموضوع :

هناك عدة أسباب ومبررات أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع من بينها:

- إظهار ضرورة وأهمية استخدام الأساليب الكمية إلى جانب الأساليب التقليدية في عملية التخطيط للتنمية وخاصة في الوقت الحالي الذي بتميز ببيئة سريعة التقلب وعدم اليقين.

- قلة الرسائل والبحوث الجامعية التي تناولت استخدام الأساليب الكمية في عملية التخطـــيط للتنميـــة حسب معلومات الباحث.
- ارتباط هذا الموضوع بنوع التخصص الذي ندرس فيه ،وكذلك لأهميته في الاقتصاد المحلـــي الـــذي يقودنا بدوره إلى تنمية شاملة للاقتصاد الوطني.

ح- المنهج والأدوات المستعملة في البحث :

استعملنا في بحثنا هذا المنهج الوصفي والمنهج التحليلي عند تحديد مفاهيم الجديدة للتنمية الاقتصادية المحلية وكذلك من خلال جمع البيانات وتحليلها وتنظيمها،وكذا تحليل ووصف أهم المحطات للتجربة الجزائرية في التنمية الاقتصادية المحلية.

كما استعملنا المنهج الاستقرائي في الجزء التطبيقي والمتمثل في استخدام أسلوب التحليل العاملي والذي يُعد منهج استقرائي لأنه يبدأ في الملاحظات العلمية ويصل إلى الاستخلاصات أو الاستنتاجات في شكل مفاهيم رئيسية تربطها فكرة واحدة أو قانون واحد حيث يقوم على تحليل الارتباطات بين المتغيرات من أجل التوصل للعامل المشترك الذي يربط بين هذه المتغيرات.

أما أدوات المستعملة في البحث تجدر الإشارة إلى أنه استخدمنا البرامج التالية:

- برنامج الإحصائي ***spss v.17***
- برنامج اكسل ***Ms OFFICE Excel 2007***

خ- الدراسات السابقة :

من بين البحوث والدراسات التي اعتمدنا عليها لانجاز هذا العمل نذكر ما يلي:

- **دراسة المهندس محمد محسن سيد (2007)**: الموسومة "أسلوب التحليل العاملي في التخطيط والتنمية"، حيث يقوم بتحليل بعض مؤشرات التنمية الصناعية والتنمية الريفية على محافظات العراق (18 محافظة) وباستخدام أسلوب التحليل العاملي كان جدول التباين المفسر بشير إلى ثلاثة عوامل أساسية تفسر ما نسبته 90 % تقريبا من إجمالي التباين ،حيث العامل الأول

وهو عامل التنمية الصناعية بنسبة 66 % من إجمالي التباين ،والعامل الثاني بنسبة 17 % ويمثل التنمية الريفية، أما العامل الثالث يفسر 7 % وهو يعكس جانب من نمط التحضر.

- **دراسة الأستاذ الدكتور احمد بن جار الله الجار لله والمهندس بندر بن عبد الرحمن النعيم (2008)**: وكانت الدراسة على محافظات المنطقة الشرقية (11 محافظة) للمملكة العربية السعودية، حيث كان عدد المتغيرات الداخلة في الدراسة 116 متغير تمثل الخصائص الطبيعية (المياه، استخدامات الأراضي...) والبنية التحتية والمرافق العامة والخدمات الاجتماعية (طرق الموصلات ، شبكات الماء والكهرباء والهاتف،الخدمات الصحية والتعليمية ...) والمقومات الاقتصادية (المؤسسات الاقتصادية، عدد السكان، العمالة...) وكانت نتائج التحليل العاملي ظهور أربعة عوامل مشتقة فسرت 86 % من التباين المفسر (العامل الأول 48 % ويمثل 8 محافظات وحسب المتغيرات أطلق عليها مجموعة المحافظات ذات الإمكانات المتعددة.العامل الثاني 19 % ويمثل 6 محافظات أطلق عليها مجموعة مناطق ذات الإمكانات الخدمية حسب المتغيرات التي التصقت بهذا العامل .والعامل الثالث 12 % ويمثل 5 محافظات أطلق عليها مجموعة المناطق ذات الإمكانات السياحية والتجارية .أما العامل الرابع 6 %ويشير إلى خصائص زراعية ورعوية ويمثل 4 محافظات.

- **دراسة الأستاذ الدكتور احمد بن جار الله الجار لله** :وتقوم على تحليل العوامل المسببة للبناء الحضري للحارات في مدينة الجبيل الصناعية وعددها 44 وحدة مكانية ،و40 متغير يمثل الخصائص الديمغرافية والاقتصادية والوظيفية والخدمية ،وكانت نتائج التحليل العاملي إلى وجود ثلاثة عوامل أساسية فسرت مجتمعة 86 % من التباين في المتغيرات الأصلية ، العامل الأول وهو أهمها بلغت نسبة التفسير 49 % وارتبط به 15 متغير وأطلق على الحارات التي برزت في العامل الأول مجموعة الحارات ذات الغالبية السعودية وعددها 13 حارة.أما العامل الثاني فقد التصق به سبعة (7) متغيرات فسرت ما نسبته 9 % وأطلق على هذه المجموعة مكونة من سبعة (7) حارات مجموعة حارات السكان الأجانب غير العرب ،وبالنسبة للعامل الثالث فارتبط به ثلاثة متغيرات فسرت ما نسبته 2 % من التباين الكلي وضمت ستة (06) حارات أطلق عليها مجموعة حارات السكان العرب.

- **دراسة الدكتورة وفاء محمد عبد المنعم عامر** :الموسومة "إطار تحليلي للتباين في توزيع الخدمات في جمهورية مصر العربية"، وتهدف الدراسة إلى محاولة تحقيق العدالة في مستوى الخدمات بين أقاليم الدولة المختلفة وتقليل الفجوة بين معدلات الخدمات في المناطق المختلفة، وقد تمت الدراسة على 26 محافظة مصرية،وأربعين متغير منها مؤشرات العمرانية وخدمتية وتنموية، وأسفرت عملية التحليل العاملي عن وجود عوامل تتحكم في الظاهرة المدروسة ويمثل العاملين الأول والثاني نسبة 71.4% فالعامل الأول يمثل 48.4% من إجمالي التباين ويغلب عليه متغيرات تنموية وعمرانية واجتماعية المرتبطة بالخدمات ،أما العامل الثاني يمثل فقط 23.3% فهو يحوي مجموعة مؤشرات الخاصة بالتعليم ومتغيراته المختلفة.

د- صعوبات البحث :

نشير إلى الصعوبات والمشاكل التي واجهتنا لإعداد هذا البحث نوجزها فيما يلي:

- تضارب بعض الإحصاءات باختلاف مصادرها.
- صعوبة الحصول على المعلومات من المصدر.
- مشكلة تحديد المصطلحات الإحصائية.

ذ- تقسيمات البحث :

على ضوء الفروض والأهداف الأساسية للبحث، ستتم معالجة موضوع الدراسة بعد عرض المقدمة في خمسة فصول وهي على النحو التالي:

- **الفصل الأول**:يتناول هذا الفصل المفاهيم الأساسية للتنمية الاقتصادية المحلية ودورها في تعزيز التنمية المستدامة ،كما يتضمن التطور التاريخي للتنمية الاقتصادية المحلية ،كما قمنا بالتركيز على أهم الشروط والمعايير الأساسية لبناء اقتصاد محلي قوي وفق البرنامج الذي وضعه البنك العالمي للتخطيط الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية المحلية مع ذكر أهم التحديات على المستوى المحلي التي تعيق تنفيذ هذه البرامج.زيادة إلى ذلك قمنا بذكر بعض البرامج للتنمية الاقتصادية المحلية والمعروفة عالميا، وكيفية محاولة تطبيقها على المجتمعات المحلية وأهم الخطوات لذلك.

- **الفصل الثاني**:في هذا الفصل والموسوم بالتخطيط الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية المحلية ويضم المفاهيم النظرية للتخطيط التنموي، الذي أصبح يمثل النظرة الجديدة والواسعة عما كان عليه التخطيط الاقتصادي مع ذكر بعض النظريات والنماذج للتخطيط التنموي.أما في المبحث الثاني من هذا الفصل تطرقنا إلى شرح مراحل التخطيط الاستراتيجي للتنمية المحلية الاقتصادية والذي قام بوضعه البنك الدولي والمتمثلة في مرحلة تنظيم الجهود وتقييم الاقتصاد المحلي يليه مرحلة إعداد وتنفيذ الإستراتيجية ثم مرحلة مراجعة الإستراتيجية.

- **الفصل الثالث**:أشرنا في هذا الفصل إلى التجربة الجزائرية ومسيرتها التنموية مع ذكر أهم المحطات التي مرت بها، انطلاقا من المخططات الوطنية (1967-1989) وصولا إلى البرامج التنموية، مع ذكر مميزات سياسة التنمية في الجزائر وأهم الركائز المعتمدة لذلك.وتوضيح نظام الجماعات المحلية ودوره في صنع وتنفيذ مخططات التنمية في الجزائر.

- **الفصل الرابع**: قمنا بشرح أسلوب التحليل العاملي ودوره في عملية تصنيف المناطق وكيفية صناعة هذا النموذج والشروط الذي وضعها الاحصائيون في استعمال هذا الأسلوب كأداة للتخطيط للتنمية الاقتصادية المحلية وطرق حل هذا النموذج.أما المبحث الثاني لهذا الفصل فقمنا بشرح كيفية إعداد البيانات (المؤشرات التنمية) وكيفية معالجة هذه البيانات واستخدام برنامج *spss v.17* لحل نموذج التحليل العاملي.

- **الفصل الخامس**:وهو الجزء التطبيقي للدراسة يتناول جمع ومعالجة البيانات التنمية الاقتصادية المحلية لولاية سعيدة حيث قمنا بجمع 102 متغير (مؤشرات تنموية) عبر 16 بلدية وصناعة نموذج للتحليل العاملي، ثم تحليل وتفسير مخرجات هذا النموذج عبر برنامج *spss v.17* ومن ثم تصنيف البلديات حسب العوامل المشتقة من التحليل،حيث يسمح هذا التصنيف إلى بناء خريطة تسمح لمتخذ القرار بوضع سياسات ذات خصوصية حسب كل بلدية ،ومعرفة نقص مؤشرات التنمية في البلديات (نقاط الضعف ونقاط القوة لكل بلدية حسب تصنيفها).

تمهـــيد:

بدأ مفهوم التنمية الاقتصادية في البروز على الساحة العالمية منذ 1945 ،حيث تحصلت معظم الدول النامية على استقلالها وبدأت تعمل على التخلص من التبعية للدول المتقدمة، ولقد كانت إستراتيجية التنمية الاقتصادية تركز على التصنيع السريع ،وغالبا ما يكون ذلك على حساب القطاعات الأخرى للاقتصاد .وقد أشارت تجربة الخمسينات والستينات عندما تداركت كثير من دول العالم أهداف نموها الاقتصادي الذي كان يركز فقط على تحقيق معدلات نمو مرتفعة على حساب احتياجات الأساسية للعنصر البشري ،حيث أدى التركيز فقط على الناتج القومي الإجمالي على زيادة نسبة الفقر والبطالة وعدم العدالة في توزيع الدخل.

ولكن النظرة الاقتصادية الجديدة للتنمية استهدفت تحسين مستوي المعيشة نحو الأفضل للمجتمع المحلي والخروج من الحلقة المفرغة للتخلف أو الفقر، وذلك من خلال عملية تتحد فيها جهود أفراد المجتمع المحلي وسلطات الإدارة المحلية بالارتكاز على القيم الجوهرية الثلاثة للتنمية القدرة على العيش والمتمثلة في سد الحاجات الأولية، تقدير الذات واحترامها ،الحرية من الاستعباد بأن يكون لك الحق في الاختيار.

وهذا ما يقودنا إلى التساؤل عن مفهوم التنمية الاقتصادية المحلية أو كما تسمي التنمية القاعدية، وما الأساس التي تقوم عليه في تنمية المجتمعات المحلية؟ومحاولة للإجابة عن الأسئلة المطروحة تناولنا في هذا الفصل مبحثين:

- **المبحث الأول**: مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية المحلية.
- **المبحث الثاني**: شروط ومعايير التنمية الاقتصادية المحلية.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية المحلية

إن التنمية الاقتصادية المحلية أو كما تسمى كذلك التنمية القاعدية[1] بدأت تمارس في عقد السبعينات وذلك راجع إلى إدراك الحكومات إلى مدى تحرك رأس المال بشكل سريع[2] ،بسبب الأثر الكبير للعولمة على خارطة التنمية الاقتصادية بالعالم والتوسع المتزايد في الروابط الاقتصادية وبما أن المجتمعات المحلية تحاول أن تكون قادرة على المنافسة والتكّيف في هذه البيئة غير المستقرة ،أصبح من أولوياتها التوجه نحو تنمية اقتصادية محلية تأخذ بعين الاعتبار الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية الخاصة بكل منطقة .

المطلب الأول: مفاهيم أساسية

رغم تباين الآراء ووجهات النظر بالنسبة للمؤسسات الدولية والمفكرون الاقتصاديون حول تعريف التنمية الاقتصادية المحلية ،سنحاول إدراج بعض التعاريف محاولين إيجاد القاسم المشترك بينهم ، ومن بين أهم هذه التعاريف نذكر مايلي :

جاء تعريف هيئة الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية عام 1956 ُيوضح ويعطي الإهتمام للمجتمعات المحلية حيث ُيعرفها كما يلي : " أنها العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ،ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع"[3].

أما البنك الدولي فيعرف التنمية الاقتصادية المحلية " يتمثل هدف التنمية الاقتصادية المحلية في تعزيز القدرات الاقتصادية لمنطقة محلية ما من أجل تحسين مستوى المعيشة فهي عبارة عن عملية يقوم خلالها الشركاء من القطاع الحكومي وقطاع الأعمال بالإضافة إلى القطاع غير الحكومي بالعمل بشكل جماعي من أجل توفير ظروف أفضل لتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل"[4].

---

[1] http://fr.wikipedia.org/wiki/D%C3%A9veloppement_local أطلع عليه يوم (3/9/2009)

[2] البنك الدولي، **الدليل الإرشادي السريع لعملية التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي**، واشنطن، 2001، ص3.
publications.ksu.edu.sa/.../LED%20-%20Blue%20Brochure.doc أطلع عليه يوم (2009/08/22)

[3] د.محمد شفيق، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، سنة النشر مجهولة، ص13.

[4] جوين سوينبرن،سريا جوجا،فيرجس ميرفي،**التنمية الاقتصادية المحلية**، دليل وضع استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي وخطط العمل بها ،البنك الدولي ،2004 ،ص9، أطلع عليه يوم (2009/07/13)،www.worldbank.org/urban/local/led_pamphlet_arabic.doc

تعريف أخر "إن التنمية الاقتصادية المحلية هي عبارة عن تلك العملية التي يعمل من خلالها القطاع العام والخاص جماعيا على خلق الظروف الأفضل لتحقيق نمو اقتصادي ومستوى حياة مُحسّن للجميع"[1].

كما تعرفها الأمم المتحدة:"يقصد بها تلك العملية التي يشترك فيها الناس في المحليات والذين يأتون من كل القطاعات ويعملون سوية لتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي والذي ينتج عنه اقتصاد يتسم بالمرونة والاستدامة وهي عملية تهدف إلى تكوين الوظائف الجيدة وتحسين نوعية الحياة لعموم الناس بما فيهم الفقراء والمهمشون"[2].

ويعرفها Nicolas Jacquet[3] :" التنمية المحلية هي كل تدخل تكون فيه المبادرة من قبل الأطراف المشاركة في المسؤولية المحلية. و الذي تكون لديه قابلية التقييم في مجالات مثل :

- التنمية الاقتصادية، وبالتالي خلق فرص عمل.
- تحسين النظم المحلية ، بالمزيد من التدريب التعليم والتدريب.
- المبادرات الثقافية.

تعكس التنمية الاقتصادية المحلية شكلا من أشكال التدخل في المجتمع المدني حيث أن في الواقع مفهوم التنمية المحلية مرتبط بفكرة الديمقراطية المحلية[4].

وُتعّرف كذلك :"أنها عملية ومنهجا ومدخلا وحركة يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف والركود إلى وضع التقدم والقوة والسير في طريق النمو والارتقاء إلى ما هوا أفضل وسد وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين بجهودهم الذاتية وبمساندة من الهيئات الحكومية"[5].كما يمكن اعتبار التنمية الاقتصادية المحلية "محاولة الارتقاء بالمستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي للأفراد على المستوى المحلي وبتعبير آخر هي القضاء على التخلف بدءًا بالجماعات المحلية"[6].

---

[1] البنك الدولي، **الدليل الإرشادي السريع لعملية التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي**، مرجع سبق ذكره، ص2.

[2] د.علي كريم العمار ،**مقدمة في مفهوم تنمية الاقتصادات المحلية**، أطلع عليه يوم 2009/08/22
http://www.araburban.net/news/698.html

[3] **Nicolas jacquet**: مندوب التخطيط الإقليمي الفرنسي،خرجي معهد الدراسات السياسية باريس والمدرسة الوطنية للإدارة 1980.

[4] Nicolas jacquet, **Entreprises et développement économique local**, DATAR, la documentation française, PARIS, 2004, p100.

[5] احمد شريفي ،**تجربة التنمية المحلية في الجزائر** ،مجلة علوم إنسانية ،عدد 40 ،2009،ص2.
http://www.ulum.nl/d175.html أطلع عليه يوم (2009/10/20)

[6] عليان بوزيان ،دور الضبط الإداري البلدي في تحقيق التنمية المحلية،ورقة بحثية مقدمة إلى **ملتقى وطني حول الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر على ضوء الإصلاحات** ،المركز الجامعي د.مولاي الطاهر ،سعيدة ،09/08 ديسمبر2003.

مما تقدم يمكن استنتاج العامل المشترك الذي يجمع بين مختلف التعاريف إذ أن التنمية تُعد أداة أو وسيلة تستعملها المجتمعات المحلية للخروج من دائرة التخلف ورفع وتحسين مستوى المعيشة، وهذا الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي [1].

وذلك بالتركيز على أربعة عناصر للتنمية الاقتصادية المحلية[2] :

الشكل رقم (1-1) ركائز التنمية الاقتصادية المحلية

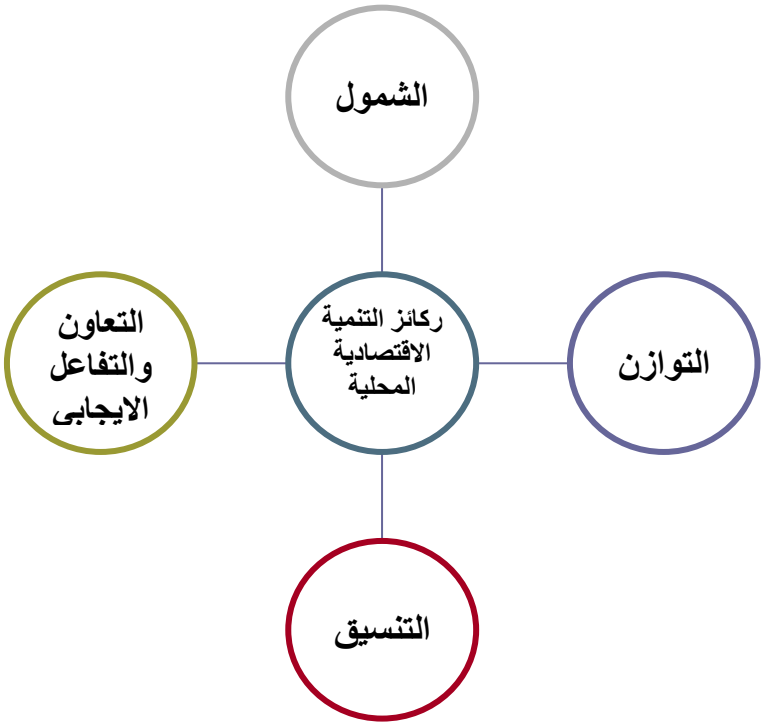

المصدر: أ.د.عبد الخبير محمود عطا محروس، تجربة الإدارة والتنمية المحلية في محافظة قنا، **مؤتمر تجارب الإدارة والتنمية المحلية في محافظات جمهورية مصر العربية**، مصر، 2008.

[1] أ.د.محمد عبد العزيز عجمية،د. إيمان عطية،**التنمية الاقتصادية(دراسات نظرية وتطبيقية)**، قسم الاقتصاد ،جامعة الإسكندرية،مصر،2000، ص55.

[2] أ.د.عبد الخبير محمود عطا محروس، تجربة الإدارة والتنمية المحلية في محافظة قنا، ورقة بحثية مقدمة إلى **مؤتمر تجارب الإدارة والتنمية المحلية في محافظات جمهورية مصر العربية**، مصر، 2008.

1. الشمول:

.بمعنى التنمية المتكاملة يجب أن تُغطّي برامجها كافة مجالات احتياجات المجتمع الصحية والاقتصادية والتعليمية والأسرية والترويحية والعمرانية، ولجميع فئات المجتمع، من الرجال والنساء والأطفال أي تمس جميع شرائح والمستويات المكونة للمجتمع.

2. التوازن:

ويعني تحديد معدلات الاستثمار في كل مجال بالنسبة الملائمة، حيث قد يقضي الأمر في ظروف ما زيادة جرعة الخدمات التعليمية أو الصحية أو الاقتصادية أو المرتبطة بالطفل.وذلك حسب الأولويات والاهتمامات في كل مجتمع، كما يتناول هذا التوازن دور المجهودات الحكومية وغير الحكومية ،حيث أن مرونة التنمية الاقتصادية المحلية تستلزم مراعاة مراحل التطور القطاعي من مجتمع إلى أخر مع اختلاف الاستراتيجيات والأولويات .

3. التنسيق:

ومع صفة الشمول والتوازن الأمر يتطلب قدرًا مناسبا من التنسيق لمنع التداخل بين البرامج المسطرة للقيام بعملية التنمية في المنطقة المحددة، حيث يتم تحديد الأدوار لكل الفاعلين الاقتصاديين وضبط توقيتها على ضوء وضوح أهداف المرجوة من عملية التنمية.

4. التعاون والتفاعل الايجابي:

يجب أن يكون هناك تعاون وتأثير بين أنشطة المجتمع وعناصر الحياة الاجتماعية (سواء كانت أجهزة التنمية حكومية أو غير حكومية)،حيث يتعين إيجاد المناخ والتنظيم الملائمين للتعاون البناء أو التفاعل الايجابي بين هذه الأجهزة حتى يكون تأثيرها المتبادل ايجابي.

وبما أن البلدية تمثل منطقة السلطة المحلية فهي تُعتبر الوحدة الأساسية لقيام تنمية اقتصادية محلية، مرتكزة في ذلك على[1] :

[1] غازي عبد الرزاق النقاش، **اقتصاديات الموقع**، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1996، ص127.

1- تحسين ظروف العمل والعيش لكل السكان في المنطقة البلدية مع الاهتمام الخاص بالنسبة لفئة السكان الضعيفة أو التي في وضع ضعيف في تنظيم احتياجاتهم وحماية حقوقهم ومصالحهم.
2- ترويج وتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
3- دعم وحماية البيئة الطبيعية.
4- تأهيل المناطق أقل جذب وإحداث عملية التوازن بين مختلف المناطق بتوفير احتياجات السكان المحليين ورفع مستوى المعيشة.
5- جذب الاستثمار الخارجي وترويج الخصائص المتوافرة في المنطقة مع توفير جميع التسهيلات والإعانات.

المطلب الثاني: دور التنمية الاقتصادية المحلية في تعزيز التنمية المستدامة

منذ منتصف التسعينات أصبح التركيز والاهتمام والهيمنة في التنمية المحلية والإقليمية نحو الاهتمامات الاجتماعية وبيئية ،سياسية وثقافية ،الحد من عدم المساواة الاجتماعية وتعزيز الاستدامة البيئية[1]، حيث أن "العلاقة بين البيئة والتنمية يجب أن تكون متبادلة من أجل الحفاظ على الأولى وضمان استمرار الثانية وذلك للتوفيق بين أهداف التنمية وضرورة حماية البيئة وهذا يعني أن على الإنسان أن يعيد النظر في أنماط التنمية التي سار ومازال يسير عليها والتي لا تنسجم مع التوازنات البيئية."[2]

ويمكن القول هي "الأسلوب الجديد المقترح للتنمية الاقتصادية كبديل لأسلوب التنمية التقليدي إذ أنه يأخذ في الاعتبار المشكلات البيئية"[3]،حيث "أصبحت التنمية تعني أحداث ثقافية واجتماعية وسياسية وإنسانية داخل المجتمع بهدف تحرر ذلك المجتمع"[4].

كما يمكن القول "إن تحقيق التنمية يحتاج إلى موارد البيئة، وهذا يعني أن الإنسان الذي يطمح إلى النمو يتصرف كعامل مُعبئ لتلك الموارد ويُحدث بذلك نظاما من العلاقات بين البيئة والتنمية"[5]

---

[1] Andy Pike, Andres Rodriguez-Pose and John Tomaney, **Local and Regional Development,** Taylor et Francis e-Library,Routledge,New York,USA,2006,p24

[2] طيب سليمان مليكة،**إشكالية التنمية المحلية المستدامة في ظل حماية البيئة** ،مجلة علوم إنسانية ،عدد 39 ،2008 http://www.ulum.nl/d175.htm أطلع عليه يوم (15/10/2009)

[3] د.محمد حامد عبد الله، **اقتصاديات الموارد والبيئة**، الطبعة الثانية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2000، ص336.

[4] د.عبد الله محمد قسم السيد، **التنمية في الوطن العربي**، طبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، سرت، ليبيا، 1994، ص59.

[5] طيب سليمان مليكة، **إشكالية التنمية المحلية المستدامة في ظل حماية البيئة** ،مرجع سبق ذكره.

الشكل رقم (1–2) منظور التطور المكاني

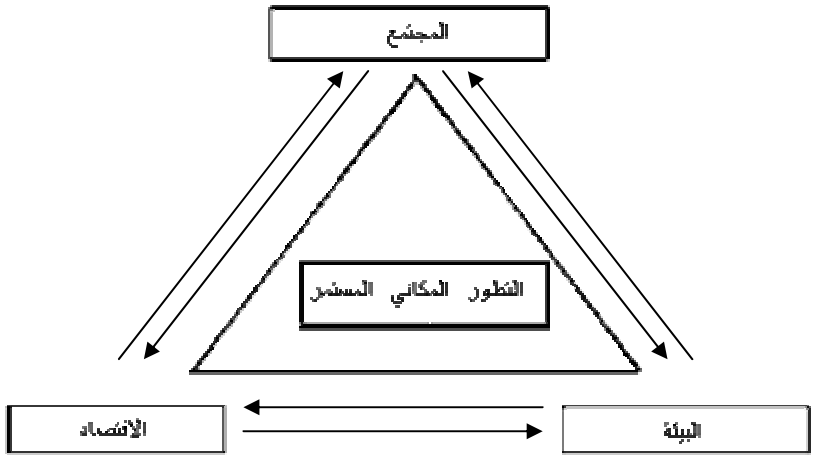

المصدر: Andy Pike, Andrés Rodriguez-Pose and John Tomaney, **Local and Regional Development,** Taylor et Francis e-Library, Routledge, New York, USA, 2006, p48.

يؤدي تفاعل المجتمع مع بيئته وفهم احتياجاته إلى تحسين الظروف للقيام بتنمية محلية (مكانية) حيث بتأثر المكان (الحيز الجغرافي) بالاستغلال الأمثل لموارده وإبراز خصائصه والترويج لها دون أن يؤدي ذلك إلى تعطيلها أو استترافها مما يؤدي إلى تنمية مكانية ملائمة وفي تطور مستمر.

وبما أن التنمية المستدامة تقوم على الاستجابة لحاجات الأجيال الحاضرة دون المساس لاحتياجات الأجيال القادمة[1]. "فإذا كانت التنمية المحلية تختص بتوظيف جميع موارد المجتمع المحلي المادية والطبيعية والبشرية من أجل زيادة الدخل وتحسين الحالة الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية وتحسين نوعية الخدمات ،فان التنمية المحلية المستدامة تسعى لتلبية حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال القادمة في تأمين حاجاتهم وحماية الموارد الطبيعية من الضغوط البشرية ومعدلات الاستهلاك المرتفعة واستخدام تكنولوجيا متطورة أنظف وأكفأ في استهلاك الطاقة وتقليل الانبعاثات"[2].

[1] Nicolas jacquet, **Entreprises et développement économique local**, Op.Cit, p100.

[2] المهندس جمال أبو عبيد، جذب الاستثمار في الاقتصاد المحلي ، ورقة بحثية مقدمة إلى **المؤتمر الإقليمي الثاني،" المبادرات والإبداع التنموي في المدينة العربية "**، عمان 27-29 نيسان 2009.

من هنا تبرز أهمية التنمية الاقتصادية المحلية في تعزيز التنمية المستدامة عن طريق المشاركة والتكامل بين الحكومات والسكان المحليين ،"وتعرف بأنها نتيجة تفاعل مجموعة في أعمال السلطات العمومية والخاصة بالمجتمع من أجل تلبية الحاجات الأساسية والصحية والإنسانية " ومن خلال التعريف السابق نستخلص أهم عناصر التنمية المستدامة و المتمثلة في[1] :

- العنصر الاقتصادي (تحقيق النمو الاقتصادي ،والتوزيع العادل للموارد والثروة).
- العنصر الاجتماعي (تحقيق تنمية اجتماعية بين مختلف فئات المجتمع).
- العنصر البيئي (المحافظة على البيئة وحمايتها).
- العنصر الثقافي (احترام التنوع الثقافي في المجتمع).
- العنصر المكاني (تحقيق توازن بين المدن والأرياف والتهيئة العمرانية).

وهي تقوم على ثلاث ركائز مهمة كما هوا موضح في الرسم :

الشكل رقم (1-3) الركائز الثلاثة الأساسية للتنمية المستدامة

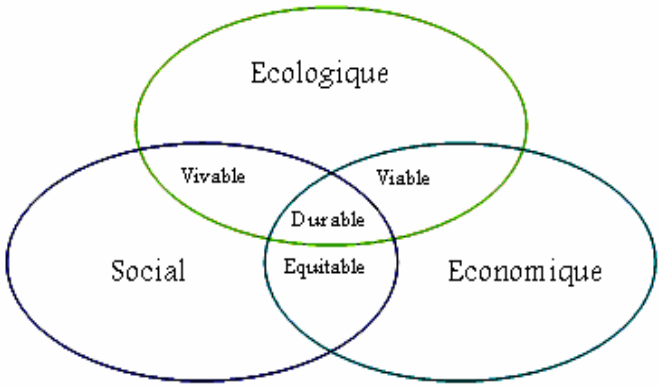

المصدر: Abdeladim Benallegue, **SNAT et Développement Durable des Territoires**, ECONOMIA , Alger, n°6, décembre 2007, p30

من الشكل (1-3) يمكن تفسير الركائز الثلاث للتنمية المستدامة ،حيث كل من الاقتصاد والمجتمع والبيئة لهم أدوار أساسية في تفعيل التنمية المستدامة على مستوى المحلي حيث أن[2] :

[1] فارس رشيد البياتي،**التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي** ،أطروحة دكتورة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ،2008.

[2] Abdeladim Benallegue, **SNAT et Développement Durable des Territoires**, ECONOMIA, Alger, n°6, décembre, n°6, 2007, p30.

- **اقتصاديـــا:**

ضمان الأداء، بل التركيز على مساهمة المواطنين في التنمية المستدامة في المنطقة المحلية[1]،لتوفير المقومات الأساسية لتحسين مستوى المعيشي.

- **اجتماعيـــا:**

تكفل للآثار الاجتماعية الناجمة عن النشاط التجاري على جميع المستويات من العاملين، الموردين والفاعلين في المجتمعات المحلية و وكفاية احتياجات الأساسية[2] في المجتمع بصفة عامة،والاهتمام بالعدالة الاجتماعية وتوفير الخدمات الاجتماعية للفئات المحرومة أو ذات الدخل الضعيف.

- **بيئيـــا:**

دمج التوافق بين النشاط الاجتماعي والحفاظ على التنوع البيولوجي والنظم الايكولوجية للبيئة في المنطقة المحلية مع مراعاة عدم استتراف أو الاستهلاك العشوائي للموارد والثروات المتواجدة على المستوى المحلي أو الإقليمي .

وزيادة إلى ما سبق " إذا كانت التنمية المحلية تختص بتوظيف جميع موارد المجتمع المحلي المادية والطبيعية والبشرية من أجل زيادة الدخل وتحسين الحالة الاجتماعية و نوعية الخدمات...فان التنمية المحلية المستدامة ترتكز على وحدة المصير والاستدامة والديمقراطية والمشاركة الشعبية والقيم والعدالة والمساواة والشفافية [3] ".

وبما أن التنمية الاقتصادية المحلية تقوم على مشاركة المجتمع المحلي لإحداث التوازن بين مختلف المناطق بالاستغلال الأمثل لمواردها وخصائصها النسبية وحتى لا يتم هدرها أو تعطيلها فان عند معالجة المشكلة البيئية يجب إحداث نوع من التوازن مثل[4] :

1- التوازن بين المناطق بإحداث نوع من التكامل بين المناطق فيما بينها بالاستغلال الأمثـــل للميـــزة النسبية لكل منطقة.
2- التوازن بين الأجيال بترك الفرص للأجيال القادمة لمواصلة التنمية.

[1] Amédéé Mollard, Emmanuelle Sauboua, Maud Hirczak, **TERRITOIRES ET ENJEUX DU DEVELOPPEMENT REGIONAL**, éditions Quæ, INRA, France, p129.
[2] Larsen Abdelmalki, Patrick mundler**, Economie du Développement**, Hachette livre, paris, 1995, p 288
[3] المهندس جمال أبو عبيد، جذب الاستثمار في الاقتصاد المحلي ، مرجع سبق ذكره. 2009.
[4] طيب سليمان مليكة، **إشكالية التنمية المحلية المستدامة في ظل حماية البيئة** ،مرجع سبق ذكره.

المطلب الثالث:التطور التاريخي للتنمية الاقتصادية المحلية

من خلال الملاحظة في جدول (1-1) يمكن استخلاص التطور التدريجي التاريخي للتنمية الاقتصادية المحلية حيث نرى أن الاهتمام في مرحلة السبعينات إلى الثمانينات ركز على الاستثمار الأجنبي مع القيام بالاستثمارات في البنية التحتية المادية.

غير أن مرحلة الثمانينات إلى وسط التسعينات أصبح تحول نوع ما إلى المحافظة عل النشاطات الأعمال المحلية ونموها وخاصة أن عملية التنمية تحتاج لبنية تحتية يمكن الاعتماد عليها .وكذلك في هذه المرحلة بقي التركيز إلى حد ما على جذب الاستثمار واستهداف قطاعات محددة و مناطق جغرافية معينة ،وهذه النقطة الأخيرة تعتبر جد هامة وحساسة في عملية قيام تنمية اقتصادية محلية حيث أنها تقوم على إبراز الميزة الجغرافية للمنطقة لتسهيل الاستغلال لهذه الموارد الطبيعية والبشرية ومن ثم تحسين الظروف المعيشية للسكان المحليين .

أما المرحلة الأخيرة (أواخر عقد التسعينات) فتتميز بوضع استراتيجيات تساهم في خلق بيئة محلية للنشاطات، وكذلك إقامة شبكات تتخلل المجتمع المحلي و التطوير والاهتمام للقوى العاملة أي الموارد البشرية التي تعتبر أساس التنمية أي "هي التي تحول الموارد الطبيعية إلى موارد اقتصادية ذات منفعة ...وتعتبر الموارد البشرية موارد اقتصادية فهي قابلة للتطوير والتنمية ولكن بوسائل خاصة بها وهي التعليم والتدريب "[1].

كما تزايد في هذه المرحلة الاهتمام بالميزة التنافسية للمنطقة المحلية، حيث أصبح من الضروري أخد بعين الاعتبار العامل الجغرافي (المكاني) في عملية التنمية "أي هنا حاجة لربط سياسات التنمية مع الخطط المكانية Spatial Plans"[2] .

وفي النصف الثاني من القرن العشرين أصبح التركيز في أدبيات الأمم المتحدة بالتوسع إلى تصنيف البلدان إلى غنية وفقيرة وبتحديد مقاييس ومؤشرات للفقر في مستوى البلدان مع مراعاة النسبية فالفقير في إفريقيا لا يقاس بالمقاييس نفسها التي يقاس بها الفقير في أمريكا الشمالية[3].

[1] د.محمد حامد عبد الله، **اقتصاديات الموارد والبيئة**، مرجع سبق ذكره، ص123.
[2] غازي عبد الرزاق النقاش، **اقتصاديات الموقع**، مرجع سبق ذكره، ص205.
[3] د.علي كريم العمار، **مقدمة في مفهوم تنمية الاقتصادات المحلية**، مرجع سبق ذكره.

الجدول رقم (1-1) تطور عملية التنمية الاقتصادية المحلية

التركيز	الأدوات
عقد السبعينات إلى عقد الثمانينات - استثمارات متحركة في الصناعات التحويلية من خارج المجتمعات المحلية. - جذب استثمارات أجنبية مباشرة. - القيام باستثمارات في البنية التحتية المادية.	- إعطاء منح سخية، وحوافز ضريبية وقروض مدعومة لمستثمرين في مجال الصناعات التحويلية. - استثمارات مدعومة للبنية التحتية المادية. - انخفاض تكاليف الإنتاج من خلال أساليب مثل استخدام عمالة رخيصة.
عقد الثمانينات إلى وسط عقد التسعينات - المحافظة علة نشاطات الأعمال المحلية ونموها. - استمرار التركيز على جذب الاستثمار الموجه نحو الداخل ولكنه يستهدف قطاعات محددة أو يأتي من مناطق جغرافية معينة.	- توجيه دفع المبالغ مباشرة إلى نشاطات أعمال منفردة. - إيجاد أماكن عمل لإقامة نشاطات أعمال (تقديم مشورة وتدريب لمشروعات خاصة صغيرة إلى متوسطة الحجم، تقديم دعم فني، دعم مشروعات نشاطات الأعمال البادئة.) - استثمارات في كل من البنية التحتية المادة الصلبة والبنية التحتية المرنة على حد سواء.
أواخر عقد التسعينات - جعل بيئات نشاطات الأعمال ككل مناسبة. - إقامة استثمارات "مرنة" (مثلا، تطوير الموارد البشرية، ترشيد التنظيم) - شراكة القطاع الخاص / القطاع العام. - ميل استثمارات القطاع العام نعمل نحو المصلحة العامة. - تحسين مستوى نوعية الحياة والأمن لأهالي المجتمعات المحلية وللمستثمرين المحتملين. - جذب استثمارات موجهة إلى الداخل مستهدف جدا، البناء على ما توجد في المنطقة المحلية من ميزة تنافسية.	- وضع إستراتيجية شمولية لتوفير بيئة محلية لنشاطات الأعمال تتسم بالمنافسة وتشجيع النمو للشركات المحلية. - وضع شبكات وتعاون عابرين للمجتمع المحلي. - تسهيل التكتلات العنقودية من نشاطات الأعمال المترابطة اقتصاديا. - تطوير القوى العاملة. - تشجيع المحافظة علة مستوى جودة التحسينات.

المصدر: البنك الدولي، **الدليل الإرشادي السريع لعملية التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي**، مرجع سبق ذكره، ص6.

المبحث الثاني: شروط ومعايير التنمية الاقتصادية المحلية

إن الظروف المعيشية والأوضاع المحلية هي التي تميز كل مجتمع بخصوصيته و تزيد أو تقلل فرص تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية، وهذه الخصوصية هي التي تحدد الميزة النسبية لوضع تنمية مكانية تقوم على جذب وتوليد والحفاظ على الاستثمارات.

لدى يجب على كل مجتمع بذل جهد لتفهم تحديات الموجودة في المنطقة والقيام بتحليل نقاط القوة والضعف، ومحاولة إبراز وتعزيز القدرات الاقتصادية الخاصة بكل منطقة من أجل خلق فرص جديدة لتحسين مستوى المعيشة وتحقيق نمو اقتصادي.

المطلب الأول: شروط التنمية الاقتصادية المحلية

إن من بين الأهداف التي يمكن أن تحققها التنمية الاقتصادية المحلية هي[1] :

- شمول مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية تضمن تحقيق العدالة ،والحيلولة دون تمركزها في العاصمة أو في مراكز الجذب السكاني.
- عدم الإخلال في التركيبة السكانية وتوزيعها بين أقاليم الدولة، والحد من الهجرات الداخلية من الريف إلى المناطق الحضرية.
- ازدياد القدرات المالية للهيئات المحلية مما يسهم في تعزيز قيامها بواجباتها وتدعيم استقلاليتها.
- تنمية قدرات القيادات المحلية.
- جذب الصناعات الاقتصادية المختلفة لمناطق المجتمعات المحلية بتوفير التسهيلات الممكنة مما يسهم في تطوير تلك المناطق ويتيح لأبنائها مزيد من فرص العمل.

و لتحقيق التنمية المحلية بوجه عام يتطلب الأمر تقسيم الدولة إلى أقاليم (تضم مناطق محلية) ويختلف تحديد الأقاليم باختلاف خصائصها التنموية، حيث يستهدف هذا التقسيم إلى تحقيق أقصى منفعة من استخدام مواردها المتاحة والمتوقعة[2]:

[1] بالعرابي عبد الكريم ،الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة إلى **ملتقى وطني حول الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر على ضوء الإصلاحات** ،المركز الجامعي د.مولاي الطاهر ،سعيدة ،09/08 ديسمبر 2003.
[2] أ.د.عبد الخبير محمود عطا محروس، تجربة الإدارة والتنمية المحلية في محافظة قنا، مرجع سبق ذكره.

الشكل رقم (1-4) مقومات الإدارة المحلية في تفعيل التنمية الاقتصادية المحلية

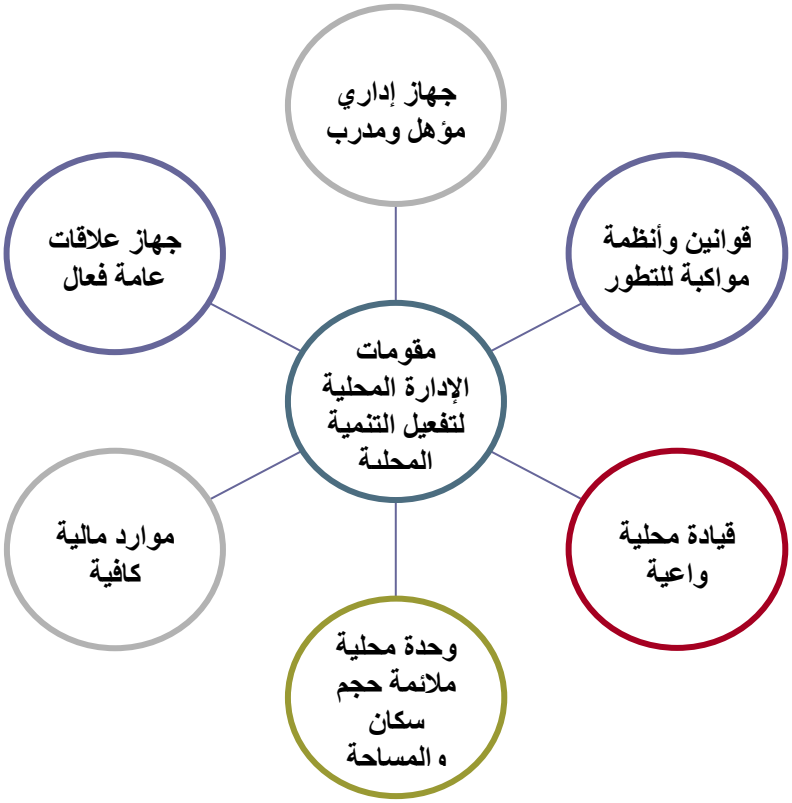

المصدر: بالعرابي عبد الكريم، الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر، مرجع سبق ذكره ،ص34.

إن الإدارة المحلية لها دور أساسي إن لم نقل جوهري في عملية سير وتفعيل برامج وسياسات التنمية المحلية الاقتصادية إذ أنها لها احتكاك مباشر مع السكان المحليين وقريبة منهم قصد فهم مشاكلهم واحتياجاتهم، ولكي تكون هناك قدرة على مواجهة التحديات التي تقف دون تحقيق هذه التنمية القاعدية هناك مقومات وأدوات يجب توفرها في يد متخذ القرار للوصول للأهداف المرجوة. ويمكن عرض هذه المقومات على الشكل الآتي:

- جهاز إداري مؤهل ومدرب بإتباع الأساليب الفنية والعلمية الحديثة وقادر على إحداث التغيير في المجتمعات المحلية نحو الأفضل.
- قوانين وأنظمة مواكبة للتطور وان تستجيب للتغيرات في البيئة المحيطة.
- قيادة محلية واعية.
- جهاز علاقات فعال من خلال تنمية الوعي لدى سكان المجتمع المحلي وتعتمد على مساهمتهم واشتراكهم في عملية التخطيط لتنمية محلية ملائمة.
- موارد مالية كافية تساهم في تعزيز قيام التنمية بكل استقلالية،وبشكل كفؤ وفعال .

- وحدة محلية ذات حجم ملائم من حيث السكان والمساحة والظروف الاقتصادية

كم تبقى هذه الأهداف للتنمية الاقتصادية المحلية رهن شروط يجب توفرها[1] وهي كالأتي:

- **الشرط الأول:**

عملية أو الخطوات المتبعة مرتكزة على قدرة تنظيمية للجهات الفاعلة المحلية لتمكينها من استغلال الموارد المحلية أو المستوردة وإعادة استثمارها محليا ، من طرف قطب إرسال مركزي يعمل على النمو الاقتصادي في مجاله مباشرة وبالحفاظ على هذا النمو مع مرور الوقت (ترابط زماني مكاني).

- **الشرط الثانـــي:**

يرتكز على تشكيل فريق متماسك لأصحاب المصلحة المحلية مما يجعلهم متحدين في تحقيق أهداف مشتركة، وخاصة مرتبطة بالانتماء إلى نفس الوحدة المكانية، بمعنى "إشراك اكبر عدد ممكن من السكان المحليين في إدارة وتنظيم شؤونهم المحلية ،ومن هنا فان هؤلاء يكونون أكثر تفهّما للحاجات والرغبات والمشاكل المحلية "[2].

- **الشرط الثالث:**

أن تكون المشاريع المستهدفة لا تقوم على المصلحة للبعض دون البعض، إنما تكون مشاريع تأخذ بعين الاعتبار الموارد الموجودة من اليد العاملة والمنتجات والبيئة المعيشية وتكون منطقية ومقبولة من طرف أغلبية السكان المعنيون.

[1] Suzanne Savey, **Espace.Territoire.Développement local,** Cahiers Options Méditerranéennes, vol 3, http://ressources.ciheam.org/om/pdf/c03/CI940555.pdf, أطلع عليه يوم (22 août 2009)

[2] أ.د.عبد الرزاق الشيخلي،**الإدارة المحلية – دراسة مقارنة** - ،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،عمان،الأردن،ص22.(سنة النشر مجهولة).

ومن أهم مؤشرات لقياس سير تقدم في عملية التنمية الاقتصادية المحلية[1] :

الشكل رقم (1-5) مؤشرات قياس سير تقدم عملية التنمية الاقتصادية المحلية

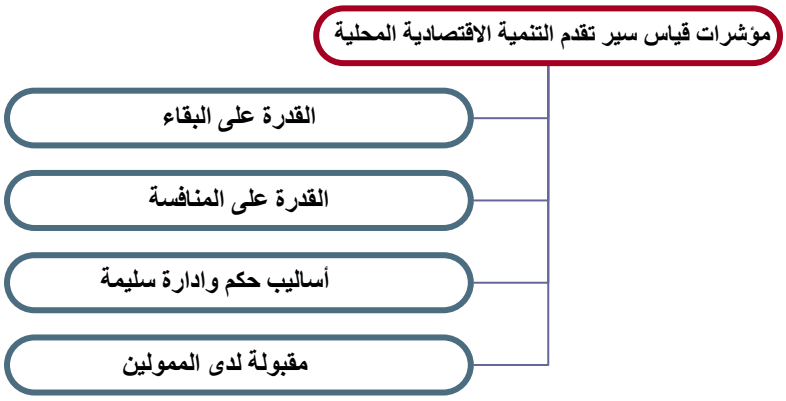

المصدر: البنك الدولي، **الدليل الإرشادي السريع لعملية التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي**، مرجع سبق ذكره، ص17.

يشير البنك الدولي لأهم مؤشرات لقياس سير وتقدم في عملية التنمية الاقتصادية المحلية وقد حددها بأربعة أبعاد من شأنها تشجيع عل تحقيق الرفاهية للمجتمع ،فهو يركز على التكافؤ الاجتماعي وتنمية مستديمة وذات تطور مستمر وإنتاجية اقتصادية تقوم على الاستغلال الأمثل لموارد المنطقة المحلية كما أنه يؤكد على أساليب الحكم الواعية والسليمة في تحقيق هذه التنمية من خلال جعل العملية مستديمة وفعالة بأبعادها الأربعة[2]:

- القدرة على البقاء = التكافؤ الاجتماعي وجودة بيئية.
- القدرة على المنافسة = الإنتاجية والحيوية الاقتصادية.
- أساليب حكم وإدارة سليمة = في إطار الحكومة المحلية وما وراء ذلك.
- مقبولة لدى الممولين = تمويل للمدينة الكبيرة أو المدينة الصغيرة مستديم وقابلية لدى المقرضين.

كما يعطي البنك الدولي المؤشرات المحددة التي من شأنها قياس سير التقدم في عملية التنمية الاقتصادية المحلية في الجدول التالي:

[1] البنك الدولي، **الدليل الإرشادي السريع لعملية التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي**، مرجع سبق ذكره، ص6.
[2] البنك الدولي، المرجع السابق، ص17.

الجدول رقم (1–2) مؤشرات سير تقدم عملية التنمية الاقتصادية المحلية

القدرة على البقاء	القدرة على المنافسة	أساليب حكم وإدارة سليمة	مقبولة لدى الممولين
• مكافحة الفقر • توفر خدمات عامة أساسية • وجود معايير بيئية • توفر الإسكان • بيئة آمنة ومؤمنة • وجود رفاهية ونشاط ثقافي • توفر مؤسسات تعليم	• هيكلية وإنتاجية سليمتين • بيئة نشاط أعمال سليمة • قدرة الوصول إلى الأسواق • قدرة الحصول على تقنيات الحديثة • توفر القروض لنشاطات الأعمال • مستوى جودة الموارد البشرية	• استقلالية الحكومة المحلية • فعالية القياديين المحليين • التنسيق في ما بين الحكومة • هيكلية عملية إيصال الخدمات وفعاليتها • وجود الشفافية في الحكومة المحلية	• فعالية الادراة المالية في المجتمع المحلي • للسلطة المحلية سمعة جيدة في أوساط الجهات المقرضة • استقرار التدفق المالي في ما بين الجهات الحكومية • قدرة على جذب الاستثمار الخاص المحلي وغير المحلي

المصدر: البنك الدولي، **الدليل الإرشادي السريع لعملية التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي**، مرجع سبق ذكره، ص18.

إن مؤشرات سير تقدم التنمية الاقتصادية المحلية تبرز لنا خصائص التنمية الاقتصادية المحلية حيث أن هذه الأخيرة عبارة عن عملية تغيير تتم بشكل مستمر ومتصاعد لإشباع الحاجات والمطالب المتجددة للمجتمع المحلي، فالتنمية الاقتصادية المحلية لا تقتصر على توفير الخدمات الأساسية للمواطنين وتوزيعها بعدالة بل تتعداه إلى إقامة مشروعات إنتاجية لزيادة الدخول لسكان المجتمع المحلي بالإضافة إلى استثمار الموارد المحلية في المشروعات المربحة[1].

[1] لخضر مرغاد،كمال منصوري،التمويل بالوقف بدائل غير تقليدية مقترحة لتمويل التنمية المحلية، ورقة بحثية مقدمة إلى **ملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات**،جامعة محمد خيضر ، بسكرة ،23/22 نوفمبر 2006.

المطلب الثاني : تحديات ومخاطر التنمية الاقتصادية المحلية

الشكل رقم (1-6) مخاطر التنمية الاقتصادية المحلية والإقليمية

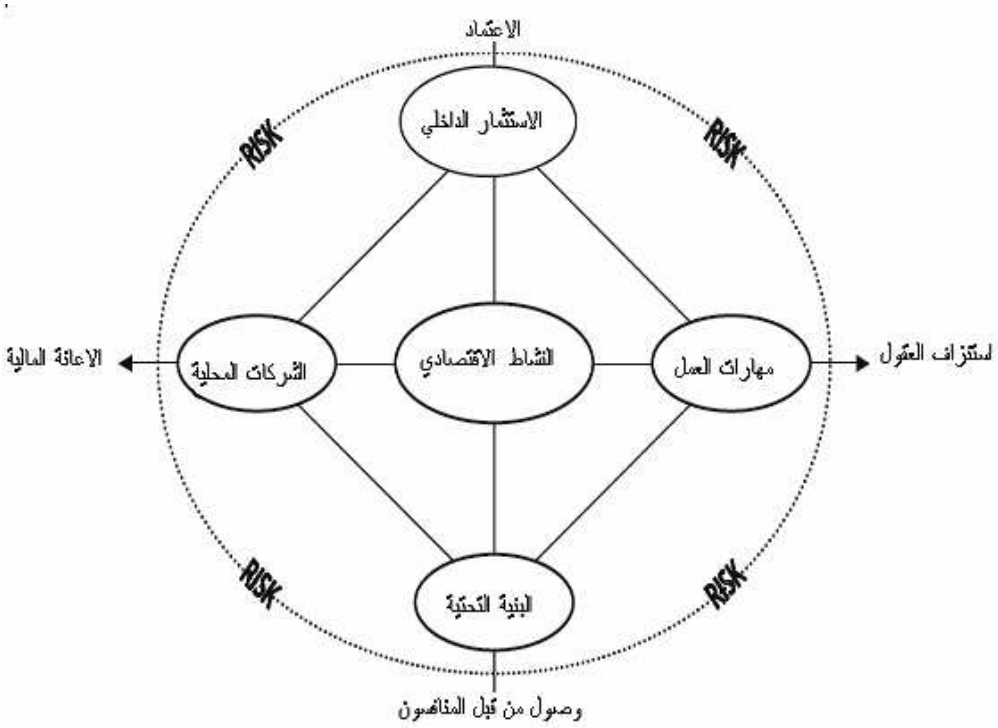

المصدر: Andy Pike, Andrés Rodriguez-Pose and John Tomaney, **Local and Regional Development,** Taylor et Francis e-Library, Routledge, New York, USA, 2006, p15.

إن تحسين الخدمات والإغراء بالحوافز والإعانات المالية هو جوهر أساسي في الحفاظ على الاستثمار الداخلي وكأداة لترويج وجذب للاستثمار الخارجي، فالاستثمار الداخلي و الاعتماد عليه وخاصة في الدول النامية غير كاف.فتحسين الدائم للتعليم والمهارات و الخبرات من شأنه تحسين التنافسية للصناعات المحلية، كما أن عدم توفير الخدمات الأساسية من شأنه أن يؤدي إلى استنزاف العقول والبحث عن ظروف أفضل[1].

كما تلعب البنية التحتية دور فعال في سير عملية التنمية الاقتصادية المحلية فهي توفر الركيزة الأساسية لجلب الاستثمار وخلق نوع من الميزة لدى المنطقة المحلية ومن ثم توفير شكل من أشكال التنافسية في المنطقة[2].

[1] Andy Pike, Andrés Rodriguez-Pose and John Tomaney, **Local and Regional Development,** Op.Cit, p14.
[2] Idem.

لقد أدركت الحكومات الخطر الذي كان في السبعينات حيث أصبحت المشروعات الاقتصادية ورؤوس الأموال كانت تنتقل بين المواقع المختلفة بحثا عن المزايا التنافسية لدى أصبحت المجتمعات المحلية تحاول معالجة أو إيجاد حلول من خلال زيادة وتوسيع القاعدة الاقتصادية وفرص التوظيف ،و يركز البنك الدولي على خمسة (5) تحديات يمكنها أن تواجه الاقتصاديات المحلية في الوقت الراهن يجب على المجتمعات الناشئة البحث و الاستطلاع لإيجاد حلول سريعة وكافية من شأنها تسهيل عملية القيام بتنمية اقتصادية محلية وتتمثل في[1]:

- **تحديات دولية:**

إن دخول العالم في عصر العولمة يخلق كثير من المشاكل في الاقتصاديات المحلية منها حدة المنافسة من طرف المنافسين الدوليين الذين يدخلون إلى الأسواق المحلية وعلى رأسهم المؤسسات المتعددة الجنسيات[2] ،التي تنتشر في المناطق الحساسة للاقتصاد المحلي (الصناعة،الصيرفة،الخدمات) والبحث عن أماكن تنخفض بها تكلفة ممارسة أنشطتها.

رغم ذلك فان العولمة تُتيح فرص أمام الأنشطة والمشروعات المحلية لكي تفتح أسواق جديدة، معتمدة في ذلك على الميزة النسبية المتوفرة في المنطقة فضلا عن مدى قدرتها على جذب والاحتفاظ بالاستثمارات، وحتى القرى الصغيرة والمناطق الريفية يمكنها أن تنشأ مشروعات اقتصادية محلية على مستوى الوطني أو حتى الدولي من خلال تدعيم قوتها الاقتصادية المحلية الوطنية.

- **تحديات وطنية:**

تؤثر الإصلاحات المالية والنقدية على مستوى الدولة بشكل مباشر على الاقتصاد المحلي كما تؤثر الأطر الرقابية والقانونية مثل الإصلاح الضريبي[3] وتحرير قطاع الاتصالات والمعايير البيئية بصورة مباشرة على مناخ أداء الأعمال المحلي ، وتعزيز فرص تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية تزداد عندما تمارس الدولة دورها بشكل لا مركزي، فتزداد مسئوليات الحكومات المحلية فيما يتعلق بجذب المشروعات الاقتصادية.

---

[1] جوين سوينبرن،سريا جوجا،فيرجس ميرفي، **التنمية الاقتصادية المحلية**، دليل وضع استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي وخطط العمل بها مرجع سبق ذكره ،ص. ص 10- 13، بتصرف.

[2] Malcolm Gillis, Dwight H.Perkins,Michael Roener,Donald R.Snodgrass,**ECONOMIE DU DEVELOPPEMENT** ,traduction de la 4eme édition americaine par Bruno Baron Renault,édition De Boeck université ,Bruxelles ,Belgique,1998.P.520

[3] Ibid, p.434

- **تحديات إقليمية:**

تزداد المنافسة بين المجتمعات المحلية وباختلاف الأقاليم المختلفة داخل الدولة على جذب الاستثمارات، وهناك فرص أمام هذه المجتمعات للتعاون فيما بينها.فخصوصية كل إقليم جغرافيا تُوفر ميزات تمكنها من تنوع الاستثمارات وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، وكما يمكن أن يساعد تكوين اتحاد من مجالس المحلية أو الحكومات الإقليمية من شأنه تحقيق تنمية اقتصادية محلية.

- **المحليات والبلديات:**

إن المناطق الحضرية تعتبر مواقع إستراتيجية لأغلبية المشروعات الاستثمارية حيث أن هذه المناطق تتميز بمزايا تساهم بدرجة كبيرة من الاستفادة من وُفورات أو اقتصاديات الحجم مثل استخدام الأسواق والتجمعات العمالة و توفر المعلومات،زيادة إلى كفاءة الإدارة بالمناطق الحضرية من توفير مؤشرات التنمية الاقتصادية المحلية مثل توفر الكهرباء ووسائل النقل والموصلات والصرف الصحي وخدمات الإسكان والصحة والتعليم والأمن،حيث أن البنية الأساسية للتنمية الاقتصادية المحلية تتكون من جزئيين أساسيين الأول عبارة عن البنية التحتية مثل الطرق وخطوط السكك الحديدية والمياه ونظم الصرف الصحي بالاظافة إلى شبكات الطاقة والاتصالات أما الجزء الثاني فهوا عبارة عن الخدمات الأساسية مثل الخدمات الاجتماعية والثقافية .

كما أن تباعد بين الأطر المؤسساتية وأجهزة التخطيط في المناطق الحضرية يمكن أن يؤدي إلى إعاقة في تحقيق النمو الاقتصادي بالمنطقة ككل،ويمكن لهذه الأطر المؤسساتية والتي تمثل مختلف المحليات أو البلديات والهيئات المشاركة في ذات المنطقة الحضرية أن تحقق فوائد ومزايا للأطراف الأساسية في كل بلدية أو منطقة ريفية (الإدارات العامة ومنظمات الأعمال ومنظمات المجتمع المدني)،ويمكن لهذه الأخيرة أن تساعد على توحيد جهود السلطات المحلية وتعزيز فرص هذه المحليات في المستويات الأعلى من مؤسسات اتخاذ القرار. وقد برهن هذا الشكل من أشكال التعاون نجاحه في المدن الأوروبية وشبكة مدن الجنوب الإفريقي.إن معظم المحليات (بلديات، مناطق ريفية...) تعاني عدد من المشاكل مثل (ضعف الإدارة، تعقد الإجراءات) وتستطيع السلطات المحلية علاج هذه المشاكل وتحقيق تحسن سريع في مناخ الاستثمار المحلي لهذه المحليات.

- **الفئات المهمشة والاقتصاد غير الرسمي:**

إن تحقيق نمو اقتصادي في العديد من الدول يتوقف على الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي (الأنشطة غير المسجلة قانونيا)، ويجب أخذ طبيعة العلاقة بينهما عند إعداد إستراتجية للتنمية الاقتصادية المحلية ، حيث في بعض الحالات يكون حجم الاقتصاد غير الرسمي اكبر من الاقتصاد الرسمي ويعتبر عدد كبير من الأسر ذات الدخل المنخفض تعمل في الاقتصاد غير الرسمي.

وُتعد الأنشطة غير الرسمية ذات معدل نمو منخفض[1] لافتقارها إلى البنية الأساسية (مثل توفر كهرباء،ومياه ونقل ومواصلات...) ،لدى فان وضع إستراتيجية للتنمية الاقتصادية المحلية يجب أن تتكيف مع القيود والفرص المتاحة في الاقتصاد غير الرسمي.

حيث يؤدي نموذج "التنمية الأخرى" أو "التنمية من الأسفل" الذي قدمه الصندوق الدولي للتنمية على دور القطاع غير الرسمي في تحقيق الحاجات الأساسية للسكان المحليين[2]،فهو يقدم حلا لمشكلة البطالة، وغالبا ما يكون التشغيل في هذا القطاع عائليا،كم أنه لا يستقر في العادة إلا في المناطق التي أهملها القطاع العصري[3].

ومن الأهمية بمكان أن نبحث عن الأدوات والإجراءات والوسائل الملائمة والتي تكفل للسلطات المحلية الاعتراف بمساهمة القطاع غير الرسمي وأخذ التدابير اللازمة على تحويله تدريجيا إلى اقتصاد ناشئ ومسجّل رسميًا من خلال جرده ومسح أحوال العاملين فيه ،ولعل عملية التخطيط الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية المحلية تهدف إلى تحقيق هذه التنمية من خلال عدد من الإجراءات والبرامج[4]:

- فهم العيوب والمزايا المرتبطة بتنظيم الاقتصاد غير الرسمي.
- تحسين ظروف العمل والتعرف على الفرص المالية والفنية الممكنة.
- استغلال الطاقات الكامنة والواعدة وزجهم في برامج تدريب متطورة بهدف تنمية القـــدرات القيادية لهم ومحاولة تحقيق أهداف تتعلق بتنمية المشروعات الصغيرة.
- تحسين المهارات والقدرات للعاطلين وخاصة منهم الذين يقعون تحت سن العمل.

[1] ميشيل تودارو ،**التنمية الاقتصادية** ،ترجمة أ.د.محمود حسن حسني و د.محمود حامد محمود، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009، ص351.
[2] د.نور الدين زمام، **القوى السياسية والتنمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص117.
[3] د.نور الدين زمام، المرجع السابق، ص120.
[4] د.علي كريم العمار، **مقدمة في مفهوم تنمية الاقتصادات المحلية**، مرجع سبق ذكره.

المطلب الثالث:نماذج التنمية الاقتصادية المحلية

من أهم النماذج الإنمائية نجد مايلي[1] :

- **النموذج التكاملي:**

هو البرنامج الذي يشمل كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية كما يشمل كافة المناطق الجغرافية في الدولة ، كما يقصد بهذا النموذج خلق توازن إنمائي بين المستويين القطاعي والجغرافي ويحقق التنسيق والتعاون بين الجهود الحكومية والجهود الشعبية ويقوم على أساس استحداث وحدات إدارية وتنظيمية جديدة.

- **النموذج التكييفي :**

هو نموذج برنامج مكيف وطبيعة حياة قومية خاصة على الارتكاز في تفعيل الجهود الذاتية والاعتماد على التنظيمات الشعبية المعتمدة على وفرة أو ندرة العوامل المادية والفنية حسب المعطيات المتاحة.

- **نموذج المشروع :**

هو نموذج محلي يطبق في منطقة جغرافية معينة وهذا يرجع للموقع الجغرافي (ريف، ساحل، صحراء...) كما يعتمد هذا النموذج على مشاريع إستراتيجية تتحقق من خلالها الأهداف القومية.

- **نموذج 1999 Karl Birkhölzer**[2]

يتمحور برنامج الذي وضعه Karl Birkhölzer حول سلسلة من تسعة خطوات تتبع واحدة تلوى الأخرى وهذا النموذج يرتكز على تحديد على أسئلة جوهرية من بينها ما قامت به وما هو مفقود وعما ينبغي عمله من تلك اللحظة ومن ثم يمكننا أن نختار التقدم أو التراجع.

---

[1] بريكسي رقيق رشيد،**إشكالية العقار الاقتصادية وأثرها على التنمية المحلية** ،مذكرة ماجستير ،جامعة،تلمسان،2006.

[2] **Karl Birkhölzer** شهادة في الاقتصاد والعلوم الاجتماعية من جامعة d'Erlangen-Nürnberg شهادة دكتورة سنة 1976 جامعة Technique de Berlin ، وهوا الآن مدير مجموعة بحث في الاقتصاد المحلي (Interdisziplinäre Forschungsgruppe Lokale Ökonomie)

فالنموذج يصف التنمية الاقتصادية المحلية باعتبارها عملية (وليست نتيجة) والتي تأخذ وقت من خلاله يمكننا من تقييم الأداء عبر الخطوات المطبقة، وأن لا نتوقع نتائج فورية فالفترة تصل إلى خمس سنوات".وفي مركز النموذج كما يبينه الشكل (1-7) يوجد المجتمع المحلي كعنصر أساسي وفاعل في التنمية الاقتصادية المحلية ،وعلى الأرجح يجب تكوين مجموعة لبدأ عملية التنمية حتى ولو كانت المجموعة تشكلت بطريقة غير رسمية ،فالتركيبة لهذه المجموعة تأخذ شكل جمعية أو تركيبة محلية والتي تمثل بدورها السكان المحليين واحتياجاتهم وطموحاتهم[1].

عملية التنمية وتتألف من ثلاث مراحل أساسية[2]:

- **في المرحلة الأولى:** بناء المجتمع (الخطوات من 1 إلى 4) وتشمل مايلي :
  - تحليل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية المحلية.
  - عملية التخطيط تشمل جميع المعنيين.
  - بناء أدوات دعم وتعزيز اللامركزية.
  - تشجيع الشبكات اللامركزية.

- **المرحلة الثانية:** تنمية المجتمع المحلي (الخطوات من 5 إلى 7):
  - توجيه وتعليم وتدريب.
  - مركز تنمية المشاريع مناجل الابتكار.
  - التسويق الاجتماعي (منتج مستهلك).

- **المرحلة الثالثة:** وضع اقتصاد محلي فعال (الخطوات 8 و 9):
  - تشجيع المشاريع الاجتماعية.
  - التضامن المالـــي.

[1] Dr.Karl Birkholzer, LE DEVELOPPEMENT ECONOMIQUE LOCAL ET SON POTENTIEL, pour **le séminaire «Développement Economique Local»**, Bosnie Herzégovine 2005.

[2] Dr.Karl Birkholzer, Op.Cit.

الشكل رقم (1-7) مراحل تنفيذ برنامج Karl Birkhölzer للتنمية الاقتصادية المحلية

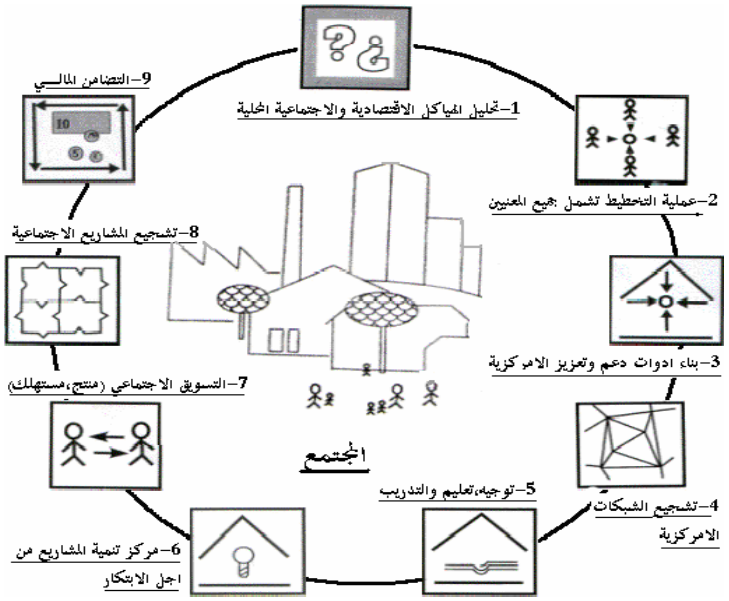

المصدر:Dr.Karl Birkholzer, Auteur, Op.Cit

إن تحقيق هذه النماذج على أرض الواقع يحتاج إلى نجاح تمويل مستمر عبر مختلف مراحل تطبيق مراحل تنمية الاقتصادية المحلية وعلى رأسها نجاح هيكلها التمويلي المحلي ينطوي على موارد مالية محلية وتقل فيه إعانة الدولة إلى أقل درجة ممكنة[1]،حيث تسعى LED وهي مختصر Local Economie Development على تقوية ودعم المشاركين المحليون على الاستفادة من مصادر التمويل المحلية المتاحة والكامنة لتحقيق أهداف وأولويات محلية من شأنها تحقيق[2]:

1- تعزيز الوظائف ذات الجودة العالية.
2- الحد من الفقر.
3- إيجاد منافذ لاستحصال الضرائب المحلية بشفافية والابتعاد عن الفساد المالي والإثـــراء علـــى حساب أية تنمية محلية حقيقية.
4- تدريب وتمكين المهارات المحلية ورفع مستوى الدخل المحلي والتعاون المحلي وزيادة الـــروابط الاقتصادية بين الأنشطة المحلية.

[1] أ.محمد حاجي،التمويل المحلي وإشكالية العجز في ميزانية البلدية، ورقة بحثية مقدمة إلى **ملتقى دولي تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية**،جامعة الحاج لخضر ،باتنة،01-02 ديسمبر 2004.
[2] د.علي كريم العمار، **مقدمة في مفهوم تنمية الاقتصادات المحلية**، مرجع سبق ذكره، ص2.

5- إحداث تنمية تهدف إلى فهم الواقع للمنطقة المحلية وما يمكنه أن تقدمه بعلاج مناطق الخلـــل والضعف واستغلال الفرص المتاحة لفائدة الاحتياجات المحلية.

الشكل رقم (1-8) مراحل برنامج التنمية الاقتصادية المحلية

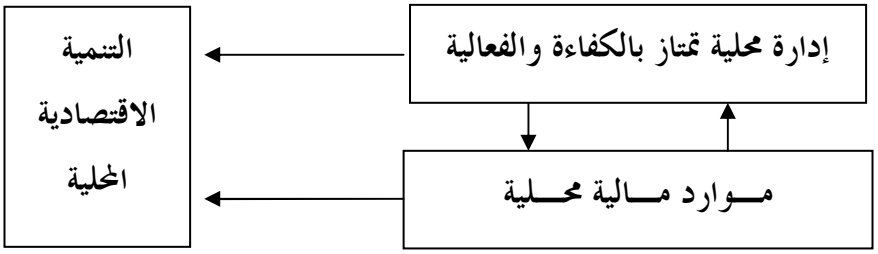

المصدر: أ.محمد حاجي، التمويل المحلي وإشكالية العجز في ميزانية البلدية، مرجع سبق ذكره.

ومن الشكل السابق يتضح أهمية التمويل المحلي في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية المحلية، حيث "يقصد بالتمويل المحلي كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية على مستوى الوحدات المحلية...وتعظم استقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة"[1].كما تعتبر المالية المحلية أحد فروع المالية العامة ويقصد بها مجموعة الظواهر والقواعد المتعلقة بالإيرادات والنفقات والتي تخص الهيئات المحلية وهي تتميز بأنها ذات مرونة محدودة وذات طابع محلي[2].ومن الشروط الواجب توفرها في المورد المالي المحلي:

- **محلية المورد**:أي المورد يقع في نطاق الإدارة المحلية.
- **ذاتية المورد**:من حيث استقلالية المورد في تقدير سعره وتحصيله وفي حدود معينة.
- **سهولة تسيير المورد**:كيفية تحصيله وتكلفة تحصيله.

[1] د.جمال لعمارة، أ.دلال بن طبي،أ مسعودة نصبة،الزكاة وتمويل التنمية المحلية، ورقة بحثية مقدمة إلى **ملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات**، جامعة محمد خيضر ،بسكرة،23/22 نوفمبر 2006.
[2] أ.محمد حاجي، التمويل المحلي وإشكالية العجز في ميزانية البلدية، مرجع سبق ذكره.

كما تلعب الإدارة المحلية الكفؤة والفعالة في تفعيل البرامج على أرض الواقع والمساهمة بشكل واسع في تحسين مستوى المعيشي للمواطن وتوفير أهم الاحتياجات الأساسية للحياة، وبما أن البلدية تعتبر الخلية الأساسية لتوفير هذا التمويل فيجدر الإشارة إلى أهم الموارد التي يمكن لها الاعتماد عليها في تمويل مشاريعها التنموية ومنها[1]:

1- موارد مالية ذاتية نذكر منها[2]:

- الموارد الناتجة عن الضرائب والرسوم (مداخيل الجباية والرسوم مثل الرسم على النـــشاط المهني، والدفع الجزافي،الرسم العقاري ورسم التطهير...).
- الموارد الخاصة الناتجة عن تشغيل واستثمار المرافق المحلية (مداخيل الممتلكات).

2- موارد مالية خارجية (تمويل خارجي):

- الإعانات الحكومية وتسمى المساعدات المالية الموجهة لتغطية نفقات التنمية المحلية وهي تؤدي أهداف اقتصادية وأخرى اجتماعية والمتمثلة في إذابة الفوارق بين مختلف المناطق.
- القروض المحلية وهي تستعمل في تمويل المشروعات التي تعجز موارد الميزانية على تغطية نفقاتها وعادة ما تكون بفائدة بسيطة ومدة القرض تعتمد على طبيعة المشروع المراد إنفاق قيمة القرض عليه.
- التبرعات والهبات والمتمثلة في تبرعات المواطنين مثل الهبة أو الوصية.

[1] أ.حياة بن اسماعين و أ. وسيلة السبتي،التمويل المحلي للتنمية المحلية، ورقة بحثية مقدمة إلى **ملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات**، جامعة محمد خيضر ،بسكرة،23/22 نوفمبر 2006.

[2] أ.بسمة عولمي، تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية المحلية في الجزائر،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ،الجزائر،العدد الرابع (4) ،جوان 2006،ص 270.

خلاصة:

من خلال استقراء للتعاريف السابقة يمكن استخلاص قواسم مشتركة لمفهوم التنمية الاقتصادية المحلية ومحاولة إدراج أهم النقاط التي تميزها عن المفهوم الكلاسيكي للتنمية الاقتصادية حيث أنها تحمل في طياتها :

- التأكيد على تنمية شاملة ومتوازنة بكل جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والتركيز خاصة على الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية أي البناء التنموي على خصائص وميزات المنطقة المحلية.
- ضرورة اعتبار تنمية المجتمع المحلي كجزء من مفهوم التنمية الاقتصادية للأمة.
- إشراك السكان المحليين في عملية التنمية،حيث يعتبر عامل أساسي في إرساء وتفعيل هذه التنمية على أرض الواقع إذ أن التخطيط الصحيح للتنمية يبدأ من التعبير الصحيح عن احتياجات السكان المحليين وإشراكهم في تنفيذ البرامج التنموية.
- نشر وعي التغيير والتطور لدى الشرائح السكانية للمجتمعات المحلية، مما يسهل عملية سير برامج التنمية الاقتصادية المحلية.

لكن تحتاج كل هذه المبادئ والأسس للتنمية الاقتصادية المحلية إلى تخطيط إستراتيجي يقوم على الأساليب العلمية في وضع السياسات والخطط ويأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل منطقة (حيز جغرافي) وما تمتلكه من موارد ومحاولة استغلالها وعدم تعطيلها أو استنزافها ،وهذا ما سوف نتطرق إليه في الفصل التالي .

تمهـــيد:

تُعتبر التنمية الاقتصادية المحلية عملية شاملة ومتوازنة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وتتطلب إشراك السكان المحليين ،بعكس المفهوم الكلاسيكي للتنمية الاقتصادية الذي كان مقيد بمفهوم النمو الاقتصادي وحده ، لتحقيق ذلك على أرض الواقع يجب رسم صورة تقديرية للمستقبل تشمل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وتتضمن الأهداف الواجب تحقيقها وهذا ما يُعبر عليه بعملية التخطيط.

ترتبط تسمية التخطيط بعملية تتفاعل فيها المعطيات البشرية والطبيعية مع بعضها البعض لتشكل علاقات وأنماط اقتصادية ،يقوم التخطيط الاستراتيجي بدراستها وتحليلها سعيا لضبطها وتوجيهها في فترة زمنية محددة نحو الأحسن، حيث تضمن بقاء استمرار المجتمع واستقراره.كما تشير التجارب الدولية والممارسات السليمة إلى أن التنمية الاقتصادية المحلية يجب أن تقوم على إستراتيجية، حيث أن هذه الأخيرة تعتبر من مكونات الهامة في عملية التخطيط.

وعلى هذا الأساس قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين :

- **المبحث الأول**: التخطيط التنموي كعملية أولية للتنمية.
- **المبحث الثاني**: مراحل التخطيط الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية المحلية.

المبحث الأول: التخطيط التنموي كعملية أولية للتنمية

أُستخدم التخطيط في العصور التاريخية المختلفة في معظم جوانب الحياة وخصوصًا العسكري منها دون أي توع من التأطير لمفهومه وفعاليته ومقوماته، إلى أن ظهرت فكرة التخطيط الاقتصادي في مطلع القرن العشرين ، وأُستخدم لأول مرة من طرف الاقتصادي النرويجي كريستان شونهيدر Kristian Schonheyder عام 1910[1] ،ثم توّسع تطبيقه لأغراض عسكرية وإستراتيجية في فترة الحرب العالمية الأولى.

ومع ظهور الأزمة الاقتصادية الدولية عام 1929 توسع في تطبيق التخطيط الاقتصادي للتغلب على أسباب ونتائج هذه الأزمة،وانتقل التخطيط إلى المفهوم الجديد وهو التخطيط التنموي الذي يسعى إلى التوزيع العادل والأمثل للموارد والمعطيات الاقتصادية مكانيًا من أجل تحقيق عدالة اجتماعية.

حيث أن من أهم المعوقات التنمية الاقتصادية من الناحية الإدارية[2]،عدم تماشي برامج التنمية مع الحاجات الأساسية للمجتمع الناتج عن " عدم التخطيط الجيد لمشروعات التنمية بما يتماشى مع الوضع المستهدف ، وإغفال وضع الأولويات اللازمة "[3].

المطلب الأول: مفهوم التخطيط

لا يوجد اتفاق في تحديد مفهوم التخطيط، حيث أن التخطيط كمفهوم عام يعرف على أنه "جهد موجّه ومقصود لتحقيق هدف أو أهداف معينة في فترة زمنية محددة وبمال وجهد محددين"[4].

" يُمثل التخطيط منهجًا عمليًا وأداة فعالة وحيادية يمكن تطبيقه على المستوى الوطني والمحلي مهما كانت طبيعة النظام الاقتصادي المعتمد أو المنهج السياسي المتبع ،فهوا عملية تغيير اجتماعي وتوجيه واستثمار طاقات المجتمع وموارده عن طريق مجموعة من القرارات الرشيدة التي يشترك في اتخاذها الخبراء وأفراد الشعب وقادتهم السياسيين ،لتحقيق وضع اجتماعي أفضل للمجتمع على كافة مستوياته كنسق في فترة زمنية وفي ضوء الإيديولوجية والحقائق العالمية والقيم التي يمكن استخدامها وتوظيفها في إحداث التغيير المطلوب"[5].

---

[1] د.عثمان محمد غنيم ،**مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي** ،الطبعة الأولى،دار صفاء للنشر والتوزيع،1998،عمان،ص19.
[2] حيث يوجد عوائق للتنمية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية و الإدارية، د.محمد شفيق، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص 78.
[3] د.محمد شفيق، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص107.
[4] د.عثمان محمد غنيم ، **مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي** ،مرجع سبق ذكره ، ص21.
[5] احمد شريفي ، **تجربة التنمية المحلية في الجزائر** ،مرجع سبق ذكره ،ص4.

وهو أيضا "عملية حصر وتجميع موارد المجتمع – مادية أو بشرية- وتنظيم طريقة استغلالها بما يكفل تحقيق أهداف محددة خلال أقصر فترة زمنية ممكنة"[1]. يمكن القول كذلك أن التخطيط هو الأسلوب الفني الذي يمكّن أصحاب القرارات من الاهتمام المستقبلي والحالي للمشكلات التي تعيقهم حاليًا أو مستقبلا في عمليات التنمية [2].

"التخطيط للتنمية هو استخدام الحكومة للسياسيات منسّقة لتحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية مثل الحد من الفقر أو تعجيل النمو الاقتصادي، وتشمل الخطة على برامج مثل برامج مكافحة الفقر، تنظيم الأسرة والإرشاد الزراعي وسياسيات العمالة والتعليم والتكنولوجية المحلية"[3].

ويحاول توني كويك Tony Kiuick وضع النقاط الستة الآتية عن الخصائص التي تتميز بها عملية التخطيط وهي كالأتي[4]:

1- يبدأ التخطيط من الاتجاهات والأهداف السياسية الحكومية والتي تكون مرتبطة ارتباط عضويا بالتنمية المستقبلية للاقتصاد.
2- تضع خطة التنمية إستراتيجية يُمكن عن طريقها انجاز هذه الأهداف التي يتم ترجمتها في شكل مجموعة من الأهداف المحددة.
3- تحاول الخطة تقديم مجموعة من المبادئ والسياسات ذات الاتساق الداخلي ومنسقة مركزيا.يتم اختيار هذه المبادئ والسياسات كوسيلة مثلى لتنفيذ الإستراتيجية وتحقيق الأهداف، وتكون هناك نية لاستخدامها كإطار يتم الاسترشاد به بالنسبة للقرارات اليومية.
4- تشتمل الخطة على الاقتصاد بأكمله ، ومعنى الشمول هنا يتناقض مع مفهوم تخطيط القطاع العام فقط ،أو أجزاء فقط من الاقتصاد القومي.
5- لضمان الأمثلية والاتساق، تستخدم الخطة نموذجا للاقتصاد الكلي ، بقصد عمل إسقاطات تتعلق بالأداء المستقبلي لاقتصاد الدولة.
6- في المعتاد، تغطي خطة التنمية فترة زمنية معينة، ولتكن خمس سنوات مثلا، ويتم التعبير المادي عنها في شكل وثيقة كخطة متوسطة الأجل، ويمكن استخدام مدى زمني أطول من خلال إضافة خطط سنوية تكميلية.

[1] د.محمد عبد العزيز عجمية ،د.محمد علي الليثي ،**التنمية الاقتصادية (مفهومها ،نظريتها ،سياساتها)** ،الدار الجامعية ،الإسكندرية مصر،2003، ص180.
[2] د.رأفت عبد الفتاح، **سيكولوجية التدريب وتنمية الموارد البشرية**، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، 2001، ص82.
[3] Wayne Nafzier, **Economic Development**, fourth edition, United State of America, 2006, p655.
[4] ميشيل تودارو ،**التنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص705.

"ويرتبط التخطيط بصفة عامة، بتحديد كيفية استخدام الموارد لتحقيق أهداف"[1].

أما مراحل التخطيط كما براها توني كويك فهي[2] :

أما بالنسبة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوطني أنه " يهتم بوضع السياسات والتنظيمات الخاصة بتسيير النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية مرسومة للمجتمع مستقبلا للوصول به إلى حالة مثلى"[3].

وكما يوصف التخطيط الاقتصادي بأنه "محاولة مقصودة Deliberate من جانب الحكومة، لتنسيق عملية صنع القرارات الاقتصادية....التحكم في مستوى ومعدل نمو المتغيرات الاقتصادية الرئيسية للدولة المعنية (الدخل، الاستهلاك، التوظيف، الاستثمار، الادخار، الصادرات، الواردات ....) بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف الإنمائية المحددة سلفًا"[4].إلا أن "التخطيط الاقتصادي كان ولا يزال يعطي اهتماما هامشيا للبعد المكاني عند إعداد الخطط أو تنفيذها"[5].

وان كان التخطيط الاقتصادي في دول العالم الصناعي قد ارتبط بقدرته على التغلب على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي نجمت عن الكساد الكبير عام 1929 وقدرته عل تحقيق نمو اقتصادي سريع، إلا أنه من جهة أخرى فشل في تحقيق العدالة الاجتماعية المنشودة من خلال توزيع عادل والأمثل للموارد والمعطيات الاقتصادية مكانيًا وطبقيًا،مما دفع الحكومات لهذه البلدان التدخل بشكل مباشر وواسع في إعداد وتنفيذ ومتابعة النشاطات والمشاريع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية بهدف التغلب على هذه المشكلات.ومن هنا أصبح لهذا التوجه الجديد والمتمثل في تدخل الحكومات في الجوانب الاقتصادية وجوانب الحياة المختلفة دور كبير في بروز مفهوم التخطيط التنموي[6].

[1] راوية حسن ،**مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية**،الدار الجامعية،الإسكندرية،مصر،2002/2003،ص25.
[2] فارس رشيد البياتي،**التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي**،أطروحة دكتورة،الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك،2008.
[3] علي إحسان شوكت، **اقتصاديات الأقاليم**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص73.
[4] ميشيل تودارو ، **التنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره ،ص699.
[5] علي إحسان شوكت، **اقتصاديات الأقاليم**، مرجع سبق ذكره، ص73.
[6] د.عثمان محمد غنيم ، **مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي** ،مرجع سبق ذكره، ص20.

أما التخطيط التنموي Development Planning يُعتبر أكثر شمولا من التخطيط الاقتصادي، حيث يعتبر واترسون Waterson للتخطيط التنموي التعريف الأكثر شمولا حيث يعتبره مجموعة جهود واعية ومستمرة Conscious and Continuing تُبذل من قبل حكومة ما لزيادة معدلات التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، والتغلب على جميع الإجراءات المؤسسية التي من شأنها أن تقف عائقا في وجه تحقيق هذا الهدف[1].

ومما سبق يمكن القول "التخطيط التنموي هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات المرحلية المقصودة المنظمة التي تنفذ في فترة زمنية معينة وعلى مستوى أو عدة مستويات مكانية وبجهد جماعي تعاوني تستخدم فيه أدوات ووسائل متعددة تحقق استغلال أمثل للموارد الطبيعية والبشرية الكامنة"[2].

وتبدو أهمية الإحصاء في متطلبات التخطيط الجيد "فلا تخطيط بدون إحصاء"[3]،حيث " يجب أن يكون المخطط مرتكزًا على الموارد الأولية للبلد ،مما يفترض الإنشاء المسبق لجداول جرد دقيقة لليد العاملة ،وللموارد الوطنية الجاهزة في الحاضر وفي المستقبل"[4].

الشكل رقم (2–1) الترابط الزمني للتخطيط

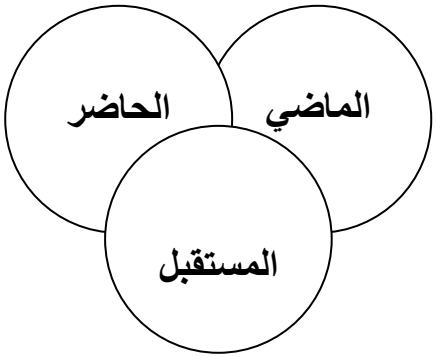

المصدر:د.عقيل جاسم عبد الله، **مدخل إلى التخطيط الاقتصادي** ،الجامعة المفتوحة ،ليبيا،1997 ص27.

[1] د.عثمان محمد غنيم ، **مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي** ،مرجع سبق ذكره، ص21.
[2] د.عثمان محمد غنيم ، **مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي** ،المرجع السابق ، ص21.
[3] د.عقيل جاسم عبد الله ،**مدخل إلى التخطيط الاقتصادي** ،الجامعة المفتوحة ،ليبيا ،1997،ص27.
[4] بول أ. ساموبلسون ،**علم الاقتصاد (المسائل الاقتصادية المعاصرة)**،ج7،النسخة العربية ،ترجمة د.مصطفى موفق،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1993،ص131.

المطلب الثاني: أنواع التخطيط التنموي

يختلف التخطيط التنموي من بلد إلى أخر ومن وقت إلى آخر تبعا لاختلاف مراحل النمو والظروف السائدة في كل حالة.وكذلك تبعًا للفلسفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية المنتهجة أو السائدة في الدولة أو البلد ،حيث أن عملية التخطيط تتبلور في تحديد الغايات والأهداف التي يرغب المجتمع في تحقيقها وتجسيدها على أرض الواقع ،ومن هذا المفهوم للتخطيط التنموي فهو يتعدد إلى أنواع نظرًا لتعدد المعايير التي صُنف على أساسها منها[1]:

الشكل رقم (2-2) أنواع التخطيط التنموي

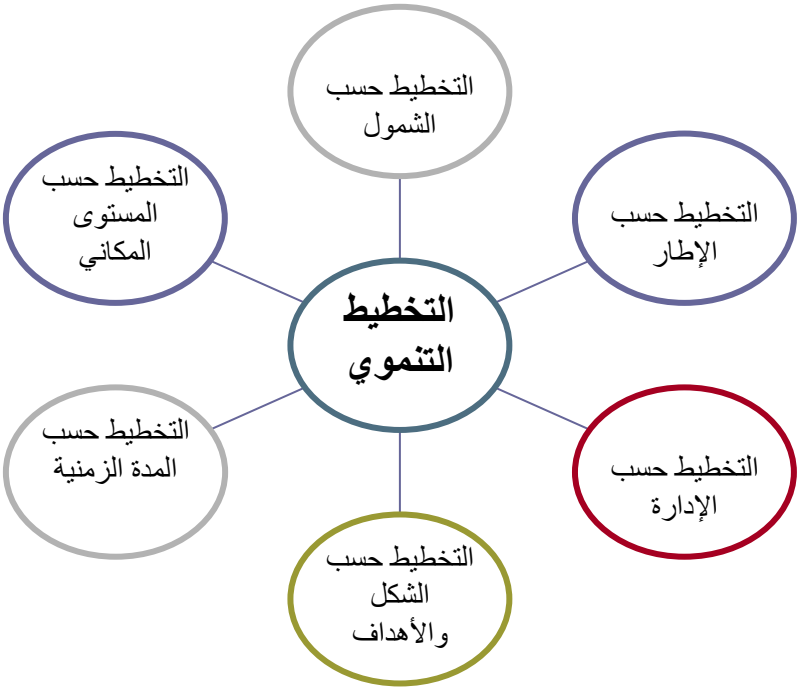

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تصنيف د.عثمان محمد غنيم ، **مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي** ، مرجع سبق ذكره ،ص.ص 24-27.

[1] د.عثمان محمد غنيم ، **مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي** ،مرجع سبق ذكره ،ص.ص 24-27 .

1. **التخطيط حسب الشمول:** ويصنف إلى[1]:

- التخطيط الشامل وهو الذي يغطي أهدافه جميع المجالات الرئيسية للاقتصاد[2] وهدفه إحداث تغيير في جوانب حياة المجتمع ككل .
- التخطيط الجزئي أو القطاع: ويهتم بقطاع اقتصادي معين أو بجزء منه ويهدف إلى تغيير في جانب معين للنظام الاجتماعي.

2. **التخطيط حسب الإطار:** ويندرج تحته كل من[3] :

- **التخطيط العام**:يركز هذا النوع على القضايا الإنسانية، ويضع الخطوط العريـــضة للتنميـــة المستقبلية.
- **التخطيط التفصيلي** : يهتم بالتفاصيل والجزئيات ولا يقتصر على الجوانب النظرية بل يتعدى ذلك للنواحي التطبيقية، فمثلا يركز التخطيط العام على زيادة الإنتاج كخط عريض ،بينمـــا يهتم التخطيط التفصيلي بكيفية تحقيق هذه الأهداف على أرض الواقع.

3. **التخطيط حسب الإدارة:** ويشمل[4] :

- **التخطيط المركزي:** يستمد قوته من السلطة المركزية.
- **التخطيط الامركزي:** تقوم بإعداد وتنفيذ الخطط التنموية بمشاركة السكان المحليون والتحديد المجموعات المستهدفة.

4. **التخطيط حسب الشكل والأهداف** :ويضم الأنواع التالية :

- **تخطيط وحيد الهدف:** يتناول جانبا اقتصاديا أو اجتماعيا لتحقيق هدف معين.
- **تخطيط متعد الأهداف**:يتناول جانبا اقتصاديا أو اجتماعيا أو أكثر لتحقيق عـــدة أهـــداف منشودة.

---

[1] د.عبد الرحمن زكي إبراهيم، **التخطيط الاقتصادي**، دار الجامعات المصرية، إسكندرية، مصر، 1995، ص29.
[2] ميشيل تودارو ، **التنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره ، ص699.
[3] د.عثمان محمد غنيم ، **مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي** ،مرجع سبق ذكره ،ص24.
[4] د.جمال داود سلمان ،د.طاهر فاضل حسون ،**التخطيط الاقتصادي** ،بيت الحكمة للنشر ، بغداد، (سنة النشر مجهولة) ص29.

5. **التخطيط حسب المدة الزمنية**:ويصنف إلى[1]:

- **تخطيط قصير المدى**: الخطط التنموية السنوية.
- **تخطيط متوسط المدى**:الخطط التنموية الثلاثية (ثلاث سنوات) والخطط الخماسية.
- **تخطيط طويل المدى (دائم)**:خمسة عشرة سنة فأكثر.

6. **التخطيط حسب المستوى المكاني**: وهذا النوع من التخطيط الذي تندرج تحته التنمية الاقتصادية المحلية حيث أنه يأخذ بعين الاعتبار المنطقة الجغرافية وما تمتلكه من ميزات لقيام عليها تنمية اقتصادية فهو الأقرب لتنمية اقتصادية مكانية مستديمة بالحفاظ على الموارد المتواجدة في المنطقة أو الحيز الجغرافي المراد إنمائه عبر موارده الطبيعية والبشرية المتوفرة، "فهو التخطيط الذي يتبنى المشروعات التي تستهدف بالدرجة الأولى صيانة موارد البيئة وتنميتها والمحافظة عليها "[2]،وتندرج تحت هذا الأساس التصنيفي ثلاثة أنواع رئيسية هي[3]:

- التخطيط القومي أو الوطني ويكون على مستوى البلد أو القطر.
- التخطيط الإقليمي[4] ويكون على مستوى الأقاليم أو التقسيمات الإدارية في البلد الواحد،كما أنه "يعتبر تخطيط منطقة ما أو مناطق متكاملة داخل إقليم...ويعمل على استغلال مواردهـــا الطبيعية والحضارية والخدمات بها لخير السكان جميعا"[5].
- التخطيط المحلي ويتم على مستوى التجمعات السكانية كالمدن والقرى .

وهذا النوع الأخير من التخطيط حسب المستوى المكاني (المنطقة أو الحيز الجغرافي) تـــدخل تطبيـــق أنماط جديدة من التخطيط من بينها [6]:

- **التخطيط الهيكلي**:

بدأ في المملكة المتحدة ويعالج مدى واسعا من مواضيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والطبيعيـــة ويعتمد عل الأدوات والوسائل القيمة للتخطيط المكاني Spatial Planning بشرط أن تكـــون قابلة للتطبيق والعمل.

---

[1] د.جمال داود سلمان ،د.طاهر فاضل حسون ،المرجع السابق،ص31.
[2] د.زين الدين عبد المقصود،**محافظة الجهراء (دراسة في التخطيط البيئي والتنمية الريفية)**،الجمعية الجغرافية الكويتية ،الخالدية ،الكويت، 1981،ص63.
[3] د.عثمان محمد غنيم ، **مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي** ،مرجع سبق ذكره ،ص27.
[4] د.عبد الرحمن زكي إبراهيم، **التخطيط الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص38.
[5] د.فتحي محمد أبو عيانة،**الجغرافية الاقتصادية**،دار النهضة العربية،بيروت،1984،ص655.
[6] غازي عبد الرزاق النقاش، **اقتصاديات الموقع**، مرجع سبق ذكره، ص186.

- **تخطيط العمل وتطبيق الإجراء:**

وهو أسلوب متوجه نحو التنفيذ ونحو حل المشاكل على المستوى المحلي مع مشاركات الهيئات الاجتماعية كمفتاح للنجاح واستخدام التكييف المحلي للخبرات من سياقات أخرى كأسلوب التعليم بواسطة العمل Learning by Doing

- **التخطيط الاستراتيجي :**

بصف عامة فهو "يهتم ويركز على القرارات التي تهدف إلى إحداث تغيرات جوهرية"[1] ، "والتخطيط الاستراتيجي هو الذي يخطط للتحركات الأساسية للمشروع لمواجهة البيئة المتغيرة من حوله "[2] كما يمكن وصفه "نظام متكامل يتم بشكل متعمد وبخطوات متعارف عليها "[3]، أما على مستوى الاقتصاد فهو عبارة عن عملية تتصف بالتنسيق عبر القطاعات والسلامة المالية من قبل القطاع العام بدعم النشاطات الرسمية وغير الرسمية ،وهو ليس خطة تنمية طبيعية فقط و" لكن عبارة عن مجموعة الاستراتيجيات المترابطة لتنمية المدينة بضمنها الأرض والبنية التحتية والتمويل، أي عملية التنمية الحضرية المتكاملة"[4].

ويمكن العمل أو استخدام اثنين أو أكثر من أنواع التخطيط هذه أن توظف جنبًا إلى جنب في إعداد خطة تنمية معينة من دون أن يؤثر ذلك سلبا على إجراءات تنفيذ الخطة وتحقيق أهدافها.

[1] راوية حسن، **مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية**، مرجع سبق ذكره، ص141.
[2] د.احمد ماهر ،**الخطط والسياسات والاستراتيجيات**،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،مصر ،1997،ص55.
[3] د.نادية العارف ،**التخطيط الاستراتيجي والعولمة**،الدار الجامعية،الإسكندرية ، مصر،2003/2002 ص9.
[4] غازي عبد الرزاق النقاش، **اقتصاديات الموقع**، مرجع سبق ذكره، ص 187.

المطلب الثالث:نظريات التخطيط التنموي

إن عملية التخطيط تقوم على أساس نظريات تعكس الواقع بكل مشكلاته وأبعاده وتتعامل معه، محاولة لمعالجة مشكلاته في إطار واقعي ومن أهم النظريات:

الشكل رقم (2-3) نظريات التخطيط التنموي

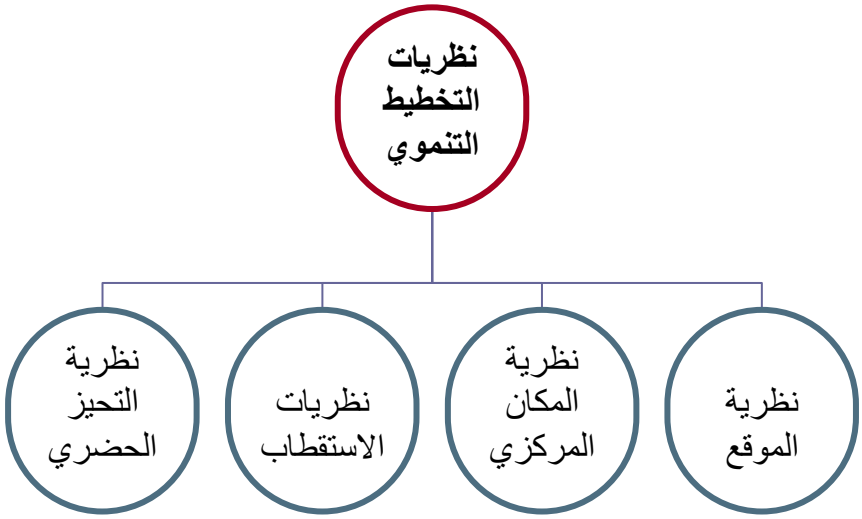

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على تصنيف غازي عبد الرزاق النقاش، **اقتصاديات الموقع**، مرجع سبق ذكره، ص15.
د.عثمان محمد غنيم، **مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي** ،مرجع سبق ذكره ،ص118.

1. نظرية الموقع Location Theory:

"هي نظرية جزئية من ضمن نظريات التخطيط التنموي...واشتهرت لأنها تطالب بأن يأخذ البعد المكاني – الموقع- بعين الاعتبار عند التخطيط، وجوهر هذه النظرية مبني على فكرة أن المستوى التنموي يختلف باختلاف الموقع والبعد من المراكز الحضرية"[1]، ومن أهم فروع هذه النظرية نجد مايلي [2]:

[1] غازي عبد الرزاق النقاش، **اقتصاديات الموقع**، مرجع سبق ذكره، ص15.
[2] د.عثمان محمد غنيم، **مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي** ،مرجع سبق ذكره ،ص118.

- **نظرية الموقع الزراعي:**

وهي أول محاولة التي أعطت للبعد المكاني أهمية كبرى،وضعها العالم الألماني فون تونن Von Thumen عام 1926م سلطت الضوء أهمية مكان (موقع) النشاط الاقتصادي من ناحيتين الأولى التوزيع المكاني للمحاصيل وأنماط استخدام الأراضي الزراعية والثانية عامل المسافة على تكاليف النقل من جهة أخرى،فهي توضح العلاقة بين الإنتاج الزراعي والسوق من ناحية وبين الإنتاج الزراعي وعامل التكلفة من ناحية أخرى، مع التركيز بشكل أساسي على موقع النشاط وقربه أو بعده عن السوق.

- **نظرية الموقع الصناعي:**

تبحث هذه النظرية على الإجابة عن سؤال "أين هو الموقع الأمثل لإقامة صناعة معينة وبأقل تكلفة إنتاجية ممكنة" ولقد أعطى Alfred Weber صاحب هذه النظرية تحليل حيث توصل إلى أن الموقع الأمثل للصناعة يكون في النقطة التي تكون فيها المسافة بين مناطق إنتاج المواد الخام ومناطق تصنيعها في حدها الأدنى،حيث أنه ربط تكاليف النقل بعامل المسافة وبوزن المواد المنقولة.وطور في ذلك قانون معامل المادة Material Index والذي يساوي وزن المواد الخام مقسوما على وزن المواد الصناعية المنتجة ،وقال أنه كلما كان معامل المادة أكثر من واحد تكون الصناعة موجهة نحو السوق.

2. نظرية المكان المركزي:

وضع هذه النظرية الجغرافي الألماني والتر كريستلر Walter Christeller عام 1933 حيث ترتبط الأماكن المركزية حسب النظرية مع أقاليمها بعلاقات اقتصادية تقل أو تزيد حسب حجم الخدمات التي يقدمها كل منهما. عُرّف المكان المركزي على أنه مستوطنة أو تجمع سكاني بشري يزود السكان بالبضائع والخدمات المختلفة. ولاحظ كريستلر أن أنواع الخدمات والسلع والنشاطات المقدمة للسكان في منطقة ما تختلف في مستوياتها أي هناك هرمية في الخدمات تتراوح ما بين مستوى أدنى يتواجد في جميع المراكز سواء مدن أو بلديات أو قرى ومستوى مرتفع من الخدمات يتواجد فقط في المدن الرئيسية أو الكبرى،لذلك نرى أن المدن الكبيرة تتمتع بوفرة معظم الخدمات حيث يمكن قيام بتنمية خدمتيه مثل تنمية سياحية.

ويرى هذا العالم كريستلر أن كل نشاط خدمي يقدم يعتمد على مايلي :

- حجم السكان ويقصد به الحد الأدنى من السكان اللازم لاستمرار تقديم الخدمة وبقائها ،لأن زيـــادة عدد السكان كما يرى كريستلر يسمح بظهور الخدمات جديدة[1].حيث أن "السكان الرصيد البشري الذي تعتمد عليه التنمية...ويختلف دور السكان في دعم التنمية من طبيعة الكم السكاني"[2].
- مدى السوق أي المسافة القصوى التي يقطعها المستهلك من اجل الحصول على الخدمة.

3. نظريات الاستقطاب (أقطاب النمو)[3]:

إن أول من بلور هذه النظرية هو الاقتصادي الفرنسي بيرو François Perroux[4] سنة 1955 وكان الإطار الأولي لمفاهيم بيرو قد أهمل الجوانب الجغرافية لعملية التنمية الاقتصادية حيث أنه يرى أن البعد المكاني ليس له أهمية تذكر في التنمية وكان مقتصرا ضمن نطاق فكرة الحيز الاقتصادي المجرد ويقصد به العلاقات الاقتصادية المجردة التي تنشأ بين الفعاليات الاقتصادية.وقد ركز بيرو على أن الحيز الاقتصادي والذي يحتوي على أقطاب من خلالها تنطلق قوى جذب نحو القطب القوى الجاذبة Centripetal Forces وتنبعث منه قوى طاردة Centrifugal Forces كما أضاف قائلا أن النمو لا يحدث في جميع المناطق في نفس الوقت بل يحدث في نقاط أو أقطاب نمو بكثافات متباينة وتحدث ضمن مسارات مختلفة ولها انعكاسات نهائية على مجمل الاقتصاد.

"ويُفسر مفهوم أقطاب النمو وجود صناعات قيادية Industries Propulsive في الأماكن الجغرافية تعمل على اجتذاب العديد من الصناعات الأخرى مشكلة معها روابط أمامية Forward Linkage وروابط خلفية Backward Linkage تعمل مجتمعة على إيجاد بنية أساسية متطورة في المكان الذي تتواجد فيه"[5].

---

[1] د.علي إحسان شوكت، **اقتصاديات الأقاليم**، مرجع سبق ذكره، ص90.
[2] د.زين الدين عبد المقصود، **محافظة الجهراء (دراسة في التخطيط البيني والتنمية الريفية)**، مرجع سبق ذكره، ص53.
[3] د.علي إحسان شوكت، **اقتصاديات الأقاليم**، مرجع سبق ذكره، ص147.
[4] Larsen Abdelmalki, Patrick mundler, Op.Cit, p17
[5] أ.د. احمد بن جار الله الجار لله ، بندر بن عبد الرحمن النعيم، **تحليل وتنميط لإمكانات التنمية الإقليمية في المنطقة الشرقية**، ص7.
www.araburban.net/files.php?file=eastren-province-ksa، أطلع عليه يوم (2009/10/22)

كل ذلك يؤدي إلى استقطاب صناعات وخدمات أخرى تساهم في بناء بنية تحتية جديدة.ومن المفاهيم المهمة تحت مظلة أقطاب النمو مفهوم السببية الدائرية المتراكمة Circular Cumulative Causation التي تذهب في تفسير التنمية الإقليمية إلى حركة الحرة للقوى الاقتصادية والاجتماعية على الحيز المكاني للإقليم بين المركز الذي تمثله المناطق الحضرية والأطراف الذي تمثله منطقة النفوذ،مما يؤدي إلى التخلخل الإقليمي Regional Imbalance أو زيادة الفوارق الإقليمية التي تنتج عن نوعين من العمليات[1]:

- الأولى تدعى عملية التأثير الارتدادي السالبة Backwash Effects التي تتمثـــل في هجرة منتقاة للأيدي العاملة وكذلك رأس المال والبضائع من منطقة النفوذ إلى المركز للمزايا السابقة الذكر المتوفرة في المراكز.

- أما العملية الثانية فتدعى بالتـــأثير الانتـــشاري الموجـــب Positive Spread Effects حيث يبدأ تأثير التنمية مـــن المركـــز باتجـــاه الأطـــراف أي منطقـــة نفوذه.وتزداد سرعة الآثار الانتشارية للمركز كلما كان المركز يتمتـــع بدرجـــة كبيرة من النمو والتي عادة ما تكون مرتبطة بالسياسة التنموية الرسميـــة الموجهـــة للإقليم.

أما مفهوم القطبية Polarization الذي يشبه إلى حد بعيد مفهوم السببية الدائرية المتراكمة للعمليات التي تساعد على القيام بالتنمية الاقتصادية المحلية أو الإقليمية، فهي التأثير الارتدادي باسم عملية الترشيح Trickling Down Effects وهذه العملية الأخرى مرتبطة بالسياسة الرسمية الموجهة للإقليم.

[1] أ.د. احمد بن جار الله الجار لله ، بندر بن عبد الرحمن النعيم، **تحليل وتنميط لإمكانات التنمية الإقليمية في المنطقة الشرقية**، المرجع السابق،ص4.

4. نظرية التحيز الحضري:

صاحب هذه النظرية هو البريطاني Michael Lipton وقد حاول الإجابة من خلال نظريته على السؤال التالي:لماذا يبقى الفقراء فقراء؟ حاول تفسير بقاء واستمرار ظاهرة الفقر في الريف من خلال عدد من العوامل الاجتماعية والسياسية بشكل رئيسي مع عدم إهمال الجوانب الاقتصادية.

فهو يرى أن الميزانيات الحكومية وعوائد التنمية يتم توزيعها بين الأرياف والمدن بدون إنصاف، حيث أن سكان الريف في كثير من دول العالم النامي أكثر من سكان المدن ولكنهم غير منظمين،"لدى يرى لبتون أن القضاء على الفقر في الأرياف أو تخفيف من حدته يتطلب تطوير سريع ومستمر لقطاع الزراعة بحيث تكثف فيه الأيدي العاملة ،وذلك من منطلق أن رخاء المدن والأرياف يرتبط دائما بنظام زراعي سليم."[1]

كما يفسر مفهوم التحيز الحضري تباين التنمية الإقليمية إلى عامل اجتماعي بحيث يتمثل في الصراع بين سكان المراكز وسكان مناطق النفوذ ،مركزا على دور الصفوة من سكان مناطق النفوذ التي يكون تركيزها في المراكز الحضرية أكبر من المناطق المهمشة الأخرى،حيث يتم التعاضد مع صفوة المراكز الحضرية الكبرى التي تملك القوة المالية والسياسية والوعي والانفتاح على كل ما هو جديد وتوظيف ذلك في التسيير،مما لا شك فيه أنه يؤثر في عملية صنع القرار وبالتالي يؤدي إلى تمركز التنمية في الأماكن الحضرية[2].

[1] د.عثمان محمد غنيم ، **مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي** ، مرجع سبق ذكره ،ص151.
[2] أ.د. احمد بن جار الله الجار الله ، بندر بن عبد الرحمن النعيم، **تحليل وتنميط لإمكانات التنمية الإقليمية في المنطقة الشرقية** ، مرجع سبق ذكره ، ص5.

المبحث الثاني :مراحل التخطيط الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية المحلية

يسعى التخطيط الاستراتيجي إلى تحديد التوجهات المستقبلية ،حيث يركز على الانطلاق من الداخل إلى الخارج ويبحث عن المؤثرات الداخلية والخارجية دون التقيد بالماضي أو الحاضر ،كما أنه يتناول القضايا بشكل شمولي[1].

توفر إستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية الفرصة لتعزيز القدرات التي يتمتع بها الاقتصاد المحلي ،حيث تعرف الإستراتيجية "على أنها تركيز تخصيص الموارد على الفرص المختارة لتحقيق الميزة التنافسية"[2]، لدى فهو يبرز الخصوصية أو الميزة التي تتميز بها المنطقة الجغرافية المراد القيام فيها تنمية اقتصادية محلية.ومن هذا المنطلق يعمل البنك الدولي على تشجيع المدن الصغيرة والكبيرة التي تسعى إلى تحسين معيشة الفقراء وتشجيع تحقيق المساواة والتوازن بين المناطق المحلية المختلفة ،ومن هنا يُقسم البنك الدولي التخطيط الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية المحلية إلى خمسة مراحل أساسية[3] :

الشكل رقم (2–4) مراحل التخطيط الاستراتيجي

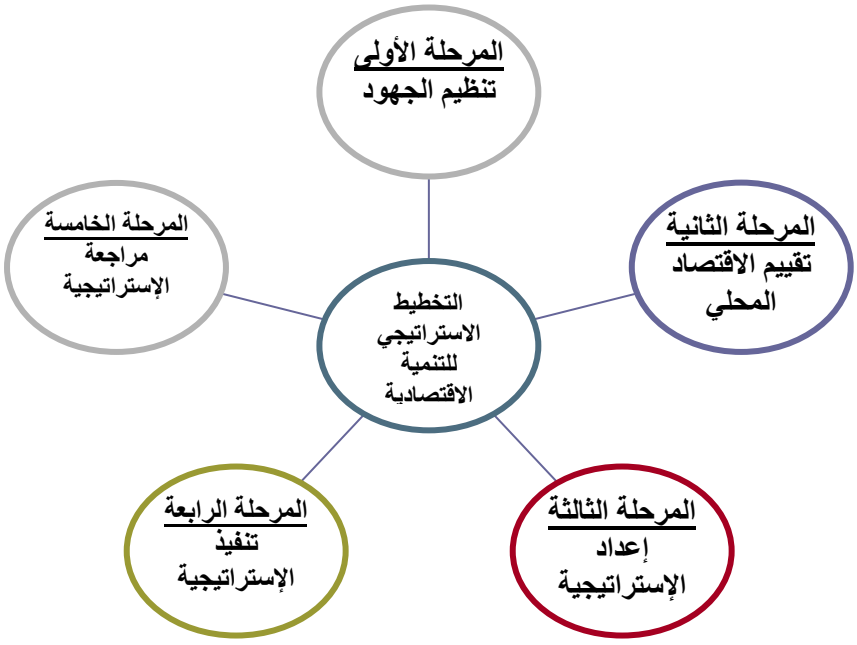

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير البنك الدولي، **الدليل الإرشادي السريع لعملية التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي**، مرجع سبق ذكره، ص8.

[1] إياد علي يحي الدجني ، **واقع التخطيط الاستراتيجي في الجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة** ، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية ،غزة، فلسطين،2006،ص27.
[2] راوية حسن،**مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية**، مرجع سبق ذكره، ص162.
[3] البنك الدولي، **الدليل الإرشادي السريع لعملية التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي**، مرجع سبق ذكره، ص8.

المطلب الأول: مرحلة تنظيم الجهود وتقييم الاقتصاد المحلي

1.مرحلة تنظيم الجهود:

تنقسم هذه المرحلة إلى خمس خطوات والتي يتم تنفيذها بشكل متزامن وهي[1]:

الشكل رقم (2-5) خطوات مرحلة تنظيم الجهود

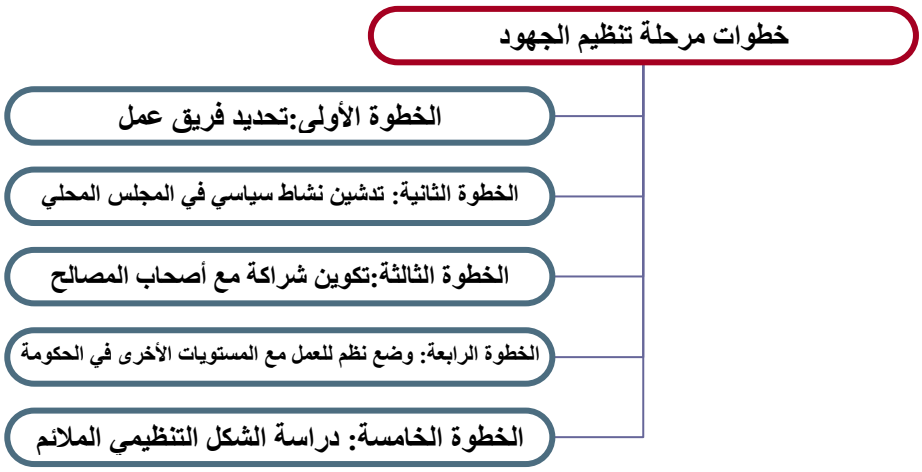

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير جوين سوينبرن، سريا جوجا،فيرجس ميرفي، **التنمية الاقتصادية المحلية**، دليل وضع استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي وخطط العمل بها ،مرجع سبق ذكره،ص23.

- **الخطوة الأولى**:تحديد فريق عمل في التنمية الاقتصادية المحلية:

تستلزم التنمية الاقتصادية المحلية توافر مجموعة متنوعة من المهارات الفنية والمهنية والإدارية ويجب لفريق العمل في التنمية الاقتصادية المحلية أن يضم بين أعضائه مجموعة متنوعة من العاملين المحليين الرسميين من ذوى الخبرة،كما يجب أن يشمل مخططين للتنمية محامين وخبراء في الشئون المالية والبيئية وهندسيين ومعماريين وباحثين وخبراء في الإعلام بالإضافة إلى آخرين ممن يمكن لهم أن يساهموا في التنمية الاقتصادية والمالية والاجتماعية للمجتمع.

[1] جوين سوينبرن،سريا جوجا،فيرجس ميرفي ، **التنمية الاقتصادية المحلية**، دليل وضع استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي وخطط العمل بها ، مرجع سبق ذكره ، ص23.

- **الخطوة الثانية:** تدشين نشاط سياسي في المجلس المحلي:

لتنفيذ إستراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية المحلية يجب بذل جهود سياسية متناسقة فيما بينها كما أن ضمان اشتراك القيادات السياسية المحلية (رؤساء المدن، أعضاء مجلس الأحياء، قيادات المجتمع...) يساعد على التأكد من إستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية تحضى بكل الدعم السياسي ،كما يجب أن تسند قيادة المحليات والمسؤولية عن تنفيذ التنمية الاقتصادية المحلية إلى قائد سياسي محلي.

- **الخطوة الثالثة:**تكوين شراكة مع مجموعة أصحاب المصالح:

وتشمل مجموعة أصحاب المصالح الأفراد والشركات والمنظمات أو مجموعات بالقطاعات الحكومية والخاصة والقطاعات التي لا تهدف إلى ربح، والتي يكون لها مصلحة في وضع إستراتيجية وتنفيذ برامج ومشروعات للتنمية الاقتصادية المحلية.حيث تؤدي هذه الشراكة إلى:

- المصداقية والشفافية من خلال إفساح المجال أمام الجمهور للمشاركة في التخطيط.
- الكفاءة حيث تمكن أصحاب المصالح من حشد مواردهم الخاصة لدعم التنمية.
- الفعالية، تفهم الاحتياجات الاقتصادية الحقيقية عند مـــشاركة المـــستفيدون بأنفـــسهم في التخطيط.

- **الخطوة الرابعة:**وضع نظم للعمل مع المستويات الأخرى في الحكومة:

تلعب المستويات المختلفة سواء على مستوى الوطن أو الولاية أو المقاطعة دورا أساسيا في تحسين وخلق بيئة صالحة تساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية،حيث أن هناك حاجة للنظر خارج حدود المنطقة المحلية إلى البرامج والخطط والقوانين والتي سوف تؤثر على أهداف الاقتصاد المحلي مثل :

- تحرير قطاع الاتصالات.
- القوانين والتشريعات المالية.
- المعايير البيئية.
- قوانين وسياسات الضرائب.
- قوانين الأراضي والملكية.
- خطط الاستثمار في البنية الأساسية على المستوى الوطني.

- **الخطوة الخامسة**:دراسة الشكل التنظيمي الملائم لتطوير استراتيجيات التنمية الاقتصادية المحلية:

هناك عدد من المواقع المؤسساتية بالمحليات يمكن أن تكون مقرًا لفريق العمل في مجال التنمية الاقتصادية المحلية منها على سبيل المثال:

- مكتب رئيس المدينة أو رئيس البلدية :يتيح هذا الموقع لفريق التنمية الاقتصادية المحلية أن يكـــون موضع الاهتمام وقريب من مركز صنع السياسات.

2.مرحلة تقييم الاقتصاد المحلي:

يجب على المجتمع أن يكون على علم بحقيقة الوضع في القرية أو المدينة المنطقة التابعة له ،أي توفر المعلومات الخاصة بالتنمية الاقتصادية المحلية من أجل تقييم الاقتصاد المحلى ومن ثم إعداد أفضل البرامج والمشروعات الممكنة ومن أهم هذه المعلومات[1]:

الشكل رقم (2–6) مرحلة تقييم الاقتصاد المحلي

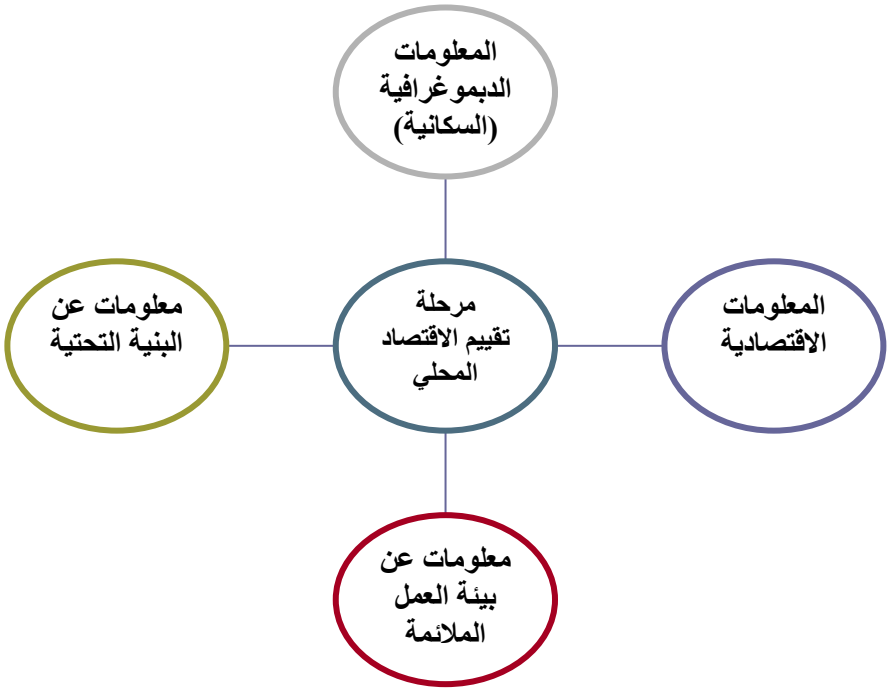

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير جوين سوينبرن، سريا جوجا،فيرجس ميرفي، **التنمية الاقتصادية المحلية**، دليل وضع استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي وخطط العمل بها ، مرجع سبق ذكره، ص 43.

[1] البنك الدولي، **الدليل الإرشادي السريع لعملية التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي**، مرجع سبق ذكره، ص10.

- **معلومات الديمغرافية (السكانية)** :وتتمثل هذه المعلومات في:

  - حجم السكان والنمو السكاني[1] (معدل المواليد،معدل الوفيات ، معدل صافي الهجرة).
  - العاملين وفق للنشاطات.
  - السكان العاملين بالقطاع غير الرسمي.
  - عدد المدارس والمدرسين.

- **المعلومات الاقتصادية:** وتشمل:

  - عدد وحجم الشركات وفقا للقطاعات وإعداد الموظفين.
  - عدد المشروعات الجديدة وفق للحجم والقطاع والنشاط.
  - تكاليف الإيجار، المساحات الخالية.
  - الموانئ والمطارات، نقل البضائع بالسكك الحديدية.

- **معلومات عن بيئة العمل الملائمة :**

  - الدعم الذي تقدمه السلطات المحلية للتنمية الاقتصادية (الخدمات والمساعدات التي تقدمها).
  - قدرة الحصول على التمويل اللازم، حيث "تسعى المجالس المحلية للملائمة بين مواردها المالية المختلفة ونفقاتها المحلية بالقدر الذي يمكنها من تحقيق خططها المحلية"[2].
  - وجود شبكات لدعم النشاط الاقتصادي مثل الغرف التجارية.

- **معلومات عن البنية التحتية :**

  - حالة المياه و الكهرباء والصرف الصحي في مناطق النشاط الاقتصادي.
  - تقييم حجم الأراضي والعقارات المخصصة للنشاط الاقتصادي.
  - جودة الطرق ووسائل النقل حيث تساهم في تحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق المحيطة والمناطق المتأخرة[3].

---

[1] د.رمضان محمد مقلد ، د.احمد رمضان نعمة الله،د.عفاف عبد العزيز عايد، **اقتصاديات الموارد والبيئة** ،الدار الجامعية،الإسكندرية ،مصر، ص319.

[2] د.كامل بربر، **نظم الإدارة المحلية**، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1996، ص59.

[3] اندريه رودرجيس بوز ، ما علاقة البنية التحتية الثقيلة بالتنمية الاقتصادية المحلية ، ورقة بحثية مقدمة إلى **مؤتمر التنمية الاقتصادية المحلية**،عمان،2008.

المطلب الثاني: مرحلة إعداد وتنفيذ الإستراتيجية

1.**مرحلة إعداد الإستراتيجية**:وتقوم هذه المرحلة على خمسة خطوات وهي[1]:

الشكل رقم (2-7) خطوات مرحلة إعداد الاسترتيجية للتنمية الاقتصادية المحلية

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير البنك الدولي، **الدليل الإرشادي السريع لعملية التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي**، مرجع سبق ذكره، ص12.

- **الخطوة الأولى:**

تحديد الرؤية، التوصل إلى اتفاق عام بين أصحاب المصالح فيما يتعلق بالمستقبل الاقتصادي المرجو للمجتمع أي الشكل الذي ترغب المدينة أو القرية الوصول إليه في المستقبل.

- **الخطوة الثانية:**

تحديد الغايات، تحديد المجالات الرئيسية التي تحظى بالأولوية في التنفيذ لتحقيق هذه الرؤية، وتشير إلى النتائج التي يسعى المجتمع لتحقيقها، وتكون أكثر تفصيلا وواقعية مثل تغيير سلوك الحكومة المحلية بحيث تستجيب لاحتياجات أطراف النشاط الاقتصادي وتهيئة الظروف الملائمة لذلك.

- **الخطوة الثالثة:**

تحديد الأهداف الفرعية، وضع معايير للأداء وأهداف للتنمية يكون لها إطار زمني وقابلة للقياس.

[1] البنك الدولي، **الدليل الإرشادي السريع لعملية التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي**، مرجع سبق ذكره، ص 12.

- **الخطوة الرابعة:**

وضع برامج، تحديد وتجميع المشروعات المتماثلة معا والتي تهدف مجتمعة إلى تحقيق هدف محدد.

- **الخطوة الخامسة:**

اختيار المشروعات، تنفيذ عناصر أو مكونات برنامج محدد، حظيت على أولوية التنفيذ وتم تدبير تكلفتها، ويكون لها إطار زمني وقابلة للقياس.

2.مرحلة تنفيذ الإستراتيجية:

ويقسم البنك الدولي تنفيذ الإستراتيجية إلى خمسة خطوات [1]:

الشكل رقم (2–8) خطوات مرحلة تنفيذ الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية المحلية

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير جوين سوينبرن،سريا جوجا،فيرجس ميرفي، **التنمية الاقتصادية المحلية**، دليل وضع استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي وخطط العمل بها ، مرجع سبق ذكره، ص78.

- **الخطوة الأولى:**

إعداد خطة عامة لتنفيذ إستراتيجية تنمية الاقتصاد المحلي لكل البرامج والمشروعات،حيث تكون خطة التنفيذ هي نقطة تكامل كل المشروعات. كما أن خطة العمل توضح في شكل يوضح المهام والأطراف

[1] جوين سوينبرن،سريا جوجا،فيرجس ميرفي، **التنمية الاقتصادية المحلية**، دليل وضع استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي وخطط العمل بها ، مرجع سبق ذكره ،ص78.

المسئولة ويحدد كل من الوقت المستغرق واحتياجات من الموارد البشرية ومصادر التمويل والآثار والنتائج المتوقعة.

- **الخطوة الثانية:**

إعداد خطة عمل لكل مشروع على حدة، أي يكون هناك تفصيل للأعمال المطلوب القيام لتنفيذ كل مشروع.وتمثل العناصر الأساسية لخطة العمل كل من (أهداف المشروع ،مدخلات المشروع،مخرجات المشروع ، نتائج المشروع).

- **الخطوة الثالثة:**

بناء إطار مؤسسي لتنفيذ ومتابعة إستراتيجية تنمية الاقتصاد المحلي وذلك لتدعيم تنفيذ ومتابعة تنمية الاقتصاد المحلي،كما يجب خلق روابط رسمية وغير رسمية بين كل أصحاب المصالح الرئيسية ،كما تعزز المشاركة بين القطاعين العام والخاص والتي يقودها بقوة الإدارة المحلية.

- **الخطوة الرابعة:**

التأكد من توافر المدخلات اللازمة،أي التأكد من أن المدخلات المطلوبة متاحة قبل بدء التنفيذ وفي المكان المتفق عليه.

- **الخطوة الخامسة:**

تنفيذ المهام المحددة في خطة عمل المشروع، يجب المراجعة المستمرة للتأكد من المشروع يحقق أهدافه المنصوص عليها والنتائج المرجوة، والتأكد كذلك على أن المعلومات حول المشروع متاحة لأغراض المتابعة والتقييم.

المطلب الثالث: مرحلة مراجعة الإستراتيجية

بما أن التخطيط الاستراتيجي هو عملية اتخاذ القرارات ووضع أهداف وبرامج زمنية ومستقبلية وتنفيذها ومتابعتها[1] فعادة يتم إعداد إستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية لفترة تتراوح ما بين ثلاث إلى ثمان سنوات ،إلا أنه يجب مراجعة هذه الإستراتيجية على الأقل مرة واحدة في السنة[2]،كما يتم مراجعة أوسع نطاقا كل ثلاث سنوات، وهذه المراجعة يجب أن تأخذ في الاعتبار الموارد المتاحة لإعداد الإستراتيجية.

كما تتم ضمن هذه المرحلة بتقييم العمليات عن طريق متابعة المهام اليومية مع قياس الأنشطة للبرامج الانمائية أما بالنسبة لتقييم النتائج فيتم وفق قياس الفعالية وهذا ما يوضحه الجدول الذي أقره البنك الدولي :

الجدول (2-1) تقييم العمليات وتقييم النتائج

تقييم العمليات			تقييم النتائج		
متابعة المهام اليومية	قياس أنشطة البرنامج	إحصاء المخرجات	قياس الفعالية	التكاليف والمكاسب	تقييم التأثير

المصدر :تقرير جوين سوينبرن،سريا جوجا،فيرجس ميرفي، **التنمية الاقتصادية المحلية**، دليل وضع استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي وخطط العمل بها ، مرجع سبق ذكره،ص88.

أما بالنسبة لمعوقات التخطيط الاستراتيجي فيقسمها العلماء إلى معوقات عامة في الأخطاء على مستوى الأفراد ومعوقات تنظيمية فهي تمثل الجو العام للعمل والإدارة ومناخ البيئي للعمل ضمن الجماعة القائمة على تنفيذ التخطيط الاستراتيجي وهي موضحة في الجدول التالي :

[1] إياد علي يحي الدجني ، **واقع التخطيط الاستراتيجي في الجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة**، مرجع سبق ذكره،ص27.
[2] البنك الدولي، **الدليل الإرشادي السريع لعملية التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي**، مرجع سبق ذكره، ص13.

الجدول (2-2) معوقات التخطيط الاستراتيجي

المعوقات التنظيمية	المعوقات العامة
• نمط الإدارة (عدم وضوح الأهـــداف، قيـــود زمنية غير منطقية، التسويف والتعطيل في اتخاذ القرار. • نمط العمل (البيروقراطية، إحبـــاط الأفكـــار الجديدة...). • مناخ العمل (مقاومة التغيير ،عـــدم التقيـــيم السليم.	• عدم الدقة في المعلومات والبيانات. • اتجاهات المنفذين السلبية تجاه الخطة. • عدم صحة التنبؤات والافتراضات. • الاعتماد على جهات خارجية في وضع الخطة • عدم مراعاة التغير في الوقع والمركز المالي. • عدم مراعاة إتباع خطوات التخطيط. • عدم وضوح المسؤوليات المتعلقة بالتخطيط. • عدم مراعاة التوقيت اللازم لعملية التخطيط.

المصدر : إياد علي يحي الدجني ، **واقع التخطيط الاستراتيجي في الجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة**، مرجع سبق ذكره،ص71.

ومن القواعد الجيدة لضمان نجاح الإستراتيجية وسيرها الحسن ضمن الخطوات السابقة الذكر يوصي البنك الدولي على مراعاة هذه النقاط لتحقيق وتفعيلها على ارض الواقع هي[1]:

- منهج متكامل يشمل القضايا الاجتماعية والبيئية والمادية.
- وضع إستراتيجية دقيقة يشترك في إعدادها كافة الأطراف.
- دراسة أوضاع الاقتصاد غير الرسمي.
- مشروعات متنوعة قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لتحفيز الشركاء في التنمية وتدعيم ثقة أصحاب المصالح.
- وجود زعماء محليين يتمتعون بقوة تأثير لتفعيل مظاهر الالتزام على الواقع للتنمية.
- الحصول عل الدعم والتأييد السياسي والمالي والفني من جانب المستويات الأخرى من الحكومة.

[1] جوين سوينبرن،سريا جوجا،فيرجس ميرفي ، **التنمية الاقتصادية المحلية**، دليل وضع استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي وخطط العمل بها ، مرجع سبق ذكره ،ص20.

خلاصة:

إن تحقيق تنمية اقتصادية محلية يتطلب القيام بتخطيط تنموي إستراتيجي يهدف إلى تحقيق أقصى منفعة من الاستخدام الأمثل للموارد المتوفرة ،والتركيز على تنمية الموقع الجغرافي وإبراز الميزات التي تتميز بها المنطقة المتاحة والمتوقعة،متبعا في ذلك المراحل الأساسية الخمسة التي وضعها البنك الدولي واحترام التنسيق فيما بينها.

ولبلوغ أهداف التخطيط الاستراتيجي يُشير البنك الدولي إلى إتباع الخطوات التي وضعها وتفعيلها على أرض الواقع، فهي تعتبر خلاصة لتجارب في عدة دول الهدف منها مساعدة وتشجيع الحكومات النامية للتخلص من التحديات والمعوقات التنمية الاقتصادية ،محاولة لتحسين المستوى المعيشي للسكان المحليين وخلق نوع من التوازن المحلي.

ولعل إدخال مفهوم الأساليب العلمية في عملية التخطيط التنموي وعلى رأسها الأساليب الإحصائية مثل أسلوب التحليل العاملي وتحليل التباين قد يساهم في تسهيل وإعداد الخطط والبرامج التنموية.كما أن إنشاء قاعدة بيانات تحوي مؤشرات التنموية كالبنية التحتية ، الخصائص الديمغرافية والعمرانية والاقتصادية مثل الخدمات الصحية، مستوى التعليم، يسمح لنا للتخصيص الأمثل للمشاريع التنمية ووضع سياسات تنموية محلية حسب خصائص كل منطقة.

تمهـــيد:

تُعتبر الجزائر من الدول التي أعطت اهتمامًا كبير للتنمية الاقتصادية المحلية وذلك عبر الاهتمام بالبرامج التنموية المتمثلة في برامج القطاعية والمخططات البلدية للتنمية والتي تمثل التعبير الصحيح عن احتياجات المحلية للسكان. كما أنها جسدت دور الجماعات المحلية في تنفيذ هذه البرامج على أرض الواقع، عبر قانون البلدية 08/90 وقانون الولاية 09/90.

ولعل الاعتمادات المالية التي خُصصت للبرامج المحلية ضمن المخططات الوطنية من 1967 إلى 1989 ابتداء من المخطط الثلاثي ثم الرباعي والخماسي زيادة إلى مختلف البرامج منها العادية وبرنامج دعم الإنعاش وبرنامج دعم النمو ،أكبر دليل على أن الجزائر ركزت على هذه البرامج التنموية التي من شأنها تثمين الموارد البشرية والطبيعية،محاربة الفقر والفوارق الاجتماعية ودعم الفئات المهمشة وإدماجها في المجتمع.

وقد ركزت الجزائر في تجربتها التنموية، سواء في ظل نظام التخطيط (1967-1989م) أو في إطار الإصلاحات والتحول نحو اقتصاد السوق على الدور الاساسي للجماعات المحلية ،محاولة في ذلك إرساء مبدأ اللامركزية الذي يعتبر أهم وسيلة لتحقيق التنمية المحلية، لدى سوف نتطرق في هذا الفصل إلى سرد أهم المحطات للتنمية المحلية في التجربة الجزائرية.

وعلى هذا الأساس قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين :

- **المبحث الأول:** مميزات سياسة التنمية في الجزائر.
- **المبحث الثاني:** مراحل تطور برامج التنمية الاقتصادية المحلية في الجزائر.

المبحث الأول: مميزات سياسة التنمية في الجزائر

ظهرت السياسة المحلية والتوجّه نحو تجسيدها على المستوى التنموي في الجزائر،كأسلوب لتحقيق تنمية وطنية شاملة بالاعتماد على إمكانيات كل منطقة على حدة، حيث أصبح الاهتمام بالبلدية التي تعتبر الخلية الأساسية في التنمية الاقتصادية، كعنصر أساسي ذو أولوية ضمن برامج التنموية حيث أن البلدية تعمل على تحديد الحاجيات الضرورية للمواطنين مع حصر الإمكانيات المادية والبشرية التي يمكن الاعتماد عليها في عملية التنمية وتجسيدها على أرض الواقع.

المطلب الأول: ركائز التنمية الاقتصادية المحلية في الجزائر

1. التخطيط:

بدأ مفهوم التخطيط للتنمية في الجزائر يتجسد على أرض الواقع بعد أقل من خمس سنوات من الاستقلال حيث كانت الأهداف الأساسية للتخطيط الجزائري تغيير أو قطيعة مع النموذج الاقتصادي الاستعماري والتوجه نحو السوق الداخلي،والاهتمام بالفلاحة [1]، وبدأ بإعطاء –ابتداء من 1966– "نموذجا للتنمية الجزائرية" مستندا على نصوص رسمية حددت هذا النموذج ومن أهمها[2]:

- برنامج طرابلس (1962) وكان ينص في طياته إنشاء اقتصاد وطني مبني على تحديث الزراعة والحفاظ على الأملاك العقارية وتطوير الهياكل القاعدية ، تأميم المصارف والتركيز على التصنيع كمحور أساسي.

- ميثاق الجزائر (1964) وكان يهدف إلى الرفض التام للمنهج الرأسمالي للتنمية واتخاذ المنهج الاشتراكي كبديل وكان يرتكز على التخطيط، وخلق مناصب شغل عن طريق إرساء قاعدة التصنيع وإقامة مجمعات جديدة كقاعدة للبناء.

[1] Mohamed El Hocine Benissad, ECONMIE DU DEVELOPPEMENT DE L'ALGERIE, 2eme édition, OPU, Alger, 1979, p49.

[2] كتوش عاشور،**الغاز الطبيعي في الجزائر وأثره على الاقتصاد الوطني**، أطروحة دكتورة،جامعة الجزائر،2003-2004،ص203.

وكانت أول خطوة للبناء بعد هذه المرحلة تطبيق المخطط الثلاثي (1969/1967) الذي تبعته بعد ذلك سلسلة من المخططات الأخرى[1].وقد كان نظام التخطيط في الجزائر ناجعًا في إعطاء دفعة قوية للتنمية، حيث اعتبره الميثاق الوطني (16) سنة 1967 "الأداة المثلى لتوجيه الاقتصاد والسير به في طريق الديمقراطية ، وانه الوسيلة الفعالة لتوزيع عادل لثمار التنمية وتكاليفها"،كما اعتبر أن التنمية الشاملة والمنسجمة للبلاد لا يمكن أن تحقق إلا بناءًا على " تخطيط علمي المفهوم ،ديمقراطي التصميم ،حتمي التنفيذ"[2].ووصفه الميثاق الوطني 1976 "يشكل التخطيط الأداة التي تسمح للقيادة السياسية بتحديد الآجال التي تتلاءم وأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية "[3].

2. الاعتماد على الإمكانيات الوطنية:

إن الجزائر وبحرصها على استقلالها السياسي ركزت على ضرورة الاعتماد على الإمكانيات الوطنية بشكل أساسي[4] ،محاولة تجسيد هذا المبدأ على أرض الواقع ، حيث أن الاعتماد على المساعدات الأجنبية يشكل تهديد خطير يؤدي حتمًا إلى التبعية وجلب الأزمات مثل التي عرفتها بلدان العالم الثالث مع مطلع الثمانينات[5]. بدأ نظام التسيير الذاتي سنة 1963 والذي يهدف إلى تأميم أملاك المعمرين (المزارع والوحدات الصناعية...) إذ أن قطاع التسيير الذاتي يضم 80 % من الأراضي المزروعة باستمرار ويساهم بنسبة 30 % من الدخل القومي الجزائري وبنسبة 60 % من الدخل الإجمالي من القطاع الزراعي[6].

وعمّ التأميم عدة قطاعات مثل تأميم الأراضي الزراعية سنة 1963، تأميم المناجم سنة 1966 وتأميم البنوك 1967 وكان الهدف من ذلك بناء ركائز اقتصادية للدخول في عملية التنمية الوطنية.أما على مستوى قطاع الصناعي فكان عدد مؤسسات صغيرة الحجم 330 مؤسسة سنة 1964 يعمل فيها 3000 عامل،والجدول التالي يبين حجم وبنية الاستثمارات خلال فترة (1963-1966م) وتميزت هذه المرحلة بانخفاض الإنتاج الزراعي وانخفاض حركة البناء والأشغال العمومية وركود في المحروقات، رغم أنه كان من أولويات الجزائر للخروج من دائرة التخلف الاهتمام بالاستثمار في التنمية الفلاحية التي بإمكانها توفير الغذاء لعدد السكان المتزايد[7].

---

[1] د.محمد بالقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص43.

[2] د.محمد بلقاسم حسن بهلول ، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ج1، مرجع سبق ذكره ،ص43.

[3] الميثاق الوطني 1976، المعهد التربوي الوطني، الجزائر، 1976، ص182.

[4] د.محمد بلقاسم حسن بهلول ، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ج1،مرجع سبق ذكره ،ص49.

[5] احمد شريفي ، **تجربة التنمية المحلية في الجزائر** ،مرجع سبق ذكره،ص6.

[6] عبد القادر بابا، **سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل تطورات العالمية الراهنة**،أطروحة دكتورة، جامعة الجزائر،2003-2004،ص213.

[7] Hamid BALI, **INFLATION ET MAL-DEVELOPPEMENT EN ALGERIE**, OPU, Alger, 1993, p26.

الجدول رقم (3-1) حجم وبنية الاستثمارات فترة (1963-1966م)

الوحدة مليون دج

البيان	1963	1964	1965	1966
1. استثمارات الدولة	386	811	718	559
2.استثمارات الشركات	2.297	1.497	1.680	1.623
- في قطاع النفط	940	780	1.070	1.020
- في قطاعات أخرى	1.357	717	610	603
3.استثمارات الأسر	30	20	10	10
المجموع	**2.713**	**2.328**	**2.408**	**2.192**

المصدر: عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ضل تطورات العالمية الراهنة،أطروحة دكتورة، جامعة الجزائر،2003-2004،ص214.

3. التوازن الجهوي:

ويتمثل هذا التوازن في معالجة التفاوتات بين مختلف المناطق ،وإعادة توزيع النشاطات الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف أقاليم البلاد توزيعا منسجما [1].وقد ورثت الجزائر منظومة اقتصادية خاضعة تمامًا لحاجات الاقتصاد الفرنسي كانت عام 1962 ما يقرب من 85 % من الصادرات موجهة إلى فرنسا وكانت 80 % من الاستيراد يأتي من فرنسا[2] .

ومن أهم التحديات كما يلي[3]:

- حوالي نصف سكان البلاد يعيشون في شريط ساحلي يمثل 4% فقط من مساحة البلاد.
- يتوطن بالساحل 51% من الصناعة المهيكلة للمجال الحضري، وأكثر من 75% من الوظائف الصناعية.
- يحظى الساحل بحوالي 70% من حجم الاستثمارات الوطنية، 50% في إقليم وسط البلاد.

[1] د.محمد بلقاسم حسن بهلول ، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ج1 ،مرجع سبق ذكره ،ص55.
[2] أحمد هني ،**اقتصاد الجزائر المستقلة**،الطبعة الثانية،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر1993،ص22.
[3] أ.د. فوزي بودقة، **دور للتهيئة والتخطيط الإقليمي في توازن الشبكة العمرانية**، الجزائر نموذجاً،ص 16.
أطلع عليه يوم (19/11/2009) http://www.araburban.net/news/1142.html

- كثافة شبكة النقل بأقاليم الساحل التي تشكل 65% من البنية التحتية وندرتها بالمناطق الداخلية.
- شمال بشبكة عمرانية سريعة التطور وتزداد تضخماً سكانياً ووظيفياً، وهضاب عليا وجنوب يشكو العزلة والقليل من التنمية المحلية والاستثمارات.

أما بالنسبة لمؤشرات الموارد البشرية والسكان فهي كما يلي[1]:

- معدل النمو الطبيعي للسكان 3.42 % سنويا في 1967 وهي أعلى نسبة للنمو الديمغرافي في العالم ثم انخفض إلى 3.16 % سنة 1984.
- استقرار عدد الوفيات وتضاعف الولادات بقدر 2.5 مرة في ظرف ثلاثين سنة.

ومع هذه التحديات فان التوازن الذي تهدف إليه سياسة التنمية في الجزائر يعطي الأولوية إلى تحقيق الأهداف التالية[2]:

- تخفيف التمركز الصناعي وتنظيم الفضاء الريفي والحضر.
- كبح التمركز السكاني في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية (مثل المناطق الساحلية).
- تحقيق استقرار السكان في المناطق الداخلية والجنوبية.

4. اللامركزية:

"إن اللامركزية تعتبر طريقة من طرق التنظيم الإداري داخل الدولة تتضمن توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وبين هيئات محلية منتخبة تباشر اختصاصها...تحت رقابة وإشراف السلطة المركزية"[3]،بمعنى "الحد من تدخل الحكومة المركزية التي يمكن أن يقتصر دورها على الجوانب الفنية ،بينما تترك الجوانب الإدارية والتنفيذية للوحدات المحلية"[4]، ومن هذا المفهوم أصبحت اللامركزية أحد ركائز سياسة التنمية المحلية في الجزائر،حيث بدأ "الاهتمام باللامركزية في تسيير البرامج الاستثمارية على الخصوص مع بداية تطبيق المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) كسياسة تساعد على تحقيق التوازن الجهوي "[5]،ومع بروز مفهوم التخطيط الامركزي مع الإصلاحات الاقتصادية المُعبر عنها بسياسة استقلالية المؤسسات ،والتي شرع فيها سنة 1988 وهو تخطيط يتقرب أكثر إلى السوق في تحضير البرامج الاستثمارية[6].

[1] أحمد هني ، **اقتصاد الجزائر المستقلة**،مرجع سبق ذكره، ص11.
[2] احمد شريفي ، **تجربة التنمية المحلية في الجزائر** ،مرجع سبق ذكره، ص5.
[3] جعفر انس قاسم، **أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية بالجزائر**، طبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص18.
[4] أ.د.محمد نصر مهنا، **تحديث في الإدارة العامة والمحلية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص402.
[5] د.محمد بلقاسم حسن بهلول ، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ج1 ،مرجع سبق ذكره ،ص143.
[6] د.محمد بلقاسم حسن بهلول ، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ج1 ،مرجع سبق ذكره ،ص11.

المطلب الثاني:نظام الجماعات المحلية في الجزائر

1. مهام الجماعات المحلية:

إن الجزائر ومنذ استقلالها تبنت نظام الجماعات المحلية كنمط تنظيمي وإداري للقيام بتنمية اقتصادية محلية تهدف من خلاله تحقيق وتطبيق برامج التنموية ضمن المخططات الوطنية وهذا مايقودنا إلى التعرض لمفهوم هذا النظام ودوره في تحقيق تنمية اقتصادية محلية.

تُعتبر الجماعات المحلية جزء من النظام الإداري للدولة، فهي الخلية الأساسية لإدارة التنمية المحلية، وتعرف على أنها هيئة مستقلة إداريًا وماليًا عن الحكومة المركزية، كما أنها عبارة عن وحدة جغرافية مقسمة من إقليم الدولة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[1].

يحدد المرسوم الرئاسي رقم 94-247 المؤرخ في 10 أوت 1994 و النصوص اللاحقة مهام وزارة الداخلية و الجماعات المحلية [2]،والتي تتولى المهام التالية:

- تساعد الجماعات المحلية على إعداد مخططاتها التنموية و على تطبيقها طبقا للأهداف التي رسمها المخطط الوطني للتنمية و الإجراءات و الآجال المقررة.
- تقوّم أعمال التنمية المحلية.
- تسن القواعد المتعلقة بالتسيير الحضري و الريفي عمومًا و التحكم في استعمال المجال العقاري خصوصا بالاتصال مع الهياكل المعنية و في إطار السياسة الوطنية للتهيئة الإقليمية.
- تبادر بأي عمل يوجه لتنمية المناطق الريفية و الحدودية و فك عزلتها و تُتابع ذلك بالاتصال مع الهياكل المعنية.
- تحدد الأعمال الممركزة التي لها أثر في الجماعات المحلية و تنسقها و تنفذها.

[1] د.محمد براق، د.عبد الالطاهر،الجماعات المحلية ومصادر تمويلها، ورقة بحثية مقدمة إلى **ملتقى وطني حول الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر على ضوء الإصلاحات** ،المركز الجامعي د.مولاي الطاهر ،سعيدة ،09/08 ديسمبر2003.

[2] موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية http://www.interieur.gov.dz ، أطلع عليه يوم (19/11/2009)
أطلع عليه يوم.(14/11/2009) ،http://www.interieur.gov.dz/Ministere/frmItem.aspx?html=10

كما يمكن إبراز مهام الجماعات المحلية حسب التقسيم التالي[1]:

- **المحافظة على الممتلكات:** وتتمثل هذه المحافظة في المنشات الإدارية، التربوية، الثقافية والمنشات القاعدية كالطرقات والجسور والشبكات المختلفة التي تتطلب أموالا للصيانة والتجديد والتصليح...الخ.

- **التجهيز العام:** ويقصد بها كل المنشآت والمخططات المبرمجة التي تهدف إلى تنمية محلية في كل المجالات التي تمس الحياة اليومية للسكان المحليين.

- **المحيط والعمران:** وتتمثل في الأعمال التي تساهم في تقوية نظافة المحيط كجمع الأوساخ وتنظيف، تزيين الأحياء ومحاربة التلوث وحماية البيئة، كذلك تطوير الأشكال المعمارية الأصيلة والاستفادة من المخططات في مجال التعمير.

- **النشاط الاجتماعي:**ويتمثل في الاهتمام بالمواطنين وخاصة الفئة الضعيفة مثل المعوزين والمعوقين والعائلات عديمة الدخل وتوفير أساسيات الحياة مثل السكن والمساعدات المالية للعائلات المحتاجة.

2. الولايـــة:

تُعرّف الولاية بأنها جماعة لامركزية ودائرة حائزة على السلطات المتفرقة للدولة[2]،تعمل على التعاون لتحقيق التوازن بين البلديات.ويعرفّها القانون 09/90 بأنها "جماعة عمومية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتشكل مقاطعة إدارية للدولة"[3]،فالولاية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتقوم بنشاطات سياسية اقتصادية، اجتماعية وثقافية تحت رقابة السلطة المركزية،كما يتم إنشائها بواسطة قانون يحدد اسمها ومركزها الإداري والحدود الإدارية لها[4].

---

[1] صحراوي بن شيحة،بن حبيب عبد الرزاق،سماحي محمد،تسويق الجماعات المحلية، ورقة بحثية مقدمة إلى **ملتقى دولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية**،جامعة ابوبكر بلقايد ،تلمسان،2005/2004

[2] د.موسى رحماني، أ.وسيلة السبتي ،واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية وآفاق التنمية المحلية، ورقة بحثية مقدمة إلى **ملتقى دولي تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية**،جامعة الحاج لخضر ،باتنة،01-02 ديسمبر 2004.

[3] قانون رقم 09/90 المؤرخ في 1990/04/07 والمتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية رقم 15 الصادرة في 1990/04/11.

[4] أ.بسمة عولمي، **تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية المحلية في الجزائر**،مرجع سبق ذكره،ص267.

ومن اختصاصات المجلس الشعبي للولاية في مجال التنمية مايلي[1] :

- في مجال التنمية الصناعية :إعطاء التركيز في إنشاء مناطق صناعية تساهم في التنمية الوطنية .
- في مجال التنمية الاجتماعية والثقافية:السهر على حسن سير المرافق الصحية والتربوية والاجتماعية، تطوير التكوين المهني.
- في مجال التنمية الريفية :المساعدة على استثمار الأراضي وحماية التربة واستصلاحها ،كما يتخذ كل مبادرة لمكافحة أخطار الفيضانات ،والقيام بعملية التشجير...الخ.
- في مجال التنمية السياحية:تسهيل انطلاق السياحة مما يسمح لها استغلال أو تسيير كل المؤسسات والمرافق العامة ذات الطابع السياحي.

3. البلديـــة:

"تعتبر البلديات القاعدة الأساسية اللامركزية الإدارية"[2]،حيث أن البلدية تلعب دور كبير في مجال التنمية "حيث أصبح من الصعب الحديث عن البلدية دون التنمية أو عن هذه الأخيرة دون البلدية"[3]،ويدخل تحت صلاحيتها كما حددها مؤتمر الصومام[4] كل الأعمال المدنية التي تتعلق بحياة ومعيشة السكان والمواطنين بما في ذلك الأرياف والقرى ،و يعرفها القانون 08/90 بأنها "الجماعة الإقليمية الأساسية وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتحدث بموجب قانون"[5]و"للبلدية إقليم واسم ومركز"[6].

ولقد خصص المشرع الجزائري في قانون 08/90 الفصل الأول تحت عنوان "التهيئة والتنمية المحلية" وتناول في المواد 86 و87 و88 89 مهام البلدية اتجاه التنمية المحلية ففي المادة 89 يركز على الفئات الاجتماعية المحرومة والتكفل بها حيث تنص كما يلي " تبادر البلدية بكل إجراء من شانه التكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة ومساعدتها لاسيما في مجالات الصحة والشغل والسكن"[7]."كما يعتبر التمويل المحلي أداة تحقيق التنمية المحلية وتسيير مصالح الإدارة المحلية في المقاطعات الإقليمية في الجزائر، فالتمويل

[1] حسين مصطفى حسين، **الإدارة المحلية (مقارنة)**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص142.
[2] د.كامل بربر، **نظم الإدارة المحلية**، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية، بيروت، لبنان، 1996، ص12.
[3] عمار الطاهر، الانتخابات وسبل مشاركة المواطن في التنمية، ورقة بحثية مقدمة إلى **ملتقى وطني حول الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر على ضوء الإصلاحات** ،المركز الجامعي د.مولاي الطاهر ،سعيدة ،09/08 ديسمبر2003.
[4] محمد العربي سعودي، **المؤسسات المركزية والمحلية في الجزائر(الولاية-البلدية)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص266.
[5] المادة الأولى قانون 90-08 المؤرخ في 7 ابريل سنة 1990 والمتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية رقم 15 الصادرة في 1990/04/11.
[6] المادة الثانية قانون 90-08 المؤرخ في 7 ابريل سنة 1990 والمتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية رقم 15 الصادرة في 1990/04/11.
[7] المادة 89 من قانون 90-08 المؤرخ في 7 ابريل سنة 1990 والمتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية رقم 15 الصادرة في 1990/04/11.

المحلي يمثل كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل المشاريع التنموية على المستوى المحلي"[1].

ومن اختصاصات المجلس الشعبي البلدي في مجال التنمية مايلي[2] :

- في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والصناعية والفلاحية تتمثل في وضع البرامج الخاصة بالتخطيط المحلي في حدود الإمكانيات المتاحة ،ووسائل تنفيذ هذا التخطيط .
- في مجال السياحة والإسكان والنقل والتموين يمكنه أن يحدث كل هيئة ذات نفع محلي يكون لها طابع سياحي،كما يتخذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على المعالم السياحية والمناطق التاريخية.
- في مجال الإسكان يقوم بوضع المخطط العمراني البلدي وتشجيع بناء العقارات والوحدات السكانية.
- وفي مجال النقل المشاركة في كل مشروع بلدي للنقل العام.
- في مجال الثقافة والصحة يعمل المجلس الشعبي البلدي على التقدم الثقافي ورعاية الشؤون الصحية بالبلدية.

المطلب الثالث:مخططات التنمية الاقتصادية المحلية

إن تنمية البلدية وخاصة المحرومة منها يندرج في سياسة محو الفوارق الجهوية التي هي ظاهرة بارزة في البلدان المتخلفة[3] ،وإقرار هذه البرامج الإنمائية بدا في البروز في إطار تطبيق المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 ،و حسب المادة 05 من المرسوم رقم 81-380 هناك نوعين من المخططات تقوم بها الجماعات المحلية في مجال التنمية على مستوى البلدية والآخر على مستوى الولاية [4]،كما تقرر نفس المادة مايلي "يشتمل كل من المخطط البلدي والمخطط الولائي على جميع الأعمال التي تعتزم الجماعة المحلية المعنية القيام بها في كل ميادين التنمية"[5].

[1] أ.بسمة عولمي ،**تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية المحلية في الجزائر**،مرجع سبق ذكره ،ص269.
[2] حسين مصطفى حسين، **الإدارة المحلية المقارنة**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص160.
[3] د.محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ج1، مرجع سبق ذكره، ص236.
[4] د.موسى رحماني، أ.وسيلة السبتي ، **واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية وآفاق التنمية المحلية**، مرجع سبق ذكره، ص7.
[5] المادة 05 من المرسوم رقم 81-380 المؤرخ في 26 ديسمبر 1981 والمتعلق بتحديد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصهما في قطاع التخطيط والتهيئة العمرانية، الجريدة الرسمية رقم 52 الصادرة في 29 ديسمبر 1981.

1. المخطط البلدي للتنمية PCD[1]:

وهو عبارة عن مخطط شامل للتنمية في البلدية وهو أكثر تجسيدًا للامركزية على مستوى الجماعات المحلية ومهمته توفير الحاجات الضرورية للمواطنين ومحتوى المخطط عادة يشمل التجهيزات الفلاحية والقاعدية وتجهيزات الانجاز والتجهيزات التجارية[2].

وتنص المادة 86 من القانون رقم 08/90 " تعد البلدية مخططها التنموي القصير والمتوسط والطويل المدى وتصادق عليه، وتسهر على تنفيذه في إطار الصلاحيات المسندة لها قانونيا، وبانسجام مع مخطط الولاية وأهداف مخططات التهيئة العمرانية"[3].كما تنص المادة 88 "تبادر البلدية بكل عمل أو إجراء من شانه تطوير الأنشطة الاقتصادية التي تتماشى مع طاقاتها ومخططها التنموي"[4].

2. المخطط القطاعي للتنمية PSD[5]:

وهو مخطط ذو طابع وطني حيث تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية والمؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها ويتم تسجيل هذا المخطط باسم الوالي والذي يسهر على تنفيذه.وتنص المادة 60 من قانون 09/90 ما يلي:"يعكس مخطط الولاية في المدى المتوسط البرامج والوسائل والأهداف المحددة بصفة تعاقدية بين الدولة والجماعات المحلية قصد ضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للولاية"[6].

كما تنص المادة الرابعة من المرسوم التنفيذي رقم 09-148 على أن المخطط القطاعي يتكون من مجموعة المشاريع أو البرامج المسجلة في مدونة نفقات التجهيز العمومي للدولة، وتعرف نفس المادة على أن البرنامج يقصد به "مجموعة المشاريع أو النشاطات المحددة والتي تصب في نفس الهدف"[7]،وفي نفس السياق وفي المادة الخامسة "لا يمكن أن تحول المشاريع المسجلة في إطار البرامج القطاعية الممركزة والبرامج القطاعية غير الممركزة نحو مخططات البلدية للتنمية"[8].

---

[1] **PCD :** (Plans communaux de développement)

[2] د.موسى رحماني، أ.وسيلة السبني ، **واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية وآفاق التنمية المحلية**، مرجع سبق ذكره، ص7.

[3] المادة 86 من قانون 90-08 المؤرخ في 7 ابريل سنة 1990 والمتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية رقم 15 الصادرة في 1990/04/11.

[4] المادة 88 من قانون 90-08 المؤرخ في 7 ابريل سنة 1990 والمتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية رقم 15 الصادرة في 1990/04/11.

[5] **PSD :** (Plans sectoriels déconcentré de développement)

[6] قانون 90-09 المؤرخ في 7 ابريل سنة 1990 والمتعلق بالولاية ،الجريدة الرسمية رقم 15 الصادرة في 1990/04/11.

[7] المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 09-148 المؤرخ في 02 ماي 2009 والمتعلق بنفقات الدولة والتجهيز،الجريدة الرسمية رقم 26 الصادرة في 2009/05/03.

[8] المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 09-148 المؤرخ في 02 ماي 2009 والمتعلق بنفقات الدولة والتجهيز،الجريدة الرسمية رقم 26 الصادرة في 2009/05/03.

تسعى هذه المخططات إلى إحداث نوع من التوازن في إقامة القواعد الأساسية للتنمية وتوفير الخدمات الضرورية للمجتمع ومن ثم إشباع احتياجات المواطن وهذا لا يتم إلا إذا توفر شرطان أساسيان هما[1]:

1- يجب أن تسير هذه الخدمات والسلع الأساسية جميعها في خط متوازن فيجب أن يسير الإنفاق على التعليم وتنفيذ خطواته أولا بأول مسايرا مثل الإنفاق على الصحة العامة وإقامة مستشفيات والعيادات الصحية،مما يؤدي التوازن بين المرافق والخدمات الضرورية.

2- يجب أن تكون هذه المرافق الأساسية والسلع الضرورية متوفرة لإشباع رغبات المواطن في جميع المناطق المحلية،إذ أن نقص بعض المرافق الأساسية في مناطق دون أخرى قد يؤثر سلبًا على المنطقة المحلية وذلك بتحولها إلى مناطق طرد وبالتالي يحدث الخلل على مستوى النمو الاقتصادي.

[1] أ.مرغاد لخضر،النفقات العامة المحلية وقواعد ترشيدها، ورقة بحثية مقدمة إلى **ملتقى دولي تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية**،جامعة الحاج لخضر ،باتنة،01-02 ديسمبر 2004.

المبحث الثاني:مراحل تطور برامج التنمية الاقتصادية المحلية في الجزائر

عرف الاقتصاد الجزائري في مسيرته التنموية منذ الاستقلال إلى عدة مراحل وشهد تطورات مختلفة عبر مختلف البرامج والمخططات ، ولمختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية من ضمنها المخططات التنموية الخاصة بالبلدية التي أخذت نصيبها في التمويل منذ المخطط الرباعي ،حيث خصصت مايقارب 8 % من مجموع الاستثمارات وهذا ما يدل على بداية الاهتمام بالتنمية المحلية عبر الاهتمام بالمخططات البلدية للتنمية.

المطلب الأول:مرحلة التخطيط (1967-1989م)

بدأ تجسيد عملية التخطيط على أرض الواقع سنة 1967م و لم يكن ذلك ممكنًا قبل ذلك لعاملين أساسيين[1]، عامل حداثة عهد الجزائر بالاستقلال والعامل الثاني انعدام توفر الشروط الموضوعية التي تعطي الدولة قدرة التحكم في القوى الاقتصادية الوطنية.

ويمثل التخطيط بالنسبة للجزائر وسيلة النهوض بالاقتصاد الوطني حيث أنه يدخل ضمن نموذج التنمية في الجزائر[2] ،وسلاح التغلب على مشاكل التخلف الموروثة من عهد الاستعمار ،فالتخطيط أداة مناسبة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث ركزت المخططات الوطنية على ثلاث قطاعات موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-2) توزيع استثمارات المخططات الوطنية (1967-1989م)

الوحدة مليار دج

البيان	المخطط الثلاثي (1967-1969)	المخطط الرباعي1 (1970-1973)	المخطط الرباعي2 (1974-1977)	المخطط الخماسي1 (1980-1984)	المخطط الخماسي2 (1985-1989)
القطاع المنتج	7.02	17.34	74.72	212.27	253.22
قطاع الخدمات	0.46	7.87	10.50	37.82	270.05
قطاع البنية الأساسية الاقتصادية/الاجتماعية	1.58	8.54	32.27	188.47	237.05
المجموع	9.26	27.75	110.22	459.27	550

المصدر : احمد شريفي ، **تجربة التنمية المحلية في الجزائر** ،مرجع سبق ذكره،ص8.

[1] د.محمد بلقاسم حسن بهلول ، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ج1، مرجع سبق ذكره ،ص160.
[2] Hamid BALI, **INFLATION ET MAL-DEVELOPPEMENT EN ALGERIE**, Op.Cit, p29.

الشكل رقم (3-1) تطور توزيع استثمارات المخططات الوطنية (1967-1989م)

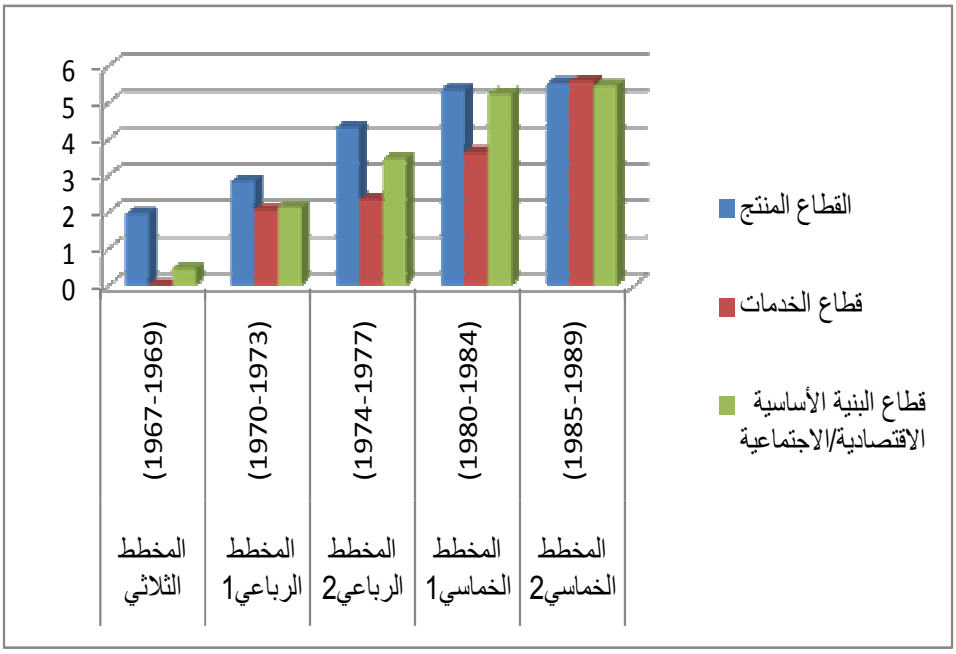

المصدر : احمد شريفي ، **تجربة التنمية المحلية في الجزائر** ،مرجع سبق ذكره،ص8.

يشمل القطاع المنتج كل من الزراعة والري والصيد البحري والمحروقات والصناعات التحويلية والطاقة والمناجم والذي احتل الأولوية في المخططات الوطنية حيث أنه يمثل القاعدة المادية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث منذ بداية المخطط الثلاثي كان يمثل نسب مرتفعة من الاعتماد وصل 7.02 مليار دج بعكس القطاعات الأخرى مثل قطاع البنية الأساسية الذي مثل 1.58 مليار دج و0.46 مليار دج لقطاع الخدمات.

أما بالنسبة للبنية التحتية فيمثل الطرق والسكك الحديدية والموانئ والمطارات والتهيئة العمرانية والكهرباء والغاز والإنارة العمومية واحتلت المرتبة الثانية حيث يمثل العمود الفقري للتنمية المحلية ، وبالنسبة للخدمات فكانت باهتمام أقل من القطاعين السابقين وهذا ما يوضحه الشكل رقم (3-1)حيث كانت نسبة قطاع الخدمات 0.46 مليار دج في المخطط الثلاثي بعكس المخطط الخماسي الثاني وصل الاعتماد 270.05 مليار دج .

أما بالنسبة للتنمية المحلية فقد بدأ الاهتمام بتنمية الهياكل الاجتماعية للجماعات المحلية في المخططـــات الوطنية وهي موزعة على النحو التالي:

الجدول رقم (3-3) نصيب برامج التنمية المحلية من استثمارات المخططات (1967-1989م)

الوحدة مليار دج

البيان	المخطط الثلاثي (1967-1969)	المخطط الرباعي1 (1970-1973)	المخطط الرباعي2 (1974-1977)	المخطط الخماسي1 (1980-1984)	المخطط الخماسي2 (1985-1989)
الصناعات التحويلية	0.49	1.19	4.01	27.08	58.50
السياحة	0.34	0.70	1.5	21.77	1.50
النقل	–	0.80	6.49	12.719	1.80
المواصلات السلكية واللاسلكية	0.12	0.37	1.51	4.742	15.00
التخزين والتوزيع	–	–	1.00	18.190	8.00
شبكة النقل	0.45	1.14	3.09	19.668	43.60
المناطق الصناعية	–	–	0.70	1.968	1.90
السكن	0.34	1.52	8.30	53.729	86.45
التربية والتكوين	0.81	3.31	9.95	36.633	45.00
الصحة والحماية الاجتماعية	–	1.69	1.905	9.142	40.97
الهياكل الأساسية الإدارية	–	0.85	1.399	7.198	10.14
المخططات البلدية للتنمية	–	0.6	–	27.232	–
برامج خاصة	–	–	–	11.3650	–
استثمارات أخرى	0.09	0.257	10.32	21.55	60.20

المصدر: احمد شريفي ، **تجربة التنمية المحلية في الجزائر** ،مرجع سبق ذكره ،ص9، وملحق المخططات الوطنية (1967-1989م).

بدأ التركيز في المخطط الرباعي الأول على المخططات البلدية للتنمية ،حيث خصّص مبلغ حجمه 600 مليون دج ما يقارب 8 % من مجموع الاستثمارات الجماعية.كما اهتم هذا المخطط على تنمية البلديات المحرومة ،حيث أن أنواع الاستثمارات التي قررها المخطط الرباعي الأول لفائدة الجماعات المحلية ولفائدة البلديات على سبيل التحديد هي التالية[1]:

- التموين بالماء النظيف 350 مليون دج.
- التنقية 125 دج.
- الاستصلاحات 60 مليون دج.

[1] د.محمد بلقاسم حسن بهلول ، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ج1 ،مرجع سبق ذكره،ص236.

- التجهيز الاجتماعي 45 مليون دج.
- التجهيز الإداري 20 مليون دج.
- ويبلغ مجموع هذه الاستثمارات 600 مليون دج ويشكل الاستثمار في مجال التموين بماء الشرب أكثر من 58 % ثم تليه الاستثمارات التنقية بنسبة قريبة من 21 %.

كما اتسمت فترة المخطط الرباعي الأول (1970-1973) بالتوجه نحو تفعيل مفهوم اللامركزية،وإشراك الجماعات المحلية في عملية التخطيط، حيث كانت أهداف هذا المخطط تتطابق مع إستراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتي ركزت بالدرجة الأولى القضاء على البطالة وسوء التشغيل في إطار عملية تصنيع البلاد،أما بالنسبة إلى المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) فأهدافه العامة مماثلة لأهداف المخططات السابقة مع التركيز أكثر على رفع الإنتاج وتوزيع التنمية عبر مختلف أنحاء الوطن[1]، أما بالنسبة للمخطط الخماسي (1985-1989) فقد أولى الحرص الشديد والأهمية الكبرى المولاة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، والمحافظة والتكفل بالاحتياجات الغذائية الأساسية للسكان وزيادة إلى ذلك تعزيز تاطير أنشطة القطاع الخاص الوطني كما يهدف هذا المخطط إلى تطوير النشاطات الصناعية ونشرها نحو تغطية الحاجيات الوطنية من الاستثمار والإنتاج والاستهلاك[2].

المطلب الثاني:مرحلة اقتصاد السوق (مابعد 1990م)

مع بداية الثمانينات انتهجت الجزائر تحول نحو اقتصاد السوق ،حيث جاءت فترة التحولات وخاصة عقب دستور 1989 الذي فتح الباب واسعا أمام المبادرات الخاصة وبداية تحول على جميع المستويات الاقتصادية والسياسية[3]،وكانت إستراتيجية الاقتصادية الجديدة ترمي إلى [4]:

- تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية وذلك برفع النمو للناتج الداخلي الخام.
- ترسيخ قواعد اقتصاد السوق وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- وفي مجال التنمية المحلية ركزت على توفير السكن والمحافظة على القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية ضعيفة أو عديمة الدخل.

[1] كتوش عاشور، **الغاز الطبيعي في الجزائر وأثره على الاقتصاد الوطني**، مرجع سبق ذكره،ص208.
[2] كتوش عاشور، المرجع السابق، ص216.
[3] د.مدني بن شهرة،**سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية**،مطبعة دار هومة،الجزائر،2008،ص108.
[4] د.مدني بن شهرة، المرجع السابق، ص118.

الجدول رقم (3-4) توزيع النفقات ذات الطابع النهائي (1990-2009م)

الوحدة مليار دج

البيان	الصناعة	الفلاحة والري	التربية والتكوين	المشات القاعدية اقتصادية وإدارية	المنشات القاعدية اقتصادية وثقافية	السكن	مواضيع مختلفة	المخططات البلدية للتنمية	المجموع
1990	1,25	9,02	8,05	10,41	3,17	0,34	7,4	8	47,64
1991	1,4	10,55	9,2	14,2	3,45	0,6	9,7	9,7	58,8
1992	1,7	11,5	11	17,59	3,75	0,65	12,06	11,45	69,7
1993	1,84	18,24	14,5	24,6	5,6	8,7	15,36	14	102,84
1994	1,95	22,16	17,4	26,8	6,3	10	19,5	16,6	120,71
1995	1,02	23,2	18,5	25,5	6,5	7,9	33,5	18	134,12
1996	1	28	22,9	31,9	8,8	12,8	39	19,5	163,9
1997	0,3	28,51	25,65	37,1	9,55	12,43	43,5	20,85	177,89
1998	0,1	36,01	31,6	41,99	10,2	32	15	17,88	184,78
1999	0,35	42,33	37,79	47,45	10,27	63,74	19,45	24,09	245,47
2000	0,4	43,53	41,8	57,69	10,05	59,38	21,5	20	254,35
2001	0,5	56,77	56,06	83,87	18,85	86,4	23	33	358,45
2002	0,15	75,45	65,79	102,52	25,68	91,25	25	37	422,84
2003	0,1	94,21	71,41	114,09	37,91	91,98	28,12	39	476,82
2004	–	85,11	84,09	131,43	42,53	75,17	38	35,64	491,97
2005	0,5	96,04	75,84	126,49	44,2	61,47	100	33	537,54
2006	–	112,91	118,77	312,77	59,2	131,06	200,07	42,8	977,58
2007	1,18	201,03	159,07	597,85	89,79	283,69	197,9	105,7	1636,21
2008	0,4	308,55	162,16	701,68	102,42	312,72	200,51	75	1863,44
2009	1,2	393,74	241,93	725,09	183,82	230,02	227,38	95	2098,18

المصدر: ملحق توزيع النفقات ذات الطابع النهائي (1990-2009م)

الشكل رقم (3-2) تطور توزيع النفقات ذات الطابع النهائي (1990-2009م)

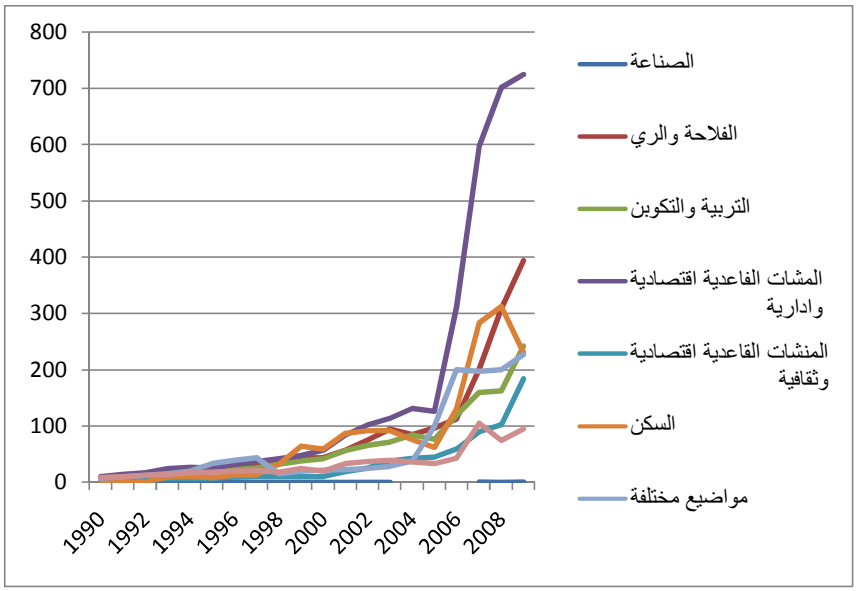

المصدر: مخرجات برنامج إكسيل بالاعتماد على ملحق توزيع النفقات ذات الطابع النهائي (1990-2009م).

بما أن الإستراتيجية الاقتصادية الجديدة كانت تهدف إلى ترسيخ قواعد اقتصاد السوق وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة. فكانت الأولوية إلى توفير المنشئات القاعدية الاقتصادية والإدارية وهذا الملاحظ في الانتقال الاعتماد للنفقات من 10.41 مليار دح سنة 1990 إلى 725.09 مليار دج سنة 2009 بعكس القطاعات الأخرى في حدود نصف المبلغ بالنسبة لقطاع الفلاحة والري حيث انتقل اعتماد النفقات من 9.02 مليار دج سنة 1990 إلى 393.74 مليار دج سنة 2009.

أما بالنسبة للتنمية المحلية فكان التركيز زيادة الاهتمام في توفير السكن حيث كان الاعتماد للنفقات السكن 230.02 مليار دج سنة 2009 أكثر من نفقات المنشئات الثقافية كما أعطت اهتمام بالتربية والتكوين فكان نصيبه سنة 2009 حوالي 241.93 مليار دج .بعكس قطاع الصناعة الذي ضل في تدهور من حصة تقدر 1.25 مليار دج سنة 1990 إلى 1.2 مليار دج سنة 2009 كما لا ننسى المحافظة على القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية الضعيفة.

الشكل رقم (3-3) نسب توزيع النفقات ذات الطابع النهائي للمخططات البلدية للتنمية (1990-2009م).

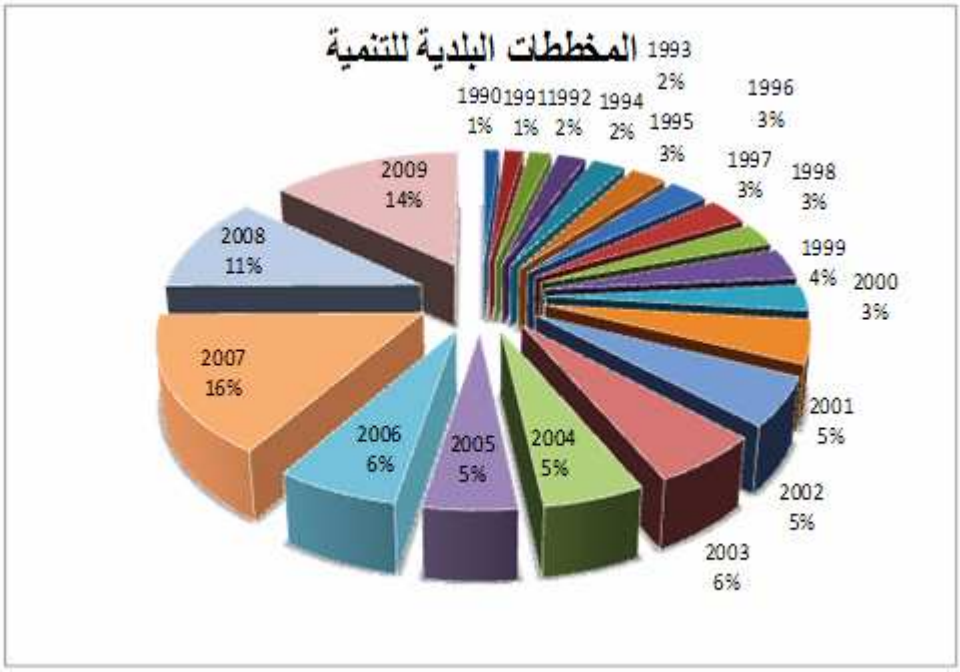

المصدر: مخرجات برنامج إكسيل بالاعتماد على ملحق توزيع النفقات ذات الطابع النهائي (1990-2009م)

بالنسبة للمخططات البلدية للتنمية فقد حظيت باهتمام متوسط على الأقل في حدود السنوات الأخير من 2007 بنسبة 16% و2008 بنسبة 11% إلى 2009 بنسبة 14% ومنه انتقل اعتماد النفقات من حدود 42.8 مليار دج سنة 2006 إلى 105.7 سنة 2007 تقريبًا تضاعفا المبلغ وهذا مايؤكد التوجه نحو تنمية البلدية والاهتمام ببرامجها إذ أنها تعتبر الخلية الأولى والأساسية للقيام بتنمية اقتصادية محلية ومن ثم تنمية وطنية شاملة.

ومن أهم نتائج المحصل عليها حسب تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي فترة (1998-2008) مايلي[1]:

- انتقل المؤشر الوطني للتنمية البشرية من 0.689 سنة 1998 إلى 0.778 سنة 2008 أي بارتفاع قدره 13 %.
- انتقل مؤشر الأمل في الحياة عند الولادة من 0.778 سنة 1998 إلى 0.874 سنة 2008 بارتفاع قدره 9%، وانتقل الأمل في الحياة من 72 إلى 76 سنة أي بزيادة أربعة سنوات خلال هذه الفترة أي بمعدل 5 أشهر سنويا تقريبًا.
- وانتقل مؤشر التعليم من 0.643 سنة 1998 إلى 0.740 سنة 2008 بارتفاع قدره 17 % والمرتبط بشكل وثيق بارتفاع نسب التمدرس.
- ارتفاع الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد من 1555 دولار أمريكي سنة 1998 إلى 5034 دولار سنة 2008، أي بمعدل ارتفاع سنوي 12%.
- تراجع نسبة الأمية عند الأشخاص البالغين 15 سنة فما فوق ضمن نسبة 1/3.
- تحسن ملحوظ فيما يخص تزويد السكان بالماء الصالح للشرب والتي ارتفعت نسبتها من 83 %في سنة 1998 إلى 95 %سنة 2008.
- تراجع سوء التغذية ونسبة الأطفال الذين يعانون من نقص في الوزن الذي انتقل من 13 %إلى 4 %أي بانخفاض يقدر بأكثر من 3/4 في هذه الفترة.

ومساهمة الجماعات المحلية في تامين تغطية أوسع الحاجيات الأساسية للسكان حيث تم انجاز 44817 مشروع، والتي أتاحت ما يقارب 376000 منصب شغل جلها مناصب شغل دائمة.

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES):تقرير أهم نتائج مؤشر التنمية البشرية (1998-2008)
أطلع عليه يوم (30/11/2009) http://www.cnes.dz/doc2008/

إن الاهتمام بتنمية البلديات و الدوائر يعتبر من الضروريات من أجل رفع المستوى الصحي للسكان وذلك بمحاربة الأمراض عن طريق توفير المياه الصالحة للشرب، والاهتمام بالخدمات الصحية حيث يمكن ملاحظة تطور الوضعية الصحية في الجزائر من خلال بعض المؤشرات[1]:

الجدول رقم (3-5) مؤشرات الصحية في الجزائر

المؤشرات الديمغرافية	1970	1991	1998	2010	2020
مج السكان (الملايين)	13.3	26	29.5	36.9	42.6
معدل الولادات %	141	56	44	33	29
معدل الوفيات %	50	34	26	12.8	18.6
معدل النمو %	3.37	2.7	2.0	1.7	1.4
معدل الحياة عند الولادة	53	66	69.5	72.8	75

المصدر: أ.بومدين رحيمة ،دور البلديات في رفع المستوى الصحي للسكان وتحقيق التنمية-عرض التجربة الجزائرية-، **المؤتمر العمل البلدي الأول نحو شراكة أفضل** ،المنامة، مملكة البحرين ،2006.

[1] أ.بومدين رحيمة ،دور البلديات في رفع المستوى الصحي للسكان وتحقيق التنمية-عرض التجربة الجزائرية-، ورقة بحثية مقدمة إلى **المؤتمر العمل البلدي الأول نحو شراكة أفضل** ،المنامة، مملكة البحرين ،2006.

المطلب الثالث:البرامج التنموية المدعمة للتنمية الاقتصادية المحلية:

إن نقص المرافق الخدمية في الأرياف والقرى أدى إلى حركة سريعة وواسعة للتروح الريفي تجاه المدن الكبرى مما يزيد من كثافة سكانها [1] وبالتالي إلى الاكتظاظ السكاني وتدهور الحالة المعيشية ،واتجاه هذا المشكل قامت الدولة بتطبيق وتنفيذ مجموعة من البرامج التنموية ابتداء من 1998م، التي من شأنها إعطاء أولوية للتنمية المحلية في مختلف المناطق الريفية عن طريق تجهيز وتطوير الخدمات الجوارية ،ومن أهم البرامج نذكر مايلي:

1. **البرامج العادية** :وقد بلغ حجم البرامج المحلية منها 883.24 مليار دج[2].
2. **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004م)**:

الذي انشأ في 26 افريل 2001 ،ولقد تبناه مجلس الوزراء لمدة أربع سنوات ،وجاء هذا المشروع لـــدعم النشاط الاقتصادي وتوفير شروط القفزة السريعة للنمو ،ويضم ثلاثة أجزاء:

- الأشغال الكبرى وتخص التجهيز والتهيئة الإقليمية.
- في مجال التنمية المحلية حيث خصصت لها 113 مليار دج ، وهذا لتمويل البرامج البلدية للتنمية وانجاز البنى التحتية والتي تدخل تحتها مشاريع المرتبطة بالطرق الولائية والبلدية، تطهير المياه والمساهمة في بناء وسائل الاتصال الخاصة لفائدة مناطق المعزولة.
- كما خصص مبلغ قدره 555 مليار دج موجه لانجاز 45997 مشروع معتمد[3].
- الجزء الثالث يحتوي على مخطط لزيادة الإنتاج الزراعي .
- يأخذ هذا البرنامج المشاريع الرامية إلى تنمية مستدامة على المستوى الإقليمي.

كما يعد هذا البرنامج من البرامج الوطنية للتخفيف من حدة البطالة وذلك بإنشاء 22000 منصب شغل ثابت سنويا بغلاف مالي تكميلي يقدر بـــ 9 مليار دينار[4]،وكان من أهم انجازات هذا البرنامج تميزت مرحلة تطبيقه بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية مايلي :

---

[1] د.مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص261

[2] د.احمد شريفي، **تجربة التنمية المحلية في الجزائر** ،مرجع سبق ذكره، ص10.

[3] خطاب رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة ،افتتاح ندوة الحكومة والولاة ،،وزارة الشؤون الخارجية، الاثنين 26 جوان 2006 http://193.194.78.233/ma_ar/stories.php?story=06/06/26/9345506 أطلع عليه يوم (28/11/2009)

[4] د.مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، مرجع سبق ذكره، ص284.

- تراجع البطالة من 29% إلى 24%.
- انجاز العديد من المنشآت القاعدية وبناء حوالي 700000 مسكن .

3. برنامج دعم النمو (2005-2009م):

يبلغ حجمه الاستثماري 9000 مليار دج خصص 1908.5 مليار دج للبرامج المحلية[1].وقد أعطى قانون المالية التكميلي لسنة 2008 جملة من الإجراءات لتحسين الموارد المالية المحلية كما نص خطاب رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة مايلي:

"وفي مجال التنمية المحلية تم منح الجماعات المحلية غلافــاً ماليًا بقيمة 4705 مليار دج لإجراء نحو 27000 عملية في إطار البرامج الإنمائية البلدية وأكثر من 22000 عملية في إطار البرامج الإنمائية الفرعية مما يسمح بالحفاظ على حركية التنمية في مجموع الولايات"[2].

وكان هذا البرنامج يتميز باستمرارية لمسار الإنعاش الاقتصادي حيث ركز على تحفيز الاستثمار بتسهيل السبل الكفيلة لذلك ،التوجه نحو سياسة ترقية الشراكة والخوصصة وتعزيز ضبط ومراقبة الدولة لمحاربة الغش والمنافسة غير المشروعة.

تعمل هذه البرامج التنموية كما أشرنا إلى تدعيم وتحسين الحالة المعيشية للمواطنين بالدرجة الأولى، ولكن يبقى سوء التقسيم وإخلال التوازن بين المناطق من أهم المشاكل التي تعترض في القيام بتنمية وطنية شاملة حيث أظهر التصنيف لمجموع البلديات الذي قام به المركز الوطن للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط CNEEAP سنة 1996 على أن هناك اختلالات جهوية بين مختلف المناطق في الجزائر يجب على الحكومة المركزية في معالجتها[3] :

[1] د.احمد شريفي، **تجربة التنمية المحلية في الجزائر** ،مرجع سبق ذكره، ص10.
[2] خطاب رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة ،اجتماعات تقييميه ،رئاسة الجمهورية،،وزارة الشؤون الخارجية،22 سبتمبر 2009 http://193.194.78.233/ma_ar/stories.php?story=09/09/22/0886788 أطلع عليه يوم (28/11/2009)
[3] أ.مرغاد لخضر،النفقات العامة المحلية وقواعد ترشيدها، ورقة بحثية مقدمة إلى **ملتقى دولي تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية**،جامعة الحاج لخضر ،باتنة،01-02 ديسمبر 2004.

1. **المجموعة الأولى** : والتي تساعد على التنمية تملك إمكاناتها الخاصة لضمان تطور ملائم سياق الأهداف الوطن وتضم 302 بلدية مقسمة إلى فرعين:

- **الأولى**: تتكون من 116 بلدية ونسبة غنى متوسطة قدرها 483 دج/للفرد الواحد.
- **الثانية**: تضم 186 بلدية ونسبة غنى متوسطة قدرها 405دج/للفرد الواحد وتتميز هذه الفئة بضعف نسبة النشاط في القطاع الفلاحي.

2. **المجموعة الثانية**:لا تسمح لها وسائلها الخاصة بالتطور وتتطلب دعمًا معتبرًا تشكل هذه المجموعة 877 بلدية وتتميز بأعلى نسبة نشاط في القطاع الفلاحي.

3. **المجموعة الثالثة**:تتوفر فيها فرص تنمية متوسطة القدر وتتطلب دعمًا من السلطات العمومية وتتكون من 358 بلدية وتتميز بنسبة غنى متوسطة قدرها 241 دج/للفرد الواحد.

4. **المجموعة الرابعة**: ومشكلة من 04 بلديات وتحمل نسبة غنى حدها منه تفوق 4000 دج/للفرد الواحد.

كما أظهرت نفس الدراسة تصنيفًا أخر للولايات يبين مدى الاختلالات الجهوية من شأنه عرقلة سير عجلة التنمية الاقتصادية المحلية ومن ثم عرقلة التنمية الوطنية الشاملة:

1- ولاية الجزائر تتميز عن الولايات الأخرى بجل المرافق والاستثمارات نظرًا لنشاطاتها المتعددة.
2- ولايتي إليزي وتندوف هما الأكثر تهميش.
3- 13 ولاية حضرية تمثل الصناعة النشاط الرئيس.
4- 23 ولاية صحراوية وهي مناطق فلاحية ورعوية.
5- 09 ولايات في المناطق الجبلية والهضاب العليا يرتبط النشاط الأساسي فيها بالفلاحة الغذائية والبناء والأشغال العمومية.

الجدول رقم (3–6) تصنيف الولايات الجزائرية حسب تمركز الأنشطة الاقتصادية

التصنيف 1	التصنيف 2	التصنيف 3	التصنيف 4	التصنيف 5
16 الجزائر	33 إليزي	06 بجاية	01 ادرار	05 باتنة
	37 تندوف	09 البليدة	02 شلف	10 البويرة
		13 تلمسان	03 الاغواط	18 جيجل
		15 تيزي وزو	04 أم البواقي	19 سطيف
		23 عنابة	07 بسكرة	26 مدية
		25 قسنطينة	08 بشار	28 مسيلة
		30 ورقلة	11 تمنراست	34 برج بوعريريج
		31 وهران	12 تبسة	38 تيسمسيلت
		35 بومرداس	14 تيارت	43 ميلة
		36 الطارف	17 الجلفة	
		42 تيبازة	20 سعيدة	
		48 غليزان	22 سيدي بلعباس	
		21 سكيكدة	24 قالمة	
			27 مستغانم	
			29 معسكر	
			32 البيض	
			34 الوادي	
			40 خنشلة	
			41 سوق اهراس	
			44 عين الدفلة	
			45 النعامة	
			46 عين تموشنت	
			47 غرداية	

المصدر: أ.مرغاد لخضر، النفقات العامة المحلية وقواعد ترشيدها، مرجع سبق ذكره.

خلاصة:

عرفت الجزائر في مسيرتها التنموية نجاحات وإخفاقات لتحقيق التنمية المحلية ،رغم أنها وفرت القاعدة المادية لذلك وهي الاستثمارات الضخمة الممنوحة في إطار المخططات والبرامج التنموية منذ 1967م ،ولكن ضعف الجانب الإداري الكفؤ والمدرب مع نقص المشاركة الشعبية الواعية والمبادرات الخاصة (القطاع الخاص) ،يجعل من تحقيق هذه التنمية طويل المدى .

كما أن الخطط والبرامج تبقى بعيدة عن أهدافها الإستراتيجية، إن لم يتم إعدادها محليًا وذلك وفق احتياجات الضرورية للمنطقة المحلية ُمعبرة عن طموحات السكان وتطلعاتهم المستقبلية، التي من شأنها تحقيق تنمية محلية تعزز وتقوي التنمية الوطنية، وتثمن الموارد المتوفرة الطبيعية والاقتصادية والبشرية.

ومن الأساليب الناجعة لتحقيق معدلات نمو سريعة واستغلال الموارد المتاحة والعاطلة في المجتمع، هو التوعية بأهمية المشاركة الشعبية في تحقيق التنمية المحلية وإيجاد عوامل جذب للاستثمار المحلي بما في ذلك المزايا التنافسية الموجودة ضمن المنطقة الجغرافية، مع الاستغلال الأمثل لمواردها الطبيعية والبشرية مما قد يسمح بإقامة تنمية اقتصادية محلية متوازنة عبر مختلف الأقاليم الوطنية.

تمهـــيد:

لقد أصبحت الأساليب الكمية الحديثة عنصر أساسي في عملية التخطيط الاقتصادي ،حيث أن هذا الأخير يتطلب التحليل الدقيق للمعلومات والبيانات والتنبؤ بالمستقبل ، وهذا ما يوفره التحليل الكمي في إعطائنا القاعدة المنطقية المبنية على العلاقات الخطية بين المتغيرات، كما أنه يتسم بالكفاءة في عملية تحديد الأهداف والوسائل في بيئة تتميز بعدم التأكد.

وُيعد التحليل العاملي أحد الأساليب الإحصائية الأكثر استعمالا في تفسير العلاقات بين المتغيرات ضمن الظاهرة المدروسة، إذ أنه يساعد على التحديد الدقيق للعوامل المؤثرة في ظاهرة ما،ويصل بنا إلى استنتاجات في شكل مفاهيم تربطها فكرة واحدة ،وهذا ما يجعله أداة فعالة في يد المخطط تساعده على وضع أهداف واستراتيجيات بناءًا على هذا التحليل الإحصائي.

ويعتبر أسلوب التحليل العاملي أحد الأساليب المشهورة المستخدمة في عمليات تصنيف المناطق والمدن حسب خصائصها ومؤشراتها التنموية منذ بداية الخمسينات، وذلك بعد عجز الأساليب التقليدية التي كانت تعتمد في عملية التصنيف على متغير واحد، كالحجم أو العمر بطريقة عشوائية وغير دقيقة . ولعل استخدام أسلوب التحليل العاملي في التخطيط للتنمية الاقتصادية بتصنيف المناطق حسب مؤهلاتها التنموية يوصلنا إلى التساؤل عن ماهية هذا الأسلوب وكيفية استعماله في عملية التخطيط ؟

وللإجابة على ما سبق قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين :

- **المبحث الأول**: مفاهيم عامة حول أسلوب التحليل العاملي.
- **المبحث الثاني**: الخطوات الأساسية لحل نموذج التحليل العاملي.

المبحث الأول:مفاهيم عامة حول أسلوب التحليل العاملي

لم يعد التخطيط الاقتصادي مجرد نظريات تضع الأهداف الاقتصادية في إطارات منطقية مترابطة فقط، بل يعبر الآن عن كونه تكتيكًا للمتغيرات الاقتصادية وأسلوبًا لضبط حركتها وتحريكها بما يحقق أعلى كفاءة في استخداماتها وبالعلاقة فيما بينها ، فُأدخلت عليه الأساليب الكمية الحديثة التي جعلته أكثر قدرة في السيطرة على وضع الأهداف وقياس إمكانيات تنفيذها "[1]،وُتستعمل الكثير من الطرق الإحصائية في عملية التخطيط الاقتصادي حيث يتميز بالدقة والموضوعية في ترشيد عملية اتخاذ القرارات وتنفيذها ،حيث أن التخطيط الجيد يتطلب[2] :

- تحليل المعلومات والبيانات.
- اتخاذ القرار.
- التنبؤ بالمستقبل.

المطلب الأول:مفهوم العلاقة بين المتغيرات

تنقسم الظواهر إلى قسمين ظواهر مسببة وظواهر ناتجة[3]،وعند دراسة أيه ظاهرة من هذه الظواهر فإن التعبير عن العلاقة بين المتغيرات التي تتحكم فيها يمكن أن يتم من خلال مقاييس إحصائية، من بينها أسلوب معامل الارتباط Corrélation Coefficient وهوا الذي يحدد درجة وطبيعة العلاقة بين المتغيرات وتنحصر قيمته بين (1، 1-)[4].

حيث "يعتبر الارتباط أحد المقاييس الإحصائية المهمة والمستخدمة بشكل واسع والتي تستخدم لإيجاد العلاقة بين متغيرين."[5]ومن ثم يمكن للارتباط أن يأخذ قانونين حسب نوعية المتغيرات ،فإذا كانت المتغيرات كمية Quantitative نستخدم معامل الارتباط بيرسون[6]، Pearson Corrélation Coefficient، حيث أنه المقياس الإحصائي المستخدم بشكل واسع لقياس العلاقة بين المتغيرين[7] :

---

[1] د.عقيل جاسم عبد الله ،مرجع سبق ذكره،ص17.
[2] د.عقيل جاسم عبد الله ،مرجع سبق ذكره ،نفس الصفحة.
[3] معتوق أمحمد، **الإحصاء الرياضي والنماذج الإحصائية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص115.
[4] محمد محسن سيد، **أسلوب التحليل العاملي في التخطيط والتنمية**، 2007، ص2.
أطلع عليه يوم (2009/10/20) http://www.araburban.net/news/887.html
[5] د.محمود مهدي البياتي،**تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي spss** ،الطبعة الأولى،دار الحامد للنشر والتوزيع،عمان ،الأردن،2005،ص59.
[6] د.رانية عثمان، **استخدام برنامج التحليل الإحصائي spss**، الطبعة الأولى، مكتبة الراتب العلمية، عمان، الأردن، 1991، ص252.
[7] د.دلال القاضي،د.سهيلة عبد الله،د.محمود البياتي،**الإحصاء للإداريين والاقتصاديين**،دار حامد للنشر والتوزيع،عمان ،الأردن،2005،ص112.

$$r = \frac{S_{XY}}{S_X S_Y} = \frac{\frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n}(x_i - \bar{x})(y_i - \bar{y})}{S_X S_Y}$$

S_X : هو الانحراف المعياري لقيم x

S_Y : هو الانحراف المعياري لقيم y

S_{XY} : هو التغاير بين (x, y)

أما إذا كانت المتغيرات ليست من توزيع منتظم نستخدم معاملي الارتباط سبيرمان وهو أحد المقاييس الإحصائية المهمة التي تستخدم بشكل واسع لقياس قوة العلاقة .وهو يسمى كذلك قانون الرتب والصفات حيث أنه يعتمد على رتب مستويات المتغيرين كبديل للقيم الأصلية[1]،إذ أن في بعض الحالات يصعب علينا قياس المتغيرات رقميًا فنحدد رتب للصفة المراد دراستها وتصنيفها حسب أهميتها في الدراسة المراد القيام بها [2] :

$$r_s = 1 - \frac{6\sum_i d_i^2}{n(n^2-1)}$$

$$d = R_X - R_Y$$

d :هي الفرق بين رتب مستويات المتغير الأول x ورتب مستويات المتغير الثاني y.

فإذا كانت العلاقة طردية (موجبة) فان التغاير يكون موجبا،أما إذا كانت عكسية (سالبة) فان التغير يكون سالبًا.ويكون التغير مساويًا للصفر في حالة عدم وجود علاقة خطية بين متغيرين[3].

إلا أن وجود عدد كبير من المتغيرات المؤثرة في الظاهرة المدروس يجعل من الصعب تفسير ها حيث أن معامل الارتباط يقيس درجة ونوع العلاقة بين متغيرين فقط مما يغفل العلاقات المتداخلة مع المتغيرات الأخرى[4].ولحل هذا الإشكال ظهرت أساليب إحصائية يمكنها قياس الارتباط لأكثر من متغيرين ومن أبرز هذه

[1] Gilbert SAPORTA, **PROBABILITES ANALYSE DES DONNES ET STATISYIQUE**, EDITION TECHNIP, PARIS, 1990, p142.

[2] خالد قاسم سمور،**الإحصاء**،الطبعة الأولى،دار الفكر،عمان ،الأردن،2007،ص472.

[3] د.عبد العزيز فهمي هيكل ود.يحيى سعد زغلول ،**التحليل الإحصائي**،الدار الجامعية،بيروت،1986،ص.152.

[4] محمد محسن سيد، **أسلوب التحليل العاملي في التخطيط والتنمية**، مرجع سبق ذكره ، ص3.

الأساليب أسلوب التحليل العاملي Factor Analysis ويعرف كذلك بأنه من الأساليب المتعددة المتغيرات Multivariate Analysis.

الشكل رقم (4-1) العلاقة بين المتغيرات

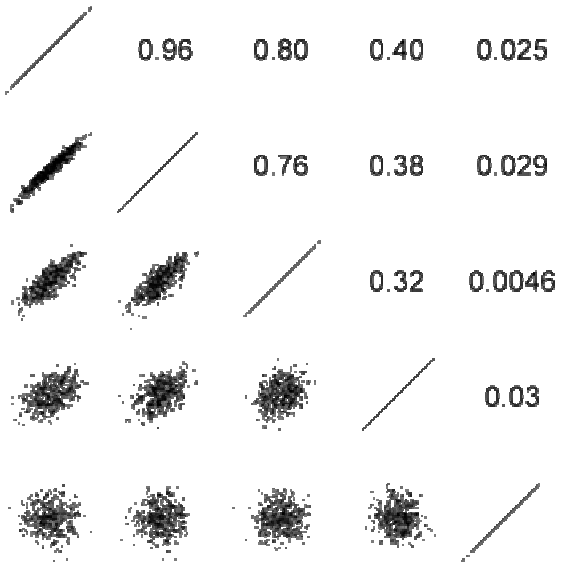

المصدر:

http://www.sciencedaily.com/articles/r/random_variable.htm (20/10/2009)

الارتباط الخطي:

يعرف الارتباط الخطي على أنه مجموعة النقط (x_i,y_i) في مستوى الديكارتي والتي تمثـــل المـــتغيران xوy تقترب من خط مستقيم فهذا الارتباط يسمى ارتباطا خطيا ويكون طرديا موجبا) أو عكسيا (سالبا)[1].

خط الانتشار:

هو عبارة عن خط مستقيم يمر بأكبر عدد ممكن من النقاط (x_i,y_i) التي تمثل المتغيرات العـــشوائية x وy ولها صورتان[2] :

$$Y = aX + b$$

$$or$$

$$X = aY + b$$

[1] خالد قاسم سمور،**الإحصاء**،الطبعة الأولى،دار الفكر،عمان ،الأردن،2007،ص460.
[2] خالد قاسم سمور، مرجع السابق ،ص461.

المطلب الثاني: نموذج التحليل العاملي واستخدامه في عملية تصنيف المناطق

استخدمت أساليب متعددة وطرق مختلفة في عملية تصنيف المدن أو المناطق في مختلف دول العامل مما أدى إلى تطورها وزيادة غي كفاءة استخدامها وهناك مجموعتين رئيسيتين في عملية تصنيف المدن[1]:

1- طرق التصنيف التقليدية:

- وهي الطرق التي تعتمد في تصنيف المدن على حساب متغير واحد كالحجم والوظيفة أو العمر وقد ظهرت قبل عام 1930 ،وعادة ما كانت تصنف المدن بطريقة عشوائية وغير دقيقة،ومن الأمثلة لهذه التصنيفات ما قام به (Tower 1950) وتصنيف اورسو (Aurossen 1921) والكسندر (Alexender 1954).

2- طرق التصنيف الحديثة:

- ويدعى كذلك بطرق التصنيف الكمي حيث يتم إدخال عدد كبير من المتغيرات للمناطق أو المدن وخصائصها ،وقد نالت اهتمام كبير من طرف الجغرافيين منذ بداية الخمسينات عند دخول الحاسب الآلي ومن الأمثلة التصنيف الذي قام به كنج للمدن الكندية (king 1966) وتصنيف المدن الأمريكية من طرف (Pidot et Sommer) ،وقد لوحظ أن جميع هذه الدراسات الحديثة استخدمت أسلوب التحليل العاملي في عملية التصنيف.

"يعتبر تحليل البيانات من أهم خطوات البحث وبدون عملية التحليل تبقى البيانات الخام عديمة الجدوى، والتحليل العاملي أحد الأساليب التحليل المشهورة التي تستخدم في الإحصاء للحصول على نتائج تطبيقية"[2].وكان التحليل قبل يدرس أسلوب المتغير الواحد وأسلوب المتغيرين ولكن عندما تعددت المتغيرات الداخلة في الدراسة والتي تفوق المئات تطور أسلوب التحليل وأصبح المعبر عليه بمنهج التحليل العاملي[3].

---

[1] أ.د. أحمد جارالله الجارالله، **تصنيف كمي لأهم المدن السعودية**
أطلع عليه يوم 06/04/2010 http://www.araburban.net/news/784.htm

[2] عبد المجيد احمد محمد المالكي، **شروط ومعايير استخدام التحليل العاملي**، مذكرة ماجستير، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2000، ص7.

[3] رياض فرحان حسن علاونة،**أنماط استخدام الأرض واتجاهات النمو العمراني والتركيب الداخلي في بعض قرى محافظة نابلس** ،مذكرة ماجستير،جامعة النجاح الوطنية،نابلس،فلسطين،2004،ص 148.

يُعد التحليل العاملي منهج تحليلي استقرائي،حيث يبدأ في الملاحظات العلمية ويصل إلى الاستخلاصات أو الاستنتاجات في شكل مفاهيم رئيسية تربطها فكرة واحدة أو قانون واحد".[1]

وكما يعرف كذلك أسلوب التحليل العاملي :"على أنه الأسلوب الذي يستخدم في الكشف عن العوامل المشتركة التي تؤثر في أي عدد من الظواهر المختلفة"[2].وقد زاد الاهتمام بهذا الأسلوب من قبل الجغرافيين خلال فترة مابين 1954-1965 حيث شاع استخدام هذا الأسلوب لدراسة التركيب الداخلي للمدن،فقد استعمله الجغرافيون للتعرف على العلاقات المعقدة بين المتغيرات من بيان أنماط التركيب الداخلي في المدن[3].

"تهدف طرق التحليل العاملي إلى إيجاد مجموعة من العوامل Factors التي تكون مسئولة عن توليد الاختلافات Variations في مجموعة مكونة من عدد كبير من متغيرات الاستجابة Response Variables حيث يمكن التعبير عن المتغيرات المشاهدة كدالة في عدد من العوامل المستترة Factors وغالبا ما يعبر عن متغيرات الاستجابة كتركيب خطي Linear Compounds من العوامل المستترة حيث تكون العلاقة بين المتغيرات داخل العامل الواحد أقوى من العلاقة مع المتغيرات الأخرى"[4].

لقد بين "ايزنك" Eyznanck,1953 إن للتحليل العاملي ثلاث أهداف أساسية يروم تحقيقها، ويرتبط بهذه الأهداف ثلاث وجهات للنظر إلى طبيعة العوامل ،وعدد كبير من طرق استخراج العوامل والتدوير ،وهي الأهداف ذاتها لأي فرع من فروع الإحصاء وهي [5]:

- الوصف.
- البرهنة.
- اقتراح فروض من البيانات الأولية.

---

[1] أ.د. احمد بن جار الله الجار لله ، بندر بن عبد الرحمن النعيم، **تحليل وتنميط لإمكانات التنمية الإقليمية في المنطقة الشرقية**، ص7. أطلع عليه يوم (2009/10/22)،www.araburban.net/files.php?file=eastren-province-ksa

[2] عبد المجيد احمد محمد المالكي، مرجع سبق ذكره، ص9.

[3] [3] رياض فرحان حسن علاونة، مرجع سبق ذكره ،ص149.

[4] سعد زغلول بشير، **دليلك إلى البرنامج الإحصائي spss**، الإصدار العاشر، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، العراق، 2003، ص170.

[5] بحث مقدم بندوة البحث العلمي في المجالات الاجتماعية في الوطن العربي (1999) المنعقد من 5-6 ديسمبر - المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية - وزارة التعليم العالي - الجمهورية العربية السورية

أما بالنسبة للعلاقة الرياضية بين المتغيرات في نموذج التحليل العاملي فيمكن صياغتها كما يلي حيث اننا لو فرضنا أن هناك ظاهرة ما يؤثر فيها P من المتغيرات فان كل متغير يمكن التعبير عنه بدلالة العوامل الفرضية المستخلصة أي أن[1] :

$$Xj = aj1F1 + aj2F2 + ... + ajkFk + Uj$$

حيث أن[2]:

$j = 1,2,...., P$

P : عدد المتغيرات

k :عدد العوامل حيث أن $P > k$

$a_{j1}, a_{j2}, ..., a_{jk}$:هي معاملات المتغير j من العوامل المستخلصة والتي عددها k فالمعاملa_{j1} مثلا يعني مقدار إسهام العامل الأول F_1 في تكوين تباين المتغير ويطلق على المعاملات بتشبعات العوامل factor loading

$F_1, F_2, ..., F_K$: العوامل المستخلصة من حل نموذج التحليل العاملي ويتكون كل عامل من مجموعة من المعاملات تمثل تشبع من المتغيرات من ذلك العامل، ويكون عدد هذه العوامل أقل عادة من عدد المتغيرات.

U_j :هو العامل الممثل لخصوصية المتغير j في تكوين الظاهرة، أي ذلك المقدار من التباين الذي لا يفسره أي عامل من العوامل المشتركة الأخرى، وإنما يرتبط بسلوك مستقل بذلك المتغير.

[1] JEAN STAFFORD, PAUL BODSON, **L'ANALYSE MULTIVARIEE avec SPSS**, Presses de l'Université du Québec, CANADA, 2006, P65.

[2] محمد محسن سيد، **أسلوب التحليل العاملي في التخطيط والتنمية**، مرجع سبق ذكره، ص4.

الجدول رقم (4-1) مصفوفة نموذج التحليل العاملي

$$\begin{pmatrix} X_1 \\ X_2 \\ . \\ . \\ . \\ X_p \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} a_{11} & a_{12} & . & . & . & a_{1k} \\ a_{21} & a_{22} & . & . & . & a_{2k} \\ . & . & . & . & . & . \\ . & . & . & . & . & . \\ . & . & . & . & . & . \\ a_{p1} & a_{p2} & . & . & . & a_{pk} \end{pmatrix} * \begin{pmatrix} F_1 \\ F_2 \\ . \\ . \\ . \\ F_k \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} U_1 \\ U_2 \\ . \\ . \\ . \\ U_p \end{pmatrix}$$

المصدر: محمد محسن سيد، **أسلوب التحليل العاملي في التخطيط والتنمية**، مصدر سبق ذكره،ص5.

أي أن:

$$X_1 = a_{11}F_1 + a_{12}F_2 + ... + U_1$$
$$X_2 = a_{21}F_1 + a_{22}F_2 + ... + U_2$$
$$X_P = a_{P1}F_1 + a_{P2}F_2 + ... + U_P$$

تمثل قيم أعمدة المصفوفة (A) مكونات كل عامل (تشبعات المتغيرات من ذلك العامل) بحيث يصبح بالإمكان تسمية كل عامل من العوامل المستخلصة على ضوء قيم المعاملات aij،فالمعامل الأول ترتبط تسميته أو تفسيره بقيم a_{11}، a_{21}،a_{p1} وهكذا بالنسبة للعوامل الأخرى[1].

المطلب الثالث:شروط نموذج التحليل العاملي

بما أن أسلوب التحليل العاملي يقوم عل دراسة الارتباط بين المتغيرات، و يُجيب على الأسئلة التالية[2]:

- كم عدد العوامل المختلفة التي تكون في حاجة إليها لتفسير نموذج العلاقات بين المتغيرات عن الظاهرة المدروسة.
- ماهي طبيعة هذه العوامل.

[1] محمد محسن سيد، **أسلوب التحليل العاملي في التخطيط والتنمية**، مرجع سبق ذكره، ص5.
[2] أ.د. احمد بن جار الله الجار الله، بندر بن عبد الرحمن النعيم، مرجع سبق ذكره، ص8.

- كيف نفسر العوامل المشتقة.

ولكي يعمل النموذج بصورة دقيقة وموضوعية ويتسنى لنا الحصول على إجابات للأسئلة السابقة هناك شروط يجب توفرها في مصفوفة معاملات الارتباط. التي تمثل أساس قيام هذا التحليل.

"إن التحليل العاملي يتأثر إلى حد كبير بشكل وعناصر مصفوفة معاملات الارتباط ،لذلك ينبغي على الباحث للحصول على نتائج موثوقة بها من خلال التحليل العاملي أن يخضع مصفوفة معاملات الارتباط لبعض الاختبارات وفق الاعتبارات التالية"[1]:

1- ينبغي أن تكون القيمة المطلقة لمحدد مصفوفة معاملات الارتباط لا تساوي الصفر أي أن:

$$(\text{ Determinant } |R| \neq 0)$$

2- ينبغي أن تكون درجة تجانس العينة والتي يمكن تقديرها باختبار (KMO)[2] كافيـــة أي تكـــون محصورة بين (0.3 و 0.7)[3].

3- ينبغي أن تكون مصفوفة معاملات الارتباط مختلفة عن مصفوفة الوحدة أي أن يكون اختبار Bartlett's دالا .بمعنى أن معاملات الارتباط بين أزواج المتغيرات لا تساوي صفر، أي يكون أقل أو يساوي 0.05،وقد اعتمد بار تليت في اختباره هذا على مفهوم مربع كاي X^2 من خلال العلاقة التالية[4] :

$$X^2 = -\left\{ (n-1) - \left[\frac{2k+5}{6} \right] \right\} lin \ |R|$$

بدرجة حرية :

$$DF = k(k-1)/2$$

X^2 : كاي تربيع

n : حجم العينة

K : عدد المتغيرات

lin : اللوغاريتم الطبيعي

$|R|$: محدد مصفوفة معاملات الارتباط

[1] عبد المجيد احمد محمد المالكي، مرجع سبق ذكره، ص5.

[2] **KMO :** (Kaiser-Mayer-OlKin)

[3] MANU CARRICANO, FANNY POUJOL, **ANALYSE DE DONNEES AVEC SPSS, Collection** Synthex, PAIS, 2008, P57.

[4] عبد المجيد احمد محمد المالكي، مرجع سبق ذكره، ص6.

ومن أهم مخرجات التحليل العاملي والتي من شأنها تفسير المعلومات عن الظاهرة المدروسة كما يلي[1]:

- **الاشتراكات** Communalities:

- وهي عبارة عن مجموع إسهام المتغيرات في العوامل المشتقة ،وتعرف رياضيًا بأنها مجموع مربعات تشبعات المتغيرات بالعامل المشتق.أو يمكن التعبير عنها "إن اشتراكية المتغير هي مجموع مربعات تشبعات المتغير بالعوامل المستخلصة."[2]

- **تشبعات العامل** Factor Loading:

- فهي القيم التي تمثل مقادير الارتباطات بين المتغيرات الأصلية والعوامل المشتقة، وهي بهذا تمثل الأسس التي تحدد تبعية المتغير للعوامل المشتقة ،فكلما كبرت قيمة التشبع كان ذلك بمثابة دلالة على قرب التصاق المتغير بعامله.

- **قيم الجذور الكامنة** Eigenvalues:

- فهي قيم مربعات تشبعات كل متغير على كل عامل على حدة ،ويتحدد عدد العوامل المشتقة علـــى أساس قيم الجذور الكامنة والتي تزيد عن الواحد صحيح والتي تسمى بنقطة التوقـــف.أو أن يكـــون التباين المفسر بالعامل لا يقل عن 10%.

- **درجات العامل** :

- هي درجات معيارية تقيس مدى ارتباط الحالات المدروسة بالعوامل التابعة لها[3].

[1] أ.د. أحمد جارالله الجارالله، البيئة الحضرية لمدينة الجبيل الصناعية بالمملكة العربية السعودية ،ص9 ، أطلع عليه يوم 2010/04/03
http://www.kfupm.edu.sa/crp/Kuwaitconference/Papers/%C7%E1%C8%E4%C7%C1%20%C7%E1%CD%D6%D1%ED%20%E3%DA%CF%E1-5132.doc

[2] سعد زغلول بشير، **دليلك إلى البرنامج الإحصائي spss**، الإصدار العاشر، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، العراق، 2003، ص175.

[3] أ.د. أحمد جارالله الجارالله، مرجع سبق ذكره ،نفس الصفحة.

المبحث الثاني: الخطوات الأساسية لحل نموذج التحليل العاملي

لحل نموذج التحليل العاملي يتطلب إخضاع البيانات المتعلقة بالظاهرة قيد الدراسة إلى معالجة إحصائية، حتى تكون النتائج المحصل عليها في التحليل العاملي ذات دلالة علمية، ومن أهم مراحل لحل نموذج التحليل العاملي مرحلة إعداد ومعالجة البيانات الخام والتي تعتبر أساسية حيث أنها تقوم بإعطاء تجانس للمتغيرات ضمن العينة محل الدراسة وبإقصاء القيم الشاذة من التحليل ،وتأتي بعد ذلك عملية حل النموذج باستخدام برنامج *spss v17* .

المطلب الأول: إعداد البيانات للتحليل العاملي

ولمعالجة البيانات الخام ضمن الظاهرة المدروسة يمكن المرور بمرحلتين هما:

1 - **تهيئة مصفوفة البيانات:** في هذه المرحلة ترتب البيانات الخام أو المؤشرات المراد دراستها ومعالجتها بشكل مصفوفة تمثل صفوفها (والتي عددها n) مشاهدات العينة، وتمثل أعمدتها المتغيرات (والتي عددها p)

الجدول رقم (4-2) مصفوفة البيانات

المشاهدات	قيمة x_1	قيمة x_2	. . . .	قيمة x_p
1	x_{11}	x_{12}	. . . .	x_{1p}
2	x_{21}	x_{22}	. . . .	x_{2p}
.	.	.	. . . .	
.	.	.	. . . .	
.	.	.	. . . .	
n	x_{n1}	x_{n2}	. . . .	x_{np}

المصدر: محمد محسن سيد، **أسلوب التحليل العاملي في التخطيط والتنمية**، مصدر سبق ذكره،ص6.

2 – تحويل المتغيرات إلى الصيغة القياسية (المعيارية): ويتم تحويل جميع القيم قيم معيارية وهو ما يتطلبه التحليل العاملي[1] حيث يتميز التوزيع الطبيعي المعياري بما يلي[2]:

- المتوسط والوسيط والمنوال كلها تساوي الصفر.
- الانحراف المعياري محصور بين (+1,-1).
- أقصى نقطتي التوزيع تبعد عن المتوسط الحسابي بثلاثة انحرافات معيارية عن المتوسط من كـــل جهـــة (+3، -3) حيث 99.8 % من أفراد العينة توجد بين هاتين النقطتين.
- المنحنى متناظر حول المتوسط الحسابي المعياري الذي يساوي صفر.
- الانحراف المعياري (كل المساحة تحت المنحنى) يساوي واحد.

ويتم تحويل المتغيرات إلى الصيغة القياسية (المعيارية) بإتباع الصيغة التالية:

$$Z_i = \frac{X_i - \overline{X}}{\sigma}$$

حيث أن:

Z_i : الدرجة المعيارية.

X_i : الدرجة الخام التي نريد تحويلها.

σ : الانحراف المعياري للعينة.

$\overline{X}$: المتوسط الحسابي للعينة.

[1] أ.د.احمد بن جار الله الجار الله، م.بندر ب عبد الرحمن النعيم، مرجع سبق ذكره، ص10.

[2] د.عبد الكريم بوحفص،**الإحصاء المطبق في العلوم الاجتماعية والإنسانية**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2005،ص111.

الشكل رقم (4–2) شكل التوزيع الطبيعي

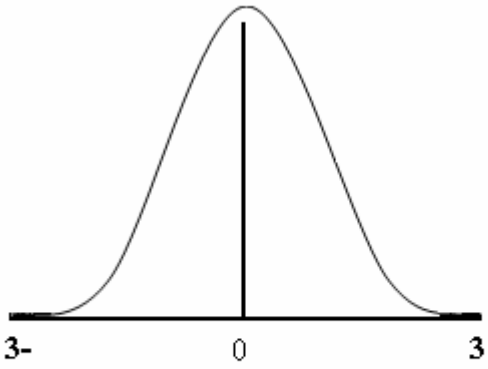

المصدر: Patrick Roger, **STATISTIQUE POUR LA GESTION**, édition, EMS, France,p61.

المطلب الثاني:طريقة العوامل الرئيسية لحل نموذج التحليل العاملي

لحل نموذج التحليل العاملي يجب أولا تكوين مصفوفة الارتباط وتوفير كل شروطها (معامل الارتباط، واختبار تجانس العينة) ومن مصفوفة الارتباط يتم حساب العوامل Factors وهناك أكثر من طريقة لاستخلاص هذه العوامل والطريقة الأكثر استعمالا هي طريقة العوامل الرئيسية.

تعد طريقة المكونات الأساسية التي التي وضعها هويتلنج Hottelling عام 1933 من أكثر طرق التحليل العاملي دقة وشيوعا حيث تتميز بدقة التشبعات وكذلك فإن كل عامل يستخرج أقصى كمية من التباين (أي أن مجموع مربعات تشبعات العامل تصل إلى أقصى رجة بالنسبة لكل عامل) ،كما أنها تؤدي إلى قدر ممكن من البواقي وتختزل مصفوفة الارتباطية إلى أقل عدد من العوامل المتعامدة[1].

"تعتبر طريقة التحليل إلى المركبات الأساسية إحدى طرق التحليل العاملي التي تسخدم لمعالجة البيانات الكمية وهي تهدف إلى تحليل البيانات الموجودة في فضاء متعدد الأبعاد في فضاء جزئي مولد بمحاور عامليه ...بعبارة أخرى فان هدف هذه الطريقة هو إيجاد متغيرات جديدة – غير مرتبطة خطيا فيما بينها – هي

[1] بحث مقدم بندوة البحث العلمي في المجالات الاجتماعية في الوطن العربي (1999) المنعقد من 5-6 ديسمبر - المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية - وزارة التعليم العالي - الجمهورية العربية السورية.

توليفات خطية من المتغيرات الأصلية المترابطة خطيا فيما بينها ،هذه العملية تتطلب جعل المحاور العاملية متعامدة فيما بينها والتباين المفسر بهذه المحاور اكبر ما يمكن"[1].

إن طريقة المكونات الأساسية Principal Components Method هي واحدة من أهم طرق التحليل العاملي وتأتي في مقدمة الطرق المستعملة في حل نموذج التحليل العاملي ويأتي مفهوم المكون الأساسي (أو العامل) كما يلي[2] :

1 - إن المكون الأساسي (أو العامل) هو عبارة عن تركيب خطي من متغيرات الاســـتجابة باعتبـــار أن لدينا p من متغيرات الاستجابة فان المكون الأساسي الأول يعبر عنه كما يلي:

$$\theta_1 = a_{11}X_1 + a_{21}X_2 + ... + a_{p1}X_p$$

حيث أن a_{ij} تمثل تشبعات Loading متغيرات الاستجابة بالعامل الأول ،أما المكون الأساسي الثاني فيعبر عنه كما يلي :

$$\theta_2 = a_{12}X_1 + a_{22}X_2 + ... + a_{p2}X_p$$

2 - إن المكون الأول له أكبر تباين Variance يفسر أكبر نسبة مـــن هيكـــل التباينـــات لمـــتغيرات الاستجابة) يليه المكون الأساسي الثاني وهكذا إلى آخر المكونات الأساسية.

3 - بعد استخراج العوامل الأساسية المفسرة للظاهرة يمكن استعمال عملية تدوير المحاور لتحسين الحل الأولي .وتعتبر عملية تدوير المحاور طريقة رياضية الهدف منها هو التأكد من أن نتائج مخرجات التحليل العاملي لا تتغير فيما لو أعيد استخدام الأسلوب على نفس المتغيرات ضمن الظاهرة المدروسة،كما أنها تسمح لنا بإظهار عوامل جديدة تضم أكبر عدد من المتغيرات تقودنا نحو تفسير أحسن لهذه للعوامل[3].

[1] كماسي محمد الأمين ،دادن عبد الغني ،تحليل النفقات في الميزانية العامة للدولة باستخدام أسلوب التحليل إلى مركبات الأساسية (حالة الجزائر في الفترة الممتدة بين 1970-2000 ،**مجلة الباحث**،جامعة ورقلة،العدد 01 ،2002 ،ص.ص 70-81.http://www.luedld.net/rcweb / .

[2] سعد زغلول بشير، **دليلك إلى البرنامج الإحصائي spss**، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، العراق، 2003، 170.

[3] P.Pierre DAGNELIE, **ANALYSE STATISTIQUE A PLUSIEURS VARIABLES**, LES PRESSES AGRONOMIQUES DE GEMBLOUX, PARIS, 1975, p212.

الشكل رقم (4–3) عملية تدوير المحاور

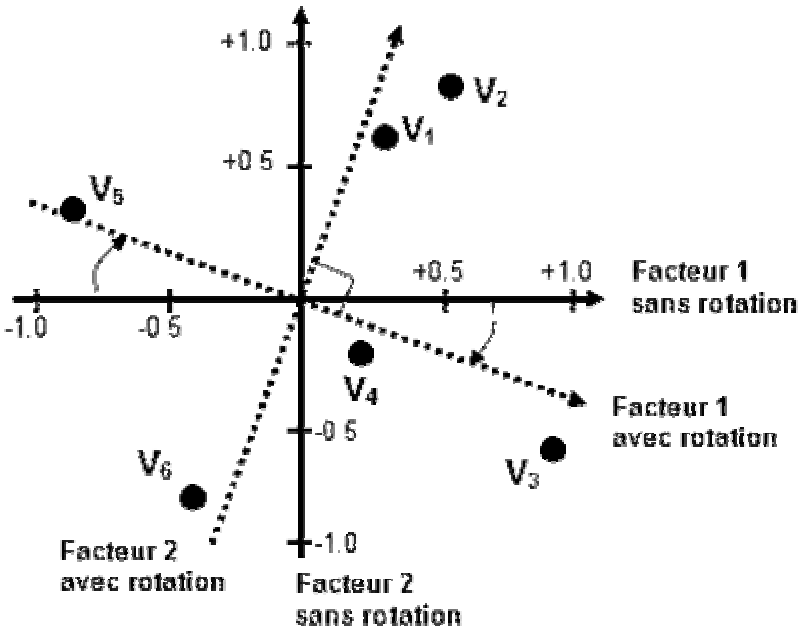

المصدر:

http://pages.usherbrooke.ca/spss/pages/analyses-d-interdependance/analyse-en-composantes-principales.php (21/10/2009)

يتم تدوير المتغيرات بعدة أساليب من بينها الأسلوب الشائع الاستعمال وهو أسلوب فارماكس (varimax) للتدوير لأنه يؤدي إلى مضاعفة مجموعة التباين لمربعات العوامل ،حيث يصبح لكل متغير تشبع واحد عال على أحد العوامل ومنخفض على العامل الأخر.

ويتميز أسلوب التدوير المتعامد Varimax Rotationبأنه أسلوب رياضي بسيط ،حيث أن العلاقة بين أي عاملين تكون متعامدة ويمكن تمثيل ذلك كما في الشكل (4–3) يلتقيان في نقطة الصفر بزاوية 90 درجة وبشكل ثابت لا يتغير عند إجراء الدراسة وتكرارها ،ويرجع الفضل إلى هذا الأسلوب إلى العالم Kaiser عام 1958[1].وتتقبل طريقة الفاريماكس فكرة البناء البسيط مع الاحتفاظ بالتعامد بين العوامل، ويميل أغلب الباحثون لاستخدام هذه الطريقة التي تؤدي إلى أفضل الحلول التي تستوفي خصائص البناء البسيط[2].

[1] رياض فرحان حسن علاونة،مرجع سبق ذكره 04،ص153.

[2] بحث مقدم بندوة البحث العلمي في المجالات الاجتماعية في الوطن العربي (1999) المنعقد من 5-6 ديسمبر - المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية - وزارة التعليم العالي - الجمهورية العربية السورية.

كما هناك عدة أساليب للتدوير منها التدوير المائل Optique Rotation وسمي كذلك كون الزاوية بين المحاور حادة ولا تصل إلى 90 درجة عند تكرار عملية التدوير وهي أقل شهرة من التدوير العمودي[1].

المطلب الثالث:برنامج *spss* لحل نموذج التحليل العاملي طريقة العوامل الرئيسية

يقوم الإحصاء الاستقرائي بمعالجة المعطيات وتحويلها إلى بيانات ذات دلالة معنوية يمكن الاعتماد عليها في التحليل الظاهرة المدروسة، وبناء نتائج يمكن تعميمها، لأنه يبحث في استقراء النتائج واتخاذ القرارات وبرنامج *spss*[2] يركز على هذا الفرع من الإحصاء[3] .

وكذلك "يعتبر نظام *spss* من الأنظمة المتطورة والهامة التي يمكن استخدامها في تطبيقات كثيرة ومن ضمنها التطبيقات الإحصائية"[4].ويتم معالجة البيانات في الحاسب الآلي باستخدام برنامج *spss* حيث أنه أكثر شيوعا وتطبيقا من غيره من الأنظمة في مجال جغرافية المدن[5].

"البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (*spss*) من أكثر البرامج الإحصائية شيوعا ويستخدم في تحليل المسوحات الإحصائية ابتدءًا من مرحلة تفريغ البيانات وحتى مرحلة اختبار الفرضيات وتلخيص النتائج"[6]،ويوجد عدة برامج إحصائية لحل نموذج التحليل العاملي إلا أن برنامج *spss* يصدر الأولوية في برامج الأخرى حيث أنه يتميز بالسهولة في إدخال البيانات وطرق معالجتها ،وبالنسبة لتطبيق التحليل العاملي فهو يعطينا مخرجات على شكل جداول تسهل عملية التحليل والتعليق من بينها :

1 - جدول التباين المفسر والذي يعطينا نسبة التباين المفسر للظاهرة المدروسة (قبل وبعد عملية التدوير).
2 - الرسم البياني The Factor Scee Plot لركام الجذور التخيلية Eigenvalues وهو يسمح لنا بتوضيح شكل مخطط للجذور التخيلية لكل عامل تم استخلاصه،حيث يتم الاحتفاظ بالعوامل الـــتي تفوق جذر تخيلي واحد (1).

[1] رياض فرحان حسن علاونة،مرجع سبق ذكره ،ص153.
[2] وتعني كلمة SPSS (Statistical Package for Social Science)
[3] محمد خير، **أساليب التحليل الإحصائي باستخدام برمجية spss**، الطبعة الأولى، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص19.
[4] أ.د.محمد صبحي أبو صالح، أ.د.عدنان محمد عوض،**مقدمة في الإحصاء (مبادئ وتحليل باستخدام spss)**،طبعة أولى ،دار السيرة للنشر و التوزيع ،عمان،الأردن،2004،ص34.
[5] رياض فرحان حسن علاونة، مرجع سبق ذكره ،ص151.
[6] د.مصطفى بابكر،تطبيقات باستخدام برنامج spss، أطلع عليه يوم (5/9/2009) http://www.arab-api.org/course16/pdf/Ex1.pdf

3 - جدول مصفوفة الارتباط ما بين المتغيرات. Corrélation Matrix وهي تسمح لنا بإعطائنا قيمة المحدد التي يشترط في التحليل العاملي أن يكون يختلف عن الصفر.

4 - جدول اختبار تجانس العينة (KMO)، حيث ينبغي أن يكون يكون محصورة بين (0.3 و 0.7) زيادة إلى اختبار Bartlett ، والذي يجب أن يكون أقل أو يساوي 0.05.

5 - جدول قيم تشبعات المتغيرات على العوامل المشتقة.ومدى التصاق المتغيرات ودرجة مساهمة هـــذه المتغيرات في تفسير العوامل المستخلصة من التحليل.

6 - مصفوفة العناصر المدورة Rotated Component Matrix والغاية من هذه المصفوفة التأكد من النتائج ذاتها بعد عملية تدوير المحاور، أي ظهور نفس عدد العوامل المفسرة المستخلصة من معالجـــة المتغيرات ضمن الظاهرة محل الدراسة.

خلاصة:

بعد ما تطرقنا إلى المراحل الأساسية لصناعة نموذج التحليل العاملي وخاصة طريقة العوامل الأساسية لحل النموذج، وكيفية استخلاص العوامل الممثلة والمفسرة للظاهرة قيد الدراسة، يجدر الذكر أن هذه المراحل يجب التقيد بها والتحقق من الشروط الذي وضعها الاحصائين حتى تكون هناك دراسة يمكن الاعتماد عليها في عملية التحليل وبناء عليها استقراء يمكن تعميمه فيما بعد على المجتمع الذي أُخذت منه العينة، كما يجب ذكر بعض التنبيهات التي تأخذ بعين الاعتبار عند استخدام أسلوب التحليل العاملي يمكن ذكرها كما يلي :

1. النتائج المحصل عليها من أسلوب التحليل العاملي تعتمد بالدرجة الأولى على البيانات التي يتم إدخالها من قبل الباحث.من هنا يجب على الباحث تزويد النموذج ببيانات من شأنها المساعدة في عملية تفسير مخرجات هذا الأسلوب.
2. كما يجب احترام الاختبارات للعينة محل الدراسة (شروط التحليل العاملي).إذ يجب إخضاعها للشروط الذي ذكرناها في هذا الفصل، حيث أن العينة هي التي تمثل المجتمع ومنها يمكن استقراء النتائج وتعميمها فيجب أن تمثل المجتمع أحسن تمثيل.
3. يجب تزويد النموذج بالمؤشرات التي تعكس الأهداف التي نرجو تحقيقها أي أن تكون المعلومات ذات دلالة للدراسة محل البحث، ومن هنا يستلزم الباحث التعامل مع هذه الأساليب التحليلية بصورة دقيقة وموضوعية.

تمهـــيد:

إن محاولة تطبيق أسلوب التحليل العاملي كأسلوب كمي على مؤشرات التنمية الاقتصادية المحلية (ولاية سعيدة)، بهدف تصنيف بلديات ولاية سعيدة يندرج في مرحلتين أساسيين. المرحلة الأولى يتم فيها جمع ومعالجة المعلومات حول مؤشرات التنمية الاقتصادية المحلية للمنطقة الجغرافية (ولاية سعيدة)، والتي تضم 16 بلدية مع مؤشراتها التنموية والتي عددها 102 متغير (مؤشر تنموي)، حتى تتوافق ومستلزمات نموذج التحليل العاملي، وهي معالجة إحصائية الهدف منها إبعاد القيم الشاذة والمتطرفة بتحويلها إلى قيم معيارية (قياسية) لحل مشكلة وحدات القياس غير المتجانسة بين المتغيرات ،ومن ثم إدخال البيانات إلى البرنامج الإحصائي *spss v.17*.

أما المرحلة الثانية فيتم فيه تحليل مخرجات نموذج أسلوب التحليل العاملي، ومحاولة تفسيرها والخروج بخريطة يمكن تصنيف على أساسها مختلف المناطق (البلديات) وفق خصائصها الاقتصادية والديمغرافية والعمرانية.ومساعدة متخذ القرار على مستوى الجماعات المحلية على بناء استراتيجيات أو تدعيم ببرامج تنموية حسب خصائص كل منطقة (بلدية) واحتياجاتها المحلية وترشيد استغلال مواردها الطبيعية والبشرية وعدم تعطيلها.

وعلى هذا الأساس قمنا بتقسيم الفصل إلى مبحثين :

- **المبحث الأول**: جمع ومعالجة بيانات التنمية الاقتصادية المحلية لولاية سعيدة.
- **المبحث الثاني**: تحليل مخرجات التحليل العاملي باستخدام برنامج *spss v.17*

المبحث الأول: جمع ومعالجة بيانات التنمية الاقتصادية المحلية لولاية سعيدة

تُعتبر عملية جمع ومعالجة البيانات المختلفة العمرانية والاقتصادية والديمغرافية أهم المراحل في عملية استخدام التحليل العاملي، لدى يجب التعامل معها بموضوعية، عن طريق تصحيح وتدقيق هذه المعلومات، حيث أن إنشاء قاعدة بيانات تخص مؤشرات التنموية لكل بلدية وفق خصائصها التنموية من شأنه المساعدة بفعالية في عملية التخطيط لتنمية اقتصادية محلية ملائمة ،وتفعيلها على أرض الواقع مع اختيار العينة المناسبة والممثلة للمجتمع يقودنا نحو عملية استقراء صحيحة وموضوعية.

المطلب الأول:تعريف مجتمع البحث

تُعتبر ولاية سعيدة حلقة وصل بين ولايات الشمال والجنوب، لدى تعتبر أحد المراكز الإستراتيجية ضد زحف الرمال ،كما أنها تمتلك شبكة مواصلات مهمة مع الولايات الأخرى (طريق وطني : رقم 06،رقم 92 ،رقم 94) وشبكة سكك حديدية ابتداء من المحمدية مرور بولاية سعيدة إلى ولاية بشار.كما أنها بوابة للوصول إلى مناء وهران ومستغانم ،بني صاف ، غزوات.

الجدول رقم (5-1) التعريف بولاية سعيدة

المساحة	6765.40 كلم^2
عدد السكان (نهاية 2008)	331418
معدل النمو السنوي لمتوسط السكان	1.60
كثافة السكانية في كم^2	48.99
الولايات المجاورة	معسكر،سيدي بلعباس،تيارت،البيض
عدد الدوائر	06
عدد البلديات	16

المصدر: التقرير الإحصائي لولاية سعيدة 2008، وزارة المالية (مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية).

ويعتبرها المخطط الجهوي للتهيئة الإقليمية (SRAT)[1] مركز وسطي لالتقاء ولايات الغرب.وتمتلك مساحة من الغابات مهمة مع ولاية سيدي بلعباس وولاية تلمسان وتغطى مساحات الغابات للولاية حوالي 156401 هكتار،ومنطقة رعوية تقدر 120000 هكتار منها 29000 هكتار مساحات مائية.

مجتمع المطبق عليه الدراسة هو جميع بلديات ولاية سعيدة وعددها (16) بلدية، وبدون استثناء، وبـ 102 مؤشر تنموي لهذه البلديات. وتمثل خصائص عمرانية اقتصادية والديمغرافية والبنية التحتية والمرافق العامة التي من شأنها تسهيل أو المساعدة بقيام تنمية اقتصادية محلية.

الشكل رقم (5-1) خريطة ولاية سعيدة

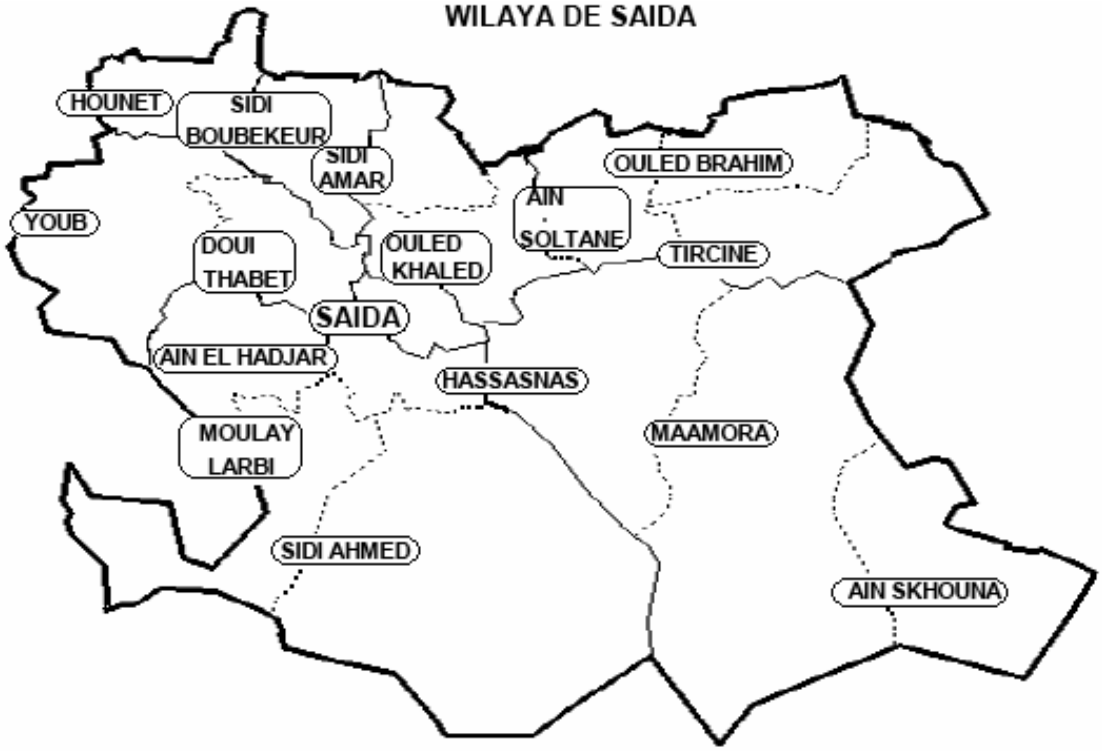

المصدر: التقرير الإحصائي لولاية سعيدة 2008، وزارة المالية (مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية).

[1] **SRAT :** Schémas Régionaux d'Aménagement du Territoire.

المطلب الثاني:المتغيرات الداخلة بالدراسة

حتى يتسنى الخروج بخريطة تبرز لنا مناطق تركيز الأنشطة عبر البلديات وإيجاد كذلك المناطق الأقل جذبا للأنشطة والاستثمارات وهذا مايؤدي بصورة واضحة إلى تفاوت في توفير الخدمات وتزايد التباين بين مختلف المناطق (البلديات) ،من هذا المنطلق يجب توظيف في هذا التحليل مؤشرات تنموية تمثل أحسن تمثيل لخصائص كل منطقة (بلدية) آخذة في الاعتبار ضعف وقوة هذه المؤشرات التنموية .

ويمكن تقسيم المعلومات الداخلة بالدراسة إلى أربعة أنواع من المؤشرات التنموية وهي موزعة كالأتي:

1. **الخصائص الديمغرافية:**

وتتمثل في (عدد السكان ومعدل النمو وكذلك نسبة سكان الحضر وسكان الريف...)

2. **الخصائص الاقتصادية:**

وتتمثل في: (العاملين بالصناعات، العاملين بالخدمات، العاملين بالصحة، العاملين بالتعليم والإدارة...)

3. **الخصائص العمرانية:**

وتندرج تحتها الخصائص الطبيعية وتتمثل في :(المساحات الإجمالية للبلديات، المساحات المستعملة للزراعة،وللرعي ، الغابات ،مساحات مسقية...)

4. **البنية التحتية والمرافق العامة والخدمات الاجتماعية:**

وتشمل (الطرق والموصلات، شبكات الماء والكهرباء والهاتف، الخدمات الاجتماعية مثل الخدمات الصحية والتعليمية.

الجدول رقم (5-2) المتغيرات الداخلة بالدراسة

المتغيرات			السكان				التشغيل			الفلاحة											
							تشغيل الشباب في القطاعات			الأراضي والمساحات							الإنتاج الحيواني عدد الرؤوس			
			نتائج الأولية للاحصاء السكاني 2008	معدل النمو (%) 08/98	تقدير عدد سكان الحضر 2008/12/31	تقدير عدد سكان الريف 2008/12/31	الصناعة	الخدمات	الإدارة	المساحة المستعملة للزراعة	مساحات للمرعى (هكتار)	الغابات (هكتار)	مساحة إجمالية (هكتار)	مساحة مسقية (هكتار)	عدد مسارات زراعية	طول المسارات الزراعية (كلم)	بقر	خروف	ماعز	خيول
الترميز			V1	V2	V3	V4	V5	V6	V7	V8	V9	V10	V11	V12	V13	V14	V15	V16	V17	V18
البلديات	سعيدة	c1	125529	0,88	123625	3240	98	3232	1618	5176	1741	411	7580	62	6	14	245	5000	170	96
	ذوي ثابت	c2	5179	1,87	0	5234	0	489	13	10372	156	8749	21690	321	5	23	372	21920	2150	104
	عين الحجر	c3	28670	2,97	21144	7831	9	1036	517	23346	207	18002	41730	306	2	4	2187	32000	350	145
	أولاد خالد	c4	30632	4,77	23077	7881	11	582	291	14101	220	5933	20720	790	2	9	450	12500	500	150
	مولاي العربي	c5	11079	0,62	7702	3495	0	539	6	36631	7387	4661	42370	213	4	35	577	34000	250	115
	يوب	c6	17316	1,26	13532	3968	0	1974	11	21198	1084	11202	44310	400	6	14	144	29387	1925	30
	هونت	c7	4767	1,55	0	4818	0	643	5	14958	503	4011	17610	129	4	15	150	17880	2302	80
	سيدي اعمر	c8	8983	2,56	4305	4774	0	693	21	8223	250	5553	16780	656	4	21	372	10280	4200	26
	سيدي بوبكر	c9	19356	1,25	14906	4656	0	1106	21	16560	300	7986	24470	907	5	20	288	12000	3100	170
	حساسنة	c10	13144	2,36	9499	3785	21	589	299	35729	20	21314	57950	40	1	21	915	52805	6539	310
	معمورة	c11	7118	2,96	4175	3019	0	408	11	83903	48431	16279	121650	40	1	10	879	42298	12820	90
	سيدي أحمد	c12	14603	1,84	0	14758	0	391	7	115863	73806	9635	125730	307	6	16	1242	89000	300	164
	عين السخونة	c13	7649	2,99	4323	3407	0	473	6	29243	26230	7261	40440	557	2	5	593	27230	4324	100
	أولاد ابراهيم	c14	19710	0,7	13562	6358	0	958	31	14060	981	11570	25350	1121	8	15	837	22300	1765	165
	ترسين	c15	7329	1,54	0	7407	0	369	3	27532	1836	14662	42140	1156	8	10	1278	24200	2725	220
	عين السلطان	c16	6865	1,64	0	6938	0	473	5	14374	175	9172	25920	1255	3	26	951	15600	1580	275

الطاقة					المياه									تقسيم استغلال الأراضي الفلاحية			الإنتاج االفلاحي (QX)				ادراة شؤون موظفين قطاع الفلاحي		
الغاز		الكهرباء			مياه			الماء الصالح للشرب															
المعدل الإجمالي للتوصيل بالغاز	عدد المشتركين	المشتركين	المعدل الإجمالي للتوصيل بالكهرباء	عدد القرى غير الموصلة بالكهرباء	الصرف الصحي ML	شبكة الاحتياط من الماء الصالح للشرب ML	الإستهلاك M3/j	الكمية المعطاة (L/J/hab)	طاقة التخزين M3	عدد مخازن مياه	عدد المهندسون الزراعيون	عدد البيطرية	عدد مؤطرين قطاع الزراعة	كرم	الأشجار المثمرة	سوق البستنة (بطاطا ،طماطم،ثوم،الخ)	حبوب	خاص	استغلال جماعي (هكتار)	استغلال فردي (هكتار)
V39	V38	V37	V36	V35	V34	V33	V32	V31	V30	V29	V28	V27	V26	V25	V24	V23	V22	V21	V20	V19
80,48	20641	2	97,76	25648	157081	483702	25000	160	47100	16	10	8	20	0	382	9840	164	1968	1080	179
26,21	233	6	86,67	826	11127	6810	200	139	1120	6	0	0	1	2700	8600	14675	2580	5212	4512	462
30,71	1473	9	95,9	4796	37050	81175	2026	126	33565	12	4	4	4	800	1296	25940	3892	8856	10843	1821
40,82	1900	7	96,01	4655	36189	60113	3039	122	4350	14	4	3	4	920	13300	26365	5060	8974	5479	1678
63,7	1167	6	86,78	1832	32899	37184	363	126	1100	6	0	0	2	300	332	30930	3638	10869	8765	10800
59,03	1889	13	94,03	3200	53100	60995	585	85	2550	10	2	3	4	1300	12200	10436	2820	4690	8360	8645
84,43	819	6	83,98	970	10637	21000	432	150	900	3	0	0	1	220	7800	10510	0	9704	4192	377
46	720	5	91,9	1566	16999	11728	267	56	1400	5	0	0	2	2100	17000	29220	1230	2414	2753	315
36,7	1118	8	85,18	3046	38259	42290	680	67	2400	6	0	1	1	1100	13600	46765	815	10538	7109	648
30,71	1163	14	86,17	2182	21219	63000	1290	167	2350	18	3	4	3	680	820	9200	20530	27463	6834	2323
67,81	672	18	90,17	991	13133	30176	340	112	1450	8	3	0	1	0	0	0	6250	25315	0	1303
27,29	520	26	83,51	1906	24126	55000	322	85	1750	9	0	0	2	400	620	40350	8926	28472	4910	8708
32,66	400	3	86,47	1093	17970	21000	1209	160	1000	9	0	0	1	0	0	0	0	2813	0	2577
51,12	1881	5	86,46	3468	44156	61097	1400	50	1800	10	1	3	5	640	8000	117647	6057	5289	6044	2000
35,26	287	6	92,29	814	12610	31055	350	67	550	6	0	0	1	0	1700	99420	5679	22037	3411	305
44,1	445	15	87,28	1009	23036	29045	650	62	1150	10	0	0	1	780	4740	88350	10434	8370	5155	959

الحماية الاجتماعية	الصحة				التعليم																	
					محو الأمية		التعليم المتوسط										التعليم الابتدائي					
عدد المعاقين	عدد أطباء قطاع عمومي وخاص	عدد الممرضين	عدد قاعات الإسعافات الأولية	عدد صيدليات (أشخاص خاص و عام)	عدد الأميين إناث	عدد الأميين ذكور	معدل النجاح شهادة التعليم المتوسط	تلاميذ / الأساتذة	عدد النساء منهم	عدد الإجمالي للأساتذة	عدد تارك الدراسة أو مقصى	عدد مكرر السنة الرابعة متوسط	عدد البنات منهم	مجموع التلاميذ	عدد المخابر	طاقة الاستيعاب	عدد المتوسطات	نسبة تلميذ/معلم	عدد مكررين السنة	عدد المطاعم	عدد القاعات الدراسة	عدد المدارس	عدد التلاميذ
V63	V62	V61	V60	V59	V58	V57	V56	V55	V54	V53	V52	V51	V50	V49	V48	V47	V46	V45	V44	V43	V42	V41	V40
3459	37	7	501	108	14721	8187	74,49	22,16	307	518	498	216	5698	11477	31	10240	15	23,92	175	7	589	47	1641
114	0	4	4	2	1201	825	82,46	19,44	11	18	13	4	162	350	2	360	1	19,61	10	3	30	9	41
368	4	3	18	10	4158	2755	46,6	22,79	72	136	232	65	1529	3100	9	2920	5	25,67	51	6	115	16	283
262	4	7	11	7	3489	2312	77,17	23,88	52	107	112	27	1218	2555	9	2720	4	23,75	43	9	137	20	311
119	1	3	5	6	2279	1385	50,26	23,71	27	51	38	42	490	1209	4	1160	2	21,56	15	5	60	8	111
166	3	3	29	7	2675	1565	65,26	22,69	32	71	91	43	799	1611	6	2000	3	19,7	21	6	84	15	209
119	1	2	8	1	1192	582	80	21,45	12	20	9	4	212	429	2	360	1	17,43	7	3	39	5	33
184	1	2	5	3	1479	820	77,78	17,21	17	42	39	6	327	723	4	1320	3	16,73	28	7	59	7	90
207	5	3	23	6	3594	2113	47,37	22,33	31	81	113	67	909	1809	6	1760	3	23,69	87	5	83	16	192
120	3	3	79	11	2231	1653	62,56	23,92	27	52	89	40	581	1244	4	1320	2	23,96	23	3	67	11	129
77	0	1	5	1	1252	962	58,77	24,7	12	23	23	31	268	568	2	360	1	24,39	14	3	33	3	74
72	1	6	8	4	3096	2470	52,23	23,33	17	39	30	46	431	910	2	600	1	22,58	54	9	75	9	75
224	0	1	21	3	1030	727	59,26	23,35	13	31	2	19	334	724	2	960	2	22,73	20	3	37	4	53
104	4	6	67	10	3890	2667	73,94	21,86	40	87	107	36	806	1902	8	1920	4	23,66	53	9	94	12	205
92	0	5	6	2	1901	1705	42,34	22,81	6	21	32	27	168	479	2	360	1	18,19	21	6	36	7	24
121	1	5	11	1	1721	1170	82,61	22,67	7	18	39	3	198	408	2	360	1	20,97	25	5	37	10	81

الأشغال العمومية					النقل		البريد والموصلات								التجارة							معدل تغطية الاجتماعية
طرق ولائية (كلم)	طريق وطني (كلم)	المسافة الإجمالية للطرق البلدية (كلم)	طرق بلدية مغطاة (كلم)	عدد طرق بلدية (قروية)	طاقة (طن)	عدد مركبات النقل	نقل المدرسي 2008	عدد هواتف عمومية	عدد شبابيك المتوفرة	عدد مكاتب البريد	عمال في مراكز البريد	كثافة خط هاتف / 100 ساكن	طاقة في الخطوط	عدد خطوط الهاتفية الموصولة	السوق الأسبوعية	عدد تجار نشاط الخدمات (شخص معنوي)	عدد تجار نشاط الإنتاج الصناعي (شخص معنوي)	عدد تجار نشاط الخدمات (شخص مادي)	عدد تجار نشاط الإنتاج صناعي (شخص مادي)	عدد التجار غذائية (مواد	عدد الإجمالي تجار التجزئة	
V86	V85	V84	V83	V82	V81	V80	V79	V78	V77	V76	V75	V74	V73	V72	V71	V70	V69	V68	V67	V66	V65	V64
0	24,02	20,5	16	6	2295,1	280	4	202	49	10	408	16,62	25120	21090	2	90	133	1671	1121	1625	3476	61,48
44	15	10,6	6,6	2	125,8	17	4	2	1	1	1	3,27	512	171	0	1	0	30	16	15	26	61,48
68,9	21,54	28,8	15	7	370	50	5	18	7	3	6	7,05	2560	2043	0	13	29	234	233	252	414	94,63
44,9	31	16,3	7,8	6	29,6	34	6	21	10	4	8	6,35	2560	1965	0	18	22	271	212	215	345	81,67
14,5	29,5	24,2	16	4	74	10	6	5	3	1	4	4,46	512	499	1	2	1	61	31	66	112	86,75
47,4	50,93	21,7	22	2	177,6	24	6	10	8	4	9	12,41	3048	2172	1	3	1	106	115	129	212	68,17
39,5	0	32,2	16	5	14,8	2	5	3	1	1	1	4,5	512	217	0	1	0	9	30	32	49	95,92
6	15	11,35	11	3	37	5	5	8	5	2	4	4,75	1024	431	0	2	5	59	37	56	74	99,03
40,3	8	38,65	27	8	185	25	5	5	5	2	5	4,21	1024	824	1	2	2	103	61	153	279	98,14
68,3	34	55,3	39	11	140,6	19	4	11	4	2	6	10,86	1512	1443	0	1	8	76	45	92	152	94,61
19,8	28	117,3	41	9	22,2	3	9	0	3	1	2	4,14	512	298	0	0	1	24	26	25	50	86,61
61,2	33	58,5	29	6	59,2	8	4	4	2	1	3	8,56	1512	1263	1	3	6	50	47	77	109	97,35
0	44,43	74,1	26	7	14,8	2	7	0	5	2	4	4,08	512	315	1	0	1	23	6	33	48	86,17
47	27,5	31,2	24	5	503,2	68	7	5	7	3	7	17,04	3512	3394	1	6	11	167	178	118	218	89,97
70	4	85,8	43	10	22,2	3	4	0	1	1	1	1,46	512	108	0	2	3	36	36	14	18	94,38
40,1	35,94	31,7	10	7	22,2	3	4	3	1	1	1	1,82	256	126	0	0	0	0	18	20	566	91,21

	مسارات (كلم)	V87	5	4	13,5	8,5	8,5	0	16,6	0	11,4	15,9	76,5	30	48,1	7	42,5	21,5
السياحة الدينية	معالم الأثرية	V88	8	0	2	1	0	1	0	1	0	0	0	0	1	0	0	2
الشؤون الدينية	عدد المساجد	V89	24	3	7	6	5	7	4	4	7	3	2	4	3	10	4	4
	عدد المدارس القرءانية	V90	24	3	7	6	5	7	4	4	7	3	2	4	3	21	4	4
السكن	عدد تسليم المساكن الحضرية	V91	500	0	0	0	0	0	0	50	0	70	0	0	0	30	0	0
	عدد تسليم المساكن الريفية	V92	47	25	104	49	29	32	31	42	52	55	12	17	2	35	32	38
الإدارة المحلية	موظفين المجلس الشعبي البلدي لديهم تعليم ثانوي	V93	5	1	1	2	0	0	2	2	4	0	0	0	2	3	2	0
	عدد الموظفين الإجمالي	V94	668	67	99	126	58	123	48	53	100	48	40	81	28	70	37	50
	موظفين المجلس الشعبي البلدي لديهم شهادة تعليم العالي	V95	38	3	4	5	2	12	3	3	5	3	3	3	2	2	1	3
البيئة	عدد أماكن تفريغ برية	V96	34	1	2	2	2	2	1	5	0	1	1	1	1	2	1	1
	عدد أماكن مهيأة للبيئة	V97	3	0	1	3	2	2	2	4	3	1	1	0	3	5	1	3
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	عدد المؤسسات المصغرة TPE	V98	1744	14	151	154	20	69	14	28	37	48	15	22	12	114	13	8
	عدد المؤسسات الصغيرة PE	V99	99	0	16	13	0	3	4	3	1	4	3	2	0	9	1	3
	عدد المؤسسات المتوسطة ME	V100	23	0	2	2	0	0	0	1	1	1	0	2	0	0	0	0
	قائمة الحرفيين المسجلين	V101	698	20	108	106	22	19	8	24	75	44	13	23	15	43	15	10
الحماية المدنية	عدد وحدات الحماية المدنية	V102	2	0	1	0	0	1	0	0	1	0	0	0	0	1	0	0

المصدر: من تجميع الباحث بالاعتماد على:

- التقرير الإحصائي لولاية سعيدة 2008 ، وزارة المالية (مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية).
- النشرية الولائية للمعلومات الاقتصادية لولاية سعيدة، العدد 04، ديسمبر 2008، سعيدة،وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.

المطلب الثالث:شروط صحة نموذج التحليل العاملي

بعد ترميز المتغيرات الداخلة في الدراسة و تهيئة مصفوفة البيانات قمنا بإدخالها في برنامج *spss v.17* للقيام بعملية حل نموذج التحليل العاملي ، وقبل ظهور النتائج قمنا بالاختبارات المشروطة في صحة استخدام التحليل العاملي أي إخضاع مصفوفة معاملات الارتباط للاختبارات الثلاثة المشروطة وكانت كالتالي:

1. بالنسبة لمعامل الارتباط Determinant = 2,01E-022 ومن هنا فهو يختلف عن الصفر أي تحقق الشرط الأول .
2. درجة تجانس العينة وتقديرها باختبار Kaiser – Mayer -Olkin (KMO) وهي تساوي 0.7 وتعتبر درجة كافية لأنها تحقق الشرط حيث أنها محصورة بين (0.3 و 0.7)
3. والاختبار الثالث وهو أن تكون مصفوفة معاملات الارتباط مختلفة عن مصفوفة الوحدة وهم ما يعبر عنه باختبار Bartlett دلا وهو يساوي 0.000

الجدول رقم (5–3) اختبار درجة تجانس العينة (KMO) واختبارBartlett

KMO and Bartlett's Test

Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.		,705
Bartlett's Test of Sphericity	Approx. Chi-Square	4737,969
	df	120
	Sig.	,000

المصدر: ملحق مخرجات برنامج *spss v.17*

فحسب الشروط الأساسية لاختبار مصفوفة معاملات الارتباط يمكننا الانتقال إلى المرحلة التالية و متابعة حل النموذج و استقراء مخرجات برنامج *spss v.17*

المبحث الثاني: تحليل مخرجات التحليل العاملي باستخدام برنامج *spss v.17*

يُعد برنامج *spss v.17* من أهم البرامج الإحصائية المستعملة في تحليل قاعدة البيانات فهو يُوفر عدة مزايا للباحث ،حيث يمكن التعامل معه بسهولة في تطبيقاته ،كما أنه يوفر معظم الأدوات الإحصائية المطلوبة في عملية التحليل، فهو البرنامج أكثر استعمالا في حل نموذج التحليل العاملي (طريقة المكونات الأساسية). ومن أهم مخرجات التحليل العاملي نجد جدول التباين المفسر ،وجدول التوزيعات المعيارية للعوامل المشتقة، قيم تشبع المتغيرات على هذه العوامل.

المطلب الأول: جدول التباين المفسر

الجدول رقم (5-4) قيم الجذور الكامنة والنسب المفسرة والتراكمية للعوامل المشتقة

العوامل	بعد التدوير			قبل التدوير		
	التراكم	التفسير %	الجذور الكامنة	التراكم	التفسير %	الجذور الكامنة
العامل 1	35,552	35,552	5,688	72,462	72,462	11,594
العامل 2	68,831	33,279	5,325	84,943	12,481	1,997
العامل 3	94,562	25,731	4,117	94,562	9,618	1,539

المصدر:ملحق مخرجات برنامج *spss v.17*

بعد القيام بعملية تدوير المحاور حيث أن الهدف من هذه الأخيرة كما أشرنا في الفصل الرابع هو التأكد من أن النتائج المحصل عليها بطريقة التحليل العاملي والمكونات الأساسية لا تتغير فيما لو أعيد استخدام الأسلوب على نفس المتغيرات ضمن الظاهرة المعينة[1].

وتشير النتائج النهائية المستخلصة من مخرجات برنامج *spss v.17* إلى هناك ثلاثة عوامل أساسية تتحكم في الظاهرة المدروسة (مؤشرات التنمية المحلية الاقتصادية لبلديات ولاية سعيدة) وتفسر ما نسبته 94.562 % من إجمالي التباين ، وهذا يعني أسلوب التحليل العاملي قام باختزال العلاقة بين المتغيرات إلى

[1] محمد محسن سيد، **أسلوب التحليل العاملي في التخطيط والتنمية**، مرجع سبق ذكره، ص11.

عوامل أساسية تتحكم في الظاهرة قيد الدراسة أي هناك ثلاث عوامل تُصنف من خلالها البلديات الداخلة في الدراسة مع خصائصها التنموية والتي عددها 102 متغير (مؤشر تنموي).

وحسب ترتيب العوامل المستخرجة من التحليل بعد عملية تدوير المحاور يُعتبر العامل الأول هو أهم العوامل المشتقة من نسب التفسير ،حيث فسر بعد عملية التدوير ما نسبته 35.5 % من المعلومات التي اشتملت عليها المتغيرات وفسر العامل الثاني 33.2 % والعامل الثالث فسر 25.7 .%

المطلب الثاني:تحليل العوامل المستخرجة من التحليل العاملي

الجدول رقم (5-5) توزيع الدرجات المعيارية للعوامل المشتقة

البلديات	بعد تدوير المحاور			قبل عملية التدوير		
	العوامل			العوامل		
	3	2	1	3	2	1
عين السلطان		0,95				0,787
ترسين		0,907				0,811
أولاد إبراهيم		0,901			0,526	0,817
عين السخونة			0,918		-0,547	0,805
سيدي احمد			0,917			0,822
معمورة			0,958		-0,636	0,718
حساسنة	0,505		0,756			0,892
سيدي بوبكر	0,584	0,732				0,927
سيدي اعمر		0,83				0,87
هونت			0,696			0,953
يوب	0,718		0,565			0,911
مولاي العربي		0,53	0,707			0,971
اولاد خالد	0,813					0,878
عين الحجر	0,759					0,901
ذوي ثابت		0,591	0,714			0,884
سعيدة	0,974			0,74		0,595

المصدر: ملحق مخرجات برنامج *spss v.17*

يوضح لنا جدول توزيع الدرجات المعيارية على العوامل المشتقة تصنيف البلديات حسب درجة العوامل وكما يلاحظ قيم الاشتراكات لم تقل عن 0.5 وهي النسبة التي يمكن الاعتماد عليها كما تشير كثير من الدراسات[1] وهي الأتي:

[1] أ.د.احمد بن جار الله الجار الله، م.بندر ب عبد الرحمن النعيم، **تحليل وتنميط لإمكانات التنمية الإقليمية في المنطقة الشرقية** ،مرجع سبق ذكره، ص12.

- **العامل الأول**:وقد ضم 8 بلديات (عين السخونة،سيدي احمد،معمورة، حساسنة، هونت، يوب، مولاي العربي، ذوي ثابت) كما ظهر أعلى تركيز لبلدية معمورة.

- **العامل الثاني**: وقد ضم 7 بلديات (عين السلطان، ترسين، أولاد إبراهيم، سيدي بوبكر، سيدي أعمر، مولاي العربي،ذوي ثابت) وظهر اكبر تركيز بلدية عين السلطان.

- **العامل الثالث**:وقد ضم 6 بلديات (حساسنة،سيدي بوبكر،يوب،اولاد خالد،عين الحجر،سعيدة) وكان اكبر تركيز من نصيب بلدبة سعيدة.

الجدول رقم (5-6) قيم تشبع المتغيرات على العوامل المشتقة

المتغيرات	العامل الأول	العامل الثاني	العامل الثالث
1	-0,17202	**0,45169**	**2,53391**
3	-0,61785	-0,27735	**2,46961**
4	**0,21557**	**0,53149**	-0,1099
8	**4,80137**	**0,3329**	-0,654
9	**2,62088**	-1,0175	-1,10338
10	**0,81013**	**0,65866**	-0,01257
11	**6,46002**	**1,15042**	-0,50951
16	**4,29662**	**0,83004**	-0,15089
17	**0,28912**	**0,02026**	-0,33318
19	**0,16081**	-0,23767	-0,00113
20	**0,04529**	**0,33751**	**0,23083**
21	**1,21237**	**0,55823**	-0,19695
22	**0,15897**	**0,24507**	-0,15076
23	-1,71313	**9,39478**	-1,40368
24	-0,2166	**1,27069**	**0,14388**
30	-0,28651	-0,37128	**1,03285**
32	-0,26155	-0,24718	**0,1522**
33	**0,65365**	**0,50989**	**8,21617**
34	**0,50425**	**1,68152**	**3,55998**
35	-0,23994	-0,11687	**0,29906**
38	-0,24693	-0,19418	**0,099**
47	-0,2292	-0,14085	**0,05964**
49	-0,22836	-0,16309	**0,06469**
58	-0,17755	-0,00673	**0,10854**
72	-0,27743	-0,2096	**0,12608**
73	-0,26669	-0,18111	**0,18342**

المصدر: ملحق مخرجات برنامج *spss v.17*

من جدول قيم تشبع المتغيرات نلاحظ المؤشرات التنمية التي التصقت بالعوامل ويمكن تصنيفها كما يلي:

الجدول رقم (5-7) تقسيم المؤشرات التنموية على العوامل المستخلصة

العامل الأول وقد التصقت به 13 مؤشر	قيم التشبعات	العامل الثاني وقد التصقت به 14 مؤشر تنموي تتمثل في:	قيم التشبعات	العامل الثالث وقد التصقت به 15 مؤشر تنموي	قيم التشبعات
عدد السكان	-0,17	عدد السكان	**0,45**	عدد السكان	**2,53**
سكان الحضر	-0,16	سكان الحضر	-0,27	سكان الحضر	**2,46**
سكان الريف	**0,21**	سكان الريف	**0,53**	سكان الريف	-0,1
المساحات المستعملة للزراعة	**4,8**	المساحات المستعملة للزراعة	**0,33**	المساحات المستعملة للزراعة	-0,65
المساحات المستعملة للرعي	**2,62**	المساحات المستعملة للرعي	-1,01	المساحات المستعملة للرعي	-1,1
الغابات	**0,81**	الغابات	**0,65**	الغابات	-0,01
المساحة الإجمالية	**6,46**	المساحة الإجمالية	**1,15**	المساحة الإجمالية	-0,5
الإنتاج الحيواني (الخروف)	**4,29**	الإنتاج الحيواني (الخروف)	**0,83**	الإنتاج الحيواني (الخروف)	-0,15
الإنتاج الحيواني (الماعز)	**0,28**	الإنتاج الحيواني (الماعز)	**0,02**	الإنتاج الحيواني (الماعز)	-0,33
الاستغلال الفردي للأراضي الفلاحية	**0,16**	الاستغلال الفردي للأراضي الفلاحية	-0,23	الاستغلال الفردي للأراضي الفلاحية	-0,001
الاستغلال الجماعي	**0,04**	الاستغلال الجماعي	**0,33**	الاستغلال الجماعي	**0,23**
القطاع الخاص في الفلاحة	**1,21**	القطاع الخاص في الفلاحة	**0,55**	القطاع الخاص في الفلاحة	-0,19
إنتاج الحبوب	**0,15**	إنتاج الحبوب	**0,24**	إنتاج الحبوب	-0,15
سوق البستنة (البطاطا،طماطم،ثوم،بصل)	-1,71	سوق البستنة (البطاطا،طماطم،ثوم،بصل)	**9,39**	سوق البستنة (البطاطا،طماطم،ثوم،بصل)	-1,4
الأشجار المثمرة	-0,21	الأشجار المثمرة	**1,27**	الأشجار المثمرة	**0,14**
طاقة التخزين للمياه الصالحة للشرب	-0,28	طاقة التخزين للمياه الصالحة للشرب	-0,37	طاقة التخزين للمياه الصالحة للشرب	**1,03**
الاستهلاك	-0,26	الاستهلاك	-0,24	الاستهلاك	**0,15**
شبكة الاحتياط من الماء الصالح للشرب	**0,65**	شبكة الاحتياط من الماء الصالح للشرب	**0,5**	شبكة الاحتياط من الماء الصالح للشرب	**8,21**
الصرف الصحي	**0,5**	الصرف الصحي	**1,68**	الصرف الصحي	**3,55**
عدد المشتركين كهرباء	-0,23	عدد المشتركين كهرباء	-0,11	عدد المشتركين كهرباء	**0,29**
معدل التوصيل	-0,24	معدل التوصيل	-0,19	معدل التوصيل	**0,09**
طاقة الاستيعاب	-0,22	طاقة الاستيعاب	-0,14	طاقة الاستيعاب	**0,05**
مجموع التلاميذ	-0,22	مجموع التلاميذ	-0,16	مجموع التلاميذ	**0,06**
عدد الأميين إناث	-0,17	عدد الأميين إناث	**0,006**	عدد الأميين إناث	**0,1**
عدد الخطوط الهاتفية الموصولة	-0,27	عدد الخطوط الهاتفية الموصولة	-0,2	عدد الخطوط الهاتفية الموصولة	**0,12**
طاقة في الخطوط	-0,26	طاقة في الخطوط	-0,18	طاقة في الخطوط	**0,18**

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على ملحق مخرجات *spss v.17*

المطلب الثالث:تصنيف البلديات حسب درجة العوامل

إن توظيف أسلوب المكونات الرئيسية في حل نموذج التحليل العاملي لتصنيف بلديات ولاية سعيدة حسب خصائصها الديمغرافية والاقتصادية والعمرانية أمكن الخروج بخارطة توضح الإمكانات لكل بلدية حسب العوامل المستخلصة من التحليل للظاهرة المدروسة،عن طريق إظهار العوامل الرئيسية التي تجمع أو تلخص العلاقة بين مختلف المتغيرات (المؤشرات التنموية) وفق البلديات محل الدراسة.

الشكل رقم (5-2) تصنيف بلديات ولاية سعيدة حسب درجة العوامل

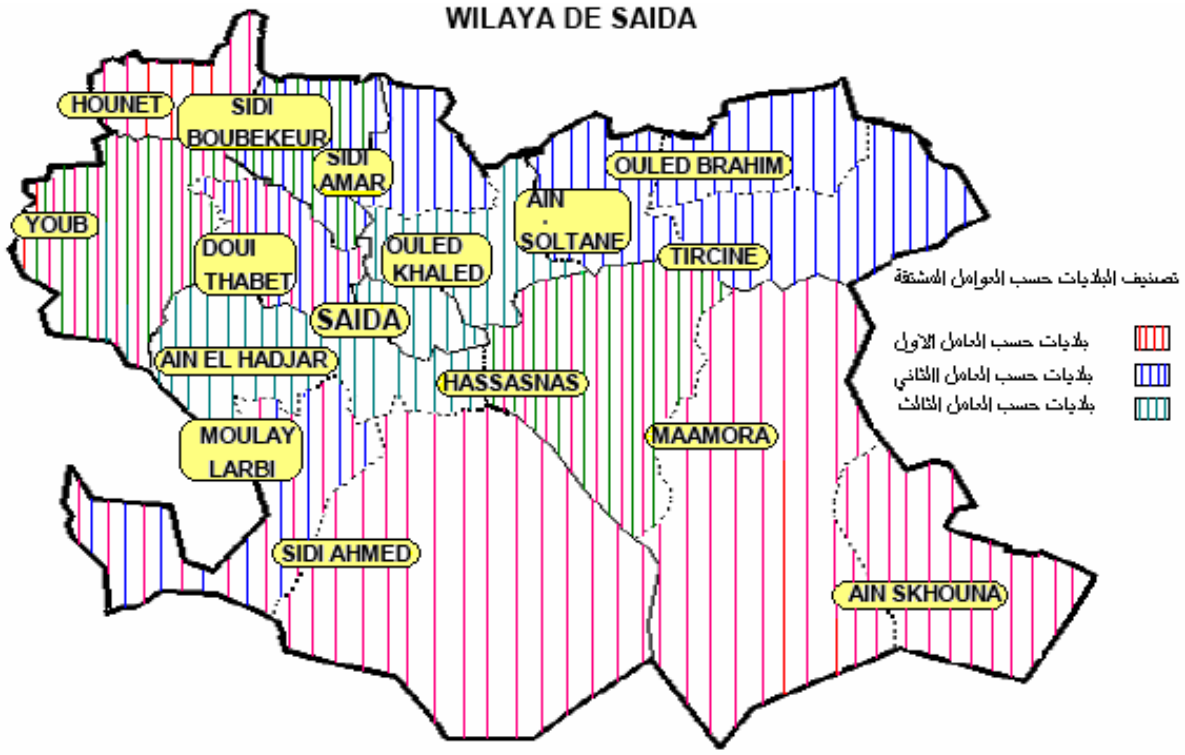

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ملحق مخرجات *spss v.17*

الجدول رقم (5-8) تصنيف البلديات حسب درجة العوامل

العامل الأول	العامل الثاني	العامل الثالث
• عين السخونة	• عين السلطان	• حساسنة
• سيدي احمد	• ترسين	• سيدي بوبكر
• معمورة	• أولاد ابراهيم	• يوب
• حساسنة	• سيدي بوبكر	• أولاد خالد
• هونت	• سيدي أعمر	• عين الحجر
• يوب	• مولاي العربي	• سعيدة
• مولاي العربي	• ذوي ثابت	
• ذوي ثابت		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ملحق مخرجات *spss v.17*

- **تصنيف البلديات حسب درجات العامل الأول:**

يلاحظ أن العامل الأول هو أهم العوامل المشتقة من حيث نسبة تفسير التباين والتي بلغت (35.5 %) وقد ظهر أعلى تركيز لـــ 13 متغير ُموضحة في الجدول رقم (5-7). وهناك ثلاثة متغيرات تتشبع بدرجة عالية بهذا العامل وهي (المساحة الإجمالية (6.46)،المساحات المستعملة للزراعة (4.8) ، الإنتاج الحيواني (الخروف) (4.29)) ومتغير بتشبع أقل يمثل المساحات المستعملة للرعي (2.62) ،مساهمة القطاع الخاص في الفلاحة (1.21). وهي تشير إلى خصائص تنمية حيوانية وخاصة تربية الخروف حيث مع وجود نسبة سكان الريف تفوق نسبة سكان الحضر و مساحات مستعملة للرعي وتوفر شبكة الاحتياط من الماء الصالح للشرب ومساحة إجمالية كبيرة ومشاركة القطاع الخاص يؤهل هذه المناطق للاستثمار في تنمية حيوانية بالدرجة الأولى. فالبلديات الممثلة لهذا العامل وهي (عين السخونة،سيدي احمد،معمورة،حساسنة،هونت،يوب،مولاي العربي،ذوي ثابت) كما ظهر أعلى تركيز لبلدية المعمورة.

- **تصنيف البلديات حسب درجات العامل الثاني:**

أما هذا العامل فبلغت نسبة التفسير (33.15)، و يأتي في الدرجة الثانية من حيث الأهمية بعد العامل الأول وقد ظهر أعلى تركيز لـــ 14 متغير وظهر أقصى تشبع للمتغيرات في هذا العامل والمتمثل في متغير سوق البستنة (البطاطا،طماطم،ثوم،بصل) (9.39) وبتشبع أقل كلا من (المساحة الإجمالية (1.15)، الأشجار المثمرة (1.27)، الصرف الصحي (1.68)) وهي تشير إلى خصائص تنمية ريفية ذات إمكانات زراعية ترتكز على زراعة أنواع البستنة من بطاطا وطماطم وثوم وبصل وكذلك الأشجار المثمرة ،مع توفر شبكة الاحتياط من الماء الصالح للشرب ونسبة عالية من سكان الريف و تواجد القطاع الخاص تؤهل هذه المناطق (البلديات) لتنمية زراعية وفلاحية. فالبلديات الممثلة لهذا العامل وهي(عين السلطان،ترسين،أولاد إبراهيم،سيدي بوبكر،سيدي اعمر،مولاي العربي،ذوي ثابت) وظهر اكبر تركيز بلدية عين السلطان.

- **تصنيف البلديات حسب درجات العامل الثالث:**

بلغت نسبة التفسير (25.7 %) و وقد ظهر أعلى تركيز لـــ 15 متغير، وكان ثاني أقصى تشبع للمتغيرات ككل متمثل في متغير شبكة الاحتياط من الماء الصالح للشرب (8.55) ،أما في الدرجة الثانية لهذا العامل فكانت لمؤشر الصرف الصحي (3.55) و الدرجة الثالثة كانت للمتغيرين (عدد السكان (2.53) وخاصة سكان الحضر (2.46) وكذلك طاقة التخزين للمياه الصالحة للشرب (1.03) . فتشير هذه الخصائص إلى استثمار في قطاعات تعتمد على المياه الصالحة للشرب ،كما أن ظهور تشبع لبعض المتغيرات الخدمية مثل الصرف الصحي ونسبة مشتركي الكهرباء وعدد خطوط هاتفية و طاقة الاستيعاب عالية ومعدل التوصيل مرتفع مقارنة بالعوامل الأخرى دليل على توفر نمط من التحضر في توفير الخدمات، فيمكن مثلا الاستثمار في تنمية سياحية وخاصة مع وجود معالم أثرية في هذه البلديات مثل وجود 8 معالم أثرية في بلدية سعيدة ومعلم (1) في بلدية يوب ومعلم (1) في بلدية اولاد خالد ومعلمين أثريين (2) في بلدية عين الحجر، أما البلديات المتعلقة بهذا العامل فهي (حساسنة،سيدي بوبكر،يوب،اولاد خالد،عين الحجر،سعيدة) وكان أكبر تركيز من نصيب بلدية سعيدة.

إن التحليل لمخرجات برنامج *spss v.17* لحل نموذج التحليل العاملي سمح لنا من التوصل إلى عدد من النتائج فيما يتعلق بالتباين المحلي وتفاوت البلديات بخصائص مختلفة حيث يمكن تصنيفها وفق العوامل المستخلصة ويمكن عرض النتائج على النحو التالي:

1 - من مخرجات الدراسة تبين أن هناك ثلاثة عوامل المشتقة فسرت مجتمعة 94,562 % من التباين في المتغيرات الأصلية (يعتبر العامل الأول هو أهم العوامل المشتقة من نسب التفسير ،حيث فسر ما نسبته 35.5 % من المعلومات التي اشتملت عليها المتغيرات وفسر العامل الثاني 33.2 % والعامل الثالث فسر 25.7 %) وهي تعتبر نسبة عالية توضح أن أغلبية المعلومات التي دخلت التحليل ضمنت في عملية التفسير.

2 - لم تقل قيمة من الاشتراكيات (Communalities) لـــ (16) بلدية المراد تصنيفها عن 0.5 وهي النسبة التي يعتمد عليها في عملية التحليل كما تشير إليها الدراسات السابقة وهي تعتبر قيمة مُعتمدة في معالجة البيانات في استخدام أسلوب التحليل العاملي - طريقة العوامل الأساسية- ،مما يعني أن جزءا كبير من البيانات المتعلقة بالمتغيرات قد دخلت ضمن العوامل التي تم اشتقاقها.

3 - صُنفت بلديات ولاية سعيدة والتي عددها (16) حسب العوامل المستخلصة للمؤشرات التنموية حيث مّثل العامل الأول 08 بلديات تجمعها 13 متغير وهي تشير إلى خصائص تنمية حيوانية وخاصة تربية الخروف و مّثل العامل الثاني 07 بلديات تجمعها 14 متغير وهي تشير إلى خصائص تنمية ريفية ذات إمكانات زراعية كما مّثل العامل الثالث 06 بلديات تجمعها 15 متغير فتشير هذه الخصائص إلى ظهور تشبع لبعض المتغيرات الخدمية مثل الصرف الصحي ونسبة مشتركي الكهرباء وعدد خطوط هاتفية و طاقة الاستيعاب عالية ومعدل التوصيل مرتفع مقارنة بالعوامل الأخرى دليل على توفر نمط من التحضر في توفير الخدمات، فيمكن مثلا الاستثمار في تنمية سياحية،وخاصة مع وجود معالم أثرية عبر البلديات المستخرجة لهذا العامل،مما يؤكد عدم تجانس الخصائص التنموية بين مختلف البلديات مما قد يؤدي تعميم البرامج التنموية على هذه المناطق إلى عدم تلبية احتياجات السكان المحليين وأن عدم الاستغلال الأمثل للموارد المحلية يؤدي إلى تعطيلها.

4 - أوضحت نتائج التحليل أن هناك اختلاف وتنوع لبلديات ولاية سعيدة وفقا لتباين خصائص الديمغرافية والاقتصادية والعمرانية ،حيث هناك عدم تجانس في المؤشرات التنموية بين مختلف البلديات فهذا التباين يرجع إلى تركيز الأنشطة والخدمات في مناطق دون أخرى،مما يحولها إلى مناطق جذب في مقابل المناطق الفقيرة،التي تصبح مناطق طرد مثل النزوح الريفي مما يخل التوازن بين المحليات.مثل البلديات التي ظهرت في العامل الأول والذي يعتبر أهم العوامل من ناحية تفسير التباين وقد ظهرت فيه كل من البلديات التالية عين السخونة، سيدي احمد، معمورة، حساسنة، هونت، يوب، مولاي العربي،ذوي ثابت والتي تجمعهم بعض الخصائص المشتركة مثل توفر شبكة الاحتياط من الماء الصالح للشرب والإنتاج الحيواني ومشاركة القطاع الخاص مايجعل هذه البلديات مناطق جذب. وكما يلاحظ ظهور تشبع كبير لسوق البستنة في العامل الثاني والذي يضم بلديات عين السلطان، ترسين، أولاد إبراهيم، سيدي بوبكر، سيدي اعمر، مولاي العربي،ذوي ثابت،مما يحول هذه البلديات تستولي على هذه الميزة وانعدامها في بلديات أخرى رغم وجود بلديات بها مساحات كبيرة مثل بلدية سيدي احمد و توفرها على نسبة معتبرة من شبكة احتياط للمياه.

5 - ظهور تركيز كبير لبعض المتغيرات وبين مايليها من المتغيرات التنموية مثل ظهور متغير درجة المساحة الإجمالية 6.46 وفي العامل الثاني سوق البستنة بدرجة عالية 9.39 أما في العامل الثالث فبروز درجة 8.21 لمتغير شبكة الاحتياط من الماء الصالح للشرب.وهذا مايؤكد السيطرة مناطق دون أخرى في تواجد مؤشرات تنموية،فظهور أعلى تركيز في العامل الأول يرجع إلى بلدية المعمورة بدرجة قدرها 0.958 العامل الثاني بلدية عين السلطان بدرجة 0.950والعامل الثالث نصيب بلدية سعيدة بدرجة 0.974 وهو نوع من السيطرة الحضرية ، مايؤهل هذه المناطق بجاذبية بالمقارنة بالبلديات الأخرى، رغم أن السيطرة للبلديات يميل نحو التنمية ريفية بأنواعها لو أنها تكاملت بالتنسيق المستمر فيما بينها لتحقيق التعاون المشترك في إقامة تنمية محلية (مكانية) ومحاولة تقليل الفجوة النسبية للخصائص التنموية بين البلديات.

6 - نلاحظ تكرار ظهور بعض البلديات ضمن العوامل المشتقة مثل بلدية دوي ثابت وبلدية مولاي العربي في العامل الأول والعامل الثاني حيث أنهما مشتركان بنسب عالية في زراعة الكرم، كما أنهما ضمن المراتب الأولى للإنتاج الحيواني ،واحتلال المرتبة الأولى في الاستغلال الفردي للأراضي الزراعية تعود لبلدية مولاي العربي زيادة إلى ذلك نقص بعض المرافق الخدمية مثل انعدام عدد الصيدليات في بلدية ذوي ثابت وانعدام وجود مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كلا البلديتين.وكل

هذا كما أشرنا إلى العنصر السابق وجود هذا التباين مرجعه إلى تركيز الأنشطة أو انعدامها في مناطق دون أخرى، وهذا من الاختلال في التوازن المحلي.

7 - أوضحت النتائج عدم ظهور للمتغيرات الخدمية إلى بنسب قليلة في العامل الثالث وهو العامل أقل أهمية، مثل المؤشرات الخدمية مثل عدد المشتركين بتشبع 0.29 والخدمات الهاتفية (0.12 و0.18) والصرف الصحي بتشبع 3.55، حيث تعكس هذه المؤشرات السيطرة الحضرية في هذا العامل والتي تحتل بلدية سعيدة الأولوية في هذا العامل مما يجعلها كما أشرنا منطقة جذب للسكان، لدى يجب في نظرنا معالجة هذا التباين في الخدمات حيث أنها تعتبر من أساسيات لقيام تنمية اقتصادية محلية. فتوفر الأنشطة الخدمية قد يكون عامل ترويج لجذب الاستثمار إلى هذه المناطق (البلديات) وخاصة مع وجود نوع من الميزة النسبية في الخصائص ، مما يساهم في تحسين الظروف المعيشية للسكان المحليين .

خلاصة:

يُبرز لنا التحليل العاملي العلاقة الموجودة بين المتغيرات للظاهرة قيد الدراسة وطريقة تفسير المعلومات ومدى إسهام المتغيرات في العوامل المشتقة ، إذ أن هدف الدراسة هو تصنيف البلديات حسب خصائصها الديمغرافية والاقتصادية والعمرانية وذلك لترشيد السياسات التنموية المحلية، آخذة في الاعتبار مؤشرات التنموية حسب كل منطقة (بلدية) ويعتبر التحليل العاملي الأسلوب الأمثل لهذا التصنيف.

فنلاحظ أن مخرجات التحليل العاملي مكّن من تصنيف البلديات لولاية سعيدة حسب المؤشرات التنموية الذي يسهل بدوره عملية القيام بتخطيط استراتيجي للتنمية الاقتصادية المحلية لكل منطقة حسب خصائصها،وفق ثلاث عوامل أساسية تفسر العلاقة الموجودة بين مختلف المؤشرات التنموية الداخلة في الدراسة ، وعليه يمكن وضع برامج تنموية حسب احتياجات كل بلدية من شأنها المساعدة على إعادة التوازن بين مختلف المناطق (البلديات) من حيث بناء تنمية اقتصادية محلية. فهذا التحليل يبرز لنا نقاط الضعف ونقاط القوة للمؤشرات التنموية لكل منطقة (بلدية)، ويبقى على متخذ القرار أخذ بعين الاعتبار عدم تجانس هذه المؤشرات بين المناطق.

كم تجدر الإشارة إلى أنه يجب على المخطط التعامل مع هذه الأساليب الإحصائية بصورة دقيقة و موضوعية ،حيث يجب تزويد نموذج التحليل العاملي بمؤشرات تنموية تتعلق بالدراسة المراد القيام بها إذ أن أسلوب التحليل العاملي يعتمد بالدرجة الأولى على البيانات التي يتم إدخالها ومعالجتها من طرف المخطط.

الخـاتمة

إن التخطيط للتنمية الاقتصادية المحلية أصبح حتمية ضرورية لتحقيق تنمية وطنية شاملة ومتوازنة بكل جوانبها، الاقتصادية والاجتماعية، السياسية والبيئية.حيث أن التخطيط للتنمية الاقتصادية المحلية يقوم على إبراز الميزة النسبية للمنطقة المحلية المتمثلة في الموارد الطبيعية والبشرية و إشراك المجتمع المحلي في عملية التنمية زيادة إلى المبادرات الخاصة والعمل التطوعي المنظم، وذلك عبر تخطيط تنموي يقوم على تثمين الموارد المحلية والوطنية لتحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشي للسكان المحليين.

وتجدر الإشارة إلى الأهمية التي أعطتها الجزائر للتنمية الاقتصادية المحلية، عن طريق الاهتمام بالبرامج التنموية وتجسيدها على أرض الواقع. ابتداء من المخططات الوطنية من 1967 إلى 1989 والتي كانت البذرة الأولى لمواصلة عجلة التنمية للبرامج التي أتت بعدها من مختلف البرامج منها العادية وبرنامج دعم الإنعاش، برنامج دعم النمو والملاحظ في بنود هذه البرامج والاعتمادات التي ُخصصت لها، بإعطائها الأولوية للتنمية المحلية ُتعتبر أكبر دليل على أن الجزائر ركزت على تثمين الموارد البشرية والطبيعية ومحاربة الفقر والفوارق الاجتماعية، دعم الفئات المهمشة ومحاولة إدماجها في المجتمع. إلا أن من أساسيات التنمية الاقتصادية المحلية التي نص عليها البنك الدولي وفق التخطيط الاستراتيجي ذو الخمسة مراحل والذي تبنته أكثر الدول العالم يركز على التوعية بالمشاركة الشعبية والمبادرات الخاصة في عملية التنمية إلى جانب التمويل الدائم والمستمر لتنفيذ البرامج التنموية ،وزيادة إلى ذلك وضع خطط تنموية وفق احتياجات المنطقة المحلية ،والتي تمثل التعبير الصحيح عن احتياجات السكان المحليين.

وفي تقديرنا أن إدخال الأساليب الكمية في عملية التخطيط إلى جانب الأساليب التقليدية قد يساعد متخذ القرار بوضع برامج تنموية مناسبة لكل منطقة جغرافية، من شأنها تحسين مستوى المعيشي للسكان المحليين وإبراز نقاط الضعف ونقاط القوة، حسب المؤشرات التنموية لكل منطقة.فالأسلوب الكمي قد يكون أداة مساعدة وفعالة في عملية صنع القرار في ظل وجود المعلومات والمؤشرات التنموية عن الواقع الاجتماعي، الاقتصادي والبيئي على مستوى المجتمع المحلي ، حيث أنه يقوم بتصنيف المناطق (الحيز الجغرافي) حسب الخصائص البشرية والطبيعية والاقتصادية مثل أسلوب التحليل العاملي الذي يقوم على تحليل وتفسير الظاهرة محل الدراسة .كما أنه يسمح لنا في هذه الدراسة توضيح تمركز المؤشرات التنموية على المناطق (البلديات) وإبراز نقاط الضعف ونقاط القوة لهذه المناطق مما يستوجب على متخذ القرار محاولة تقليل فجوات الاختلال

وإحداث نوع من التوازن المحلي أو الإقليمي ،كما أن التحليل الكمي يتسم بالكفاءة في عملية تحديد الأهداف والوسائل في بيئة تتميز بعدم التأكد.

النتائج والتوصيـــات:

إن التحليل سمح لنا من التوصل إلى عدد من النتائج منها الجزء النظري والذي يعطينا مفهوم التخطيط الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية المحلية، أما فيما يتعلق بالجزء التطبيقي ويتعلق بتجسيد هذا التخطيط الاستراتيجي للتنمية المحلية عبر تصنيف بلديات ولاية سعيدة حسب خصائصها الطبيعية والعمرانية والاقتصادية باستخدام أسلوب التحليل العاملي طريقة المكونات الأساسية ويمكن عرض النتائج على النحو التالي :

النتائج الجزء النظري:

1 - إن النظرة الاقتصادية الجديدة للتنمية أو ما ُيعبر عليه بالتنمية الاقتصادية المحلية أو التنمية القاعدية تستهدف تحسين مستوي المعيشة نحو الأفضل للمجتمع المحلي من خلال عملية تتحد فيها جهود أفراد المجتمع المحلي وسلطات الإدارة المحلية بعكس المفهوم الكلاسيكي للتنمية الاقتصادية التي كانت تركز فقط على الناتج القومي الإجمالي .

2 - إن التنمية الاقتصادية المحلية تهدف إلى شمول مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية تضمن تحقيق العدالة ،والحيلولة دون تمركزها في مناطق دون أخرى أو في مراكز الجذب السكاني، عدم الإخلال في التركيبة السكانية وتوزيعها بين أقاليم الدولة ،كما تهدف إلى الحد من الهجرات الداخلية من الريف إلى المناطق الحضرية.ومحاولة جذب الصناعات الاقتصادية المختلفة لمناطق المجتمعات المحلية بتوفير التسهيلات الممكنة مما يسهم في تطوير تلك المناطق ويتيح لأبنائها مزيد من فرص العمل.

3 - إن فشل التخطيط الاقتصادي في تحقيق العدالة الاجتماعية المنشودة من خلال التوزيع العادل والأمثل للموارد والمعطيات الاقتصادية مكانيًا وطبقيًا دفع الحكومات إلى تدخل في الجوانب الاقتصادية وجوانب الحياة المختلفة ،ولقد أدى هذا التوجه دور كبير في بروز مفهوم التخطيط التنموي Development Planning الذي ُيعتبر أكثر شمولا من التخطيط الاقتصادي، حيث أنه مجموعة جهود واعية ومستمرة ُتبذل من قبل حكومة ما لزيادة معدلات التقدم الاقتصادي

والاجتماعي ، والتغلب على جميع الإجراءات المؤسسية التي من شأنها أن تقف عائقا في وجه تحقيق هذا الهدف.

4 - إن التخطيط الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية المحلية يوفر الفرصة لتعزيز القدرات التي يتمتع بها الاقتصاد المحلي ، فهو يبرز الخصوصية أو الميزة التي تتميز بها المنطقة الجغرافية بالاعتماد على خصائصها الطبيعية والبشرية والعمرانية .ولتفعيل هذا المفهوم على أرض الواقع يقسم البنك الدولي التخطيط الاستراتيجي إلى خمسة مراحل أساسية تعمل من خلالها الادراة المحلية بمشاركة المحليين على تنفيذها على أرض الواقع وهي الأتي:مرحلة تنظيم الجهود مرحلة تقييم الاقتصاد المحلي مرحلة إعداد الإستراتيجية مرحلة تنفيذ الإستراتيجية مرحلة مراجعة الإستراتيجية.

النتائج الجزء التطبيقي:

إن عملية تصنيف بلديات ولاية سعيدة باستخدام أسلوب التحليل العاملي توضح لنا التباين المحلي وتفاوت البلديات بخصائص مختلفة ويمكن عرض النتائج على النحو التالي:

1 - من مخرجات الدراسة – تصنيف بلديات ولاية سعيدة- تبين أن هناك ثلاثة عوامل أساسية فسرت مجتمعة 94,562 % من التباين في المتغيرات الأصلية - 102 مؤشر تنموي - (يعتبر العامل الأول هو أهم العوامل المشتقة من نسب التفسير، حيث فسر ما نسبته 35.5 % من المعلومات التي اشتملت عليها المتغيرات وفسر العامل الثاني 33.2 % والعامل الثالث فسر 25.7 %) وهي تعتبر نسبة عالية توضح أن أغلبية المعلومات التي دخلت التحليل ضمنت عملية التفسير.

2 - لم تقل قيمة من الاشتراكيات (Communalities) للبلديات المراد تصنيفها عن 0.5 وهي النسبة التي يعتمد عليها في عملية التحليل كما تشير إليها الدراسات السابقة وهي تعتبر قيمةُ معتمدة في معالجة البيانات في استخدام أسلوب التحليل العاملي - طريقة العوامل الأساسية- ،مما يعني أن جزءا كبير من البيانات المتعلقة بالمتغيرات قد دخلت ضمن العوامل التي تم اشتقاقها.

3 - أوضحت نتائج التحليل أن هناك اختلاف وتنوع للمؤشرات التنموية لبلديات ولاية سعيدة وفقًا لتباين خصائص الديمغرافية والاقتصادية والعمرانية،وقد قسمت هذه البلديات إلى ثلاث مجموعات كل مجموعة تتميز عن الأخرى بخصائص نسبية، وهذا يؤكد صحة الفرضية الأولى.

4 - أوضحت النتائج عدم ظهور للمتغيرات الخدمية إلى بنسب قليلة في العامل الثالث وهو العامل أقل أهمية بالنسبة للعامل الأول والعامل الثاني حيث يوجد تباين للمؤشرات الخدمية بين البلديات وهذا ما يؤكد عدم صحة الفرضية القائلة بأنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية للمتغيرات الخدمية بين البلديات مما يستدعي إيجاد حلول لهذا التباين.

5 - كما أنه لم يظهر متغير - المؤشر التنموي- حجم السكان بالنسبة للعامل الأول حيث هذا الأخير أهم العوامل الأساسية في التحليل، وظهر متغير حجم السكان بنسبة 0.45 وفي المرتبة العاشرة بالنسبة للعامل الثاني وبنسبة 2.53 وفي مرتبة الثالثة مما يوضح أنه ليس من العوامل ذات الأولوية في تحليل وتفسير الظاهرة المدروسة ومن تم رفض الفرضية القائلة بأهمية هذا المتغير في التفسير،ومن هنا يمكن القول أنه لا يمكن أخذ هذا العامل (حجم السكان) كعامل أساسي عند وضع البرامج التنموية لهذه البلديات،بل يضاف إليه المؤشرات الأخرى .

التوصيات:

بما أن البلدية تعتبر الوحدة الأساسية والخلية الأولى للقيام بتنمية اقتصادية محلية فيمكن الخروج ببعض التوصيات من شأنها زيادة تفعيل التخطيط الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية المحلية:

1 - إبراز دور البلديات كوحدات تنموية بتشجيع العمل المشترك فيمل بينها (سياحية، الخدمات وإنشاء المشاريع التنموية التركيز على المشاريع والأعمال التي تبرز جمال المنطقة ومظهرها.كما يجب استغلال الفرص المتاحة للاستثمار في كافة المجالات (سياحية، اقتصادي، بيئية، اجتماعية...) والترويج لها لجذب الاستثمار.

2 - تحفيز السكان المحليين على المشاركة الشعبية في صناعة القرارات وتعميم البرامج والمشاريع البلدية وتوزيع الخدمات بعدالة بين المواطنين عن طريق دعم البلديات لإعداد خطط التنمية المحلية في بلدياتهم.

3 - التنسيق المستمر بين البلدية والبلديات المجاورة نفس الإقليم لتحقيق التعاون المشترك في عملية بناء تنمية اقتصادية ملائمة.

4 - دعم المستمر للتعاون والمشاركة بين الأطراف المحلية وتعزيزها (القطاع الحكومي، القطاع الخاص، العمل التطوعي المنظم...).

5 - المساهمة في إنشاء قاعدة بيانات عن الواقع الاجتماعي والاقتصادي والبيئي على مستوى المجتمع المحلي في البلدية، للوضع خطط إستراتيجية للتنمية الاقتصادية المحلية مناسبة لكل منطقة (بلدية).

6 - استخدام الأساليب الكمية في عملية التخطيط للتنمية الاقتصادية المحلية إلى جانب الأساليب التقليدية.

أولا: المراجع باللّغة العربية

1- الكتب:

1	احمد ماهر ،**الخطط والسياسات والاستراتيجيات**،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،مصر ،1997.
2	أحمد هني ،**اقتصاد الجزائر المستقلة**،الطبعة الثانية،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر1993.
3	بول أ. ساموبلسون ،**علم الاقتصاد (المسائل الاقتصادية المعاصرة)**،ج7،النسخة العربية ،ترجمة د.مصطفى موفق،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1993.
4	جعفر انس قاسم، **أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية بالجزائر**، طبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988.
5	جمال داود سلمان ،د.طاهر فاضل حسون ،**التخطيط الاقتصادي** ،بيت الحكمة للنشر ، بغداد، (سنة النشر مجهولة).
6	حسين مصطفى حسين، **الإدارة المحلية (مقارنة)**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.
7	حسين مصطفى حسين، **الإدارة المحلية المقارنة**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.
8	رأفت عبد الفتاح، **سيكولوجية التدريب وتنمية الموارد البشرية**، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، 2001.
9	رانية عثمان، **استخدام برنامج التحليل الإحصائي spss**، الطبعة الأولى، مكتبة الراتب العلمية، عمان، الأردن، 1991.
10	راوية حسن ،**مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية**،الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002/2003.
11	رمضان محمد مقلد ، د.احمد رمضان نعمة الله، د.عفاف عبد العزيز عايد، **اقتصاديات الموارد والبيئة** ،الدار الجامعية،الإسكندرية ،مصر.
12	زين الدين عبد المقصود،**محافظة الجهراء (دراسة في التخطيط البيئي والتنمية الريفية)**،الجمعية الجغرافية الكويتية ،الخالدية ،الكويت، 1981.
13	سعد زغلول بشير، **دليلك إلى البرنامج الإحصائي spss**، الإصدار العاشر، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، العراق، 2003.

14	سعد زغلول بشير، **دليلك إلى البرنامج الإحصائي spss**، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، العراق، 2003.
15	عبد الخبير محمود عطا محروس، تجربة الإدارة والتنمية المحلية في محافظة قنا، **مؤتمر تجارب الإدارة والتنمية المحلية في محافظات جمهورية مصر العربية**، مصر، 2008.
16	عبد الرحمن زكي إبراهيم، **التخطيط الاقتصادي**، دار الجامعات المصرية، إسكندرية، مصر، 1995.
17	عبد الرزاق الشيخلي،**الإدارة المحلية – دراسة مقارنة** – ،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،عمان،الأردن،(سنة النشر مجهولة).
18	عبد العزيز فهمي هيكل ود.يحي سعد زغلول ،**التحليل الإحصائي**،الدار الجامعية، بيروت، 1986.
19	عبد الكريم بوحفص ، **الإحصاء المطبق في العلوم الاجتماعية والإنسانية**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2005.
20	عبد الله محمد قسم السيد، **التنمية في الوطن العربي**، طبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، سرت، ليبيا، 1994.
21	عثمان محمد غنيم ،**مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي** ،الطبعة الأولى،دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان،1998.
22	عقيل جاسم عبد الله ،**المدخل إلى التخطيط الاقتصادي** ،الجامعة المفتوحة ،طرابلس، ليبيا،1997.
23	علي إحسان شوكت، **اقتصاديات الأقاليم**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
24	غازي عبد الرزاق النقاش، **اقتصاديات الموقع**، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1996.
25	فارس رشيد البياتي،**التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي**،أطروحة دكتورة،الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك،2008.
26	كامل بربر، **نظم الإدارة المحلية**، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1996.
27	محمد العربي سعودي، **المؤسسات المركزية والمحلية في الجزائر(الولاية–البلدية)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

28	محمد بلقاسم حسن بهلول ،**سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر** ،ج1 ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1999.
29	محمد حامد عبد الله، **اقتصاديات الموارد والبيئة**، الطبعة الثانية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2000.
30	محمد خير، **أساليب التحليل الإحصائي باستخدام برمجية spss**، الطبعة الأولى، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.
31	محمد شفيق، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، سنة النشر مجهولة.
32	محمد صبحي أبو صالح، عدنان محمد عوض،**مقدمة في الإحصاء (مبادئ وتحليل باستخدام spss)**، طبعة أولى ،دار السيرة للنشر و التوزيع ،عمان،الأردن،2004.
33	محمد عبد العزيز عجمية ،د.محمد علي الليثي ،**التنمية الاقتصادية (مفهومها ،نظريتها ،سياساتها)** ، الدار الجامعية ،الإسكندرية مصر،2003.
34	محمد عبد العزيز عجمية،د. إيمان عطية،**التنمية الاقتصادية(دراسات نظرية وتطبيقية)**، قسم الاقتصاد ،جامعة الإسكندرية،مصر،2000.
35	محمد نصر مهنا، **تحديث في الإدارة العامة والمحلية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005.
36	محمود مهدي البياتي،**تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي spss** ،الطبعة الأولى،دار الحامد للنشر والتوزيع،عمان ،الأردن،2005.
37	مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
38	مدني بن شهرة،**سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية**،مطبعة دار هومة،الجزائر،2008.
39	معتوق أمحمد، **الإحصاء الرياضي والنماذج الإحصائية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
40	ميشيل تودارو ،**التنمية الاقتصادية** ،ترجمة أ.د.محمود حسن حسني و د.محمود حامد محمود، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009.
41	نادية العارف ،**التخطيط الاستراتيجي والعولمة**،الدار الجامعية،الإسكندرية ، مصر،2002 / 2003.

42	نور الدين زمام، **القوى السياسية والتنمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
43	إبراهيم بختي،**الدليل المنهجي في إعداد وتنظيم البحوث العلمية**،2006/2007 ،أطلع عليه يوم (2009/06/23) http://bbekhti.online.fr/trv_pdf/Guide_de_methodologie.pdf
44	دلال القاضي، سهيلة عبد الله،محمود البياتي، **الإحصاء للإداريين والاقتصاديين**،دار حامد للنشر والتوزيع،عمان ،الأردن،2005.
45	خالد قاسم سمور، **الإحصاء**،الطبعة الأولى، دار الفكر،عمان ،الأردن،2007.

2- الأطروحات والرسائل الجامعية:

01	كتوش عاشور،**الغاز الطبيعي في الجزائر وأثره على الاقتصاد الوطني**،أطروحة دكتورة، جامعة الجزائر،2003-2004.
02	فارس رشيد البياتي،**التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي** ،أطروحة دكتورة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ،2008.
03	عبد القادر بابا، **سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل تطورات العالمية الراهنة**،أطروحة دكتورة، جامعة الجزائر،2003-2004.
04	عبد المجيد احمد محمد المالكي، **شروط ومعايير استخدام التحليل العاملي**، مذكرة ماجستير، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2000.
05	إياد علي يحي الدجني ، **واقع التخطيط الاستراتيجي في الجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة** ، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية ،غزة، ،فلسطين، 2006.
06	رياض فرحان حسن علاونة، **أنماط استخدام الأرض واتجاهات النمو العمراني والتركيب الداخلي في بعض قرى محافظة نابلس** ، مذكرة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2004.
07	بريكسي رقيق رشيد،**إشكالية العقار الاقتصادية وأثرها على التنمية المحلية** ،مذكرة ماجستير، جامعة،تلمسان،2006.

3- التقاريـــــر:

01	البنك الدولي، **الدليل الإرشادي السريع لعملية التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي**، واشنطن، publications.ksu.edu.sa/.../LED%20-%20Blue%20Brochure.doc2001 (2009/08/22)
02	المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES):تقرير أهم نتـائج مؤشـر التنميـة البـشرية (1998-2008) (30/11/2009) http://www.cnes.dz/doc2008/
03	جوين سوينبرن،سريا جوجا،فيرجس ميرفي،**التنمية الاقتصادية المحلية**، دليل وضع استراتيجيات تنمية الاقتـصاد المحلـي وخطـط العمـل بهـا ،البنـك الـدولي ،2004 (2009/07/13) www.worldbank.org/urban/local/led_pamphlet_arabic.doc،
04	وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية:النشرية الولائية للمعلومـات الاقتـصادية لولاية سعيدة، العدد 04، ديسمبر 2008 ،سعيدة.
05	وزارة المالية (مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية): التقرير الإحصائي لولاية سعيدة 2008.
06	خطاب رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة ،افتتاح ندوة الحكومة والولاة ،،وزارة الشؤون الخارجية، الاثنين 26 جوان 2006 ، (28/11/2009) http://193.194.78.233/ma_ar/stories.php?story=06/06/26/9345506
07	خطاب رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة ،اجتماعات تقييميه ،رئاسة الجمهورية،،وزارة الشؤون الخارجية،22 سبتمبر 2009 (28/11/2009) http://193.194.78.233/ma_ar/stories.php?story=09/09/22/0886788

4- الـــجرائد الرسمية :

01	الجريدة الرسمية العدد 1 الصادرة في 6 جمادي الثانية عام 1410 هـــ.
02	الجريدة الرسمية العدد 42 الصادرة في 2 ربيع الأول عام 1412 هـــ.
03	الجريدة الرسمية العدد 04 الصادرة في 27 رجب عام 1413 هـــ.
04	الجريدة الرسمية العدد 73 الصادرة في 14 ربيع الثاني عام 1413 هـــ.
05	الجريدة الرسمية العدد 88 الصادرة في 16 رجب عام 1414 هـــ.
06	الجريدة الرسمية العدد 87 الصادرة في 27 رجب 1415 هـــ.
07	الجريدة الرسمية العدد 82 الصادرة في 9 شعبان 1416هـــ.
08	الجريدة الرسمية العدد 85 الصادرة في 20 شعبان 1417 هـــ.
09	الجريدة الرسمية العدد 89 الصادرة في 2 رمضان 1418 هـــ.

10	الجريدة الرسمية العدد 98 الصادرة في 13 رمضان 1419 هـ.
11	الجريدة الرسمية العدد 92 الصادرة في 17 رمضان 1420 هـ.
12	الجريدة الرسمية رقم 52 الصادرة في 29 ديسمبر 1981م.
13	الجريدة الرسمية رقم 15 الصادرة في 11 أفريل 1990م.
14	الجريدة الرسمية العدد 80 الصادرة في 24 ديسمبر 2000 م.
15	الجريدة الرسمية العدد 79 الصادرة في 23 ديسمبر 2001 م.
16	الجريدة الرسمية العدد 86 الصادرة في 25 ديسمبر 2002 م.
17	الجريدة الرسمية العدد 83 الصادرة في 29 ديسمبر 2003 م.
18	الجريدة الرسمية العدد 85 الصادرة في 30 ديسمبر 2004 م.
19	الجريدة الرسمية العدد 85 الصادرة في 31 ديسمبر 2005 م.
20	الجريدة الرسمية العدد 85 الصادرة في 27 ديسمبر 2006 م.
21	الجريدة الرسمية العدد 82 الصادرة في 31 ديسمبر 2007 م.
22	الجريدة الرسمية العدد 74 الصادرة في 31 ديسمبر 2008 م.
23	الجريدة الرسمية العدد 26 الصادرة في 03 ماي 2009 م.
	الميثاق الوطني 1976، المعهد التربوي الوطني، الجزائر، 1976.

5- الملتقيات والندوات العلمية:

01	صحراوي بن شيحة،بن حبيب عبد الرزاق،سماحي محمد،تسويق الجماعات المحلية،**ملتقى دولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية**،جامعة أبوبكر بلقايد ، تلمسان،2004 /2005
02	أ.بومدين رحيمة ،دور البلديات في رفع المستوى الصحي للسكان وتحقيق التنمية-عرض التجربة الجزائرية-،**المؤتمر العمل البلدي الأول نحو شراكة أفضل** ،المنامة، مملكة البحرين ،2006.
03	لخضر مرغاد ، أمال منصوري، التمويل بالوقف بدائل غير تقليدية مقترحة لتمويل التنمية المحلية، **ملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات**، جامعة محمد خيضر،بسكرة،23/22 نوفمبر 2006.
04	د.جمال لعمارة،أ.دلال بن طبي،أ.مسعودة نصبة،الزكاة وتمويل التنمية المحلية، **ملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات**، جامعة محمد خيضر،بسكرة،23/22 نوفمبر 2006.

05	أ.حياة بن اسماعين و أ.وسيلة السبتي، التمويل المحلي للتنمية المحلية، **ملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات**، جامعة محمد خيضر،بسكرة،23/22 نوفمبر 2006.
06	اندريه رودرجيس بوز ، ما علاقة البنية التحتية الثقيلة بالتنمية الاقتصادية المحلية ،**مؤتمر التنمية الاقتصادية المحلية** ،عمان،2008.
07	بالعرابي عبد الكريم ،الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر، **ملتقى وطني حول الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر على ضوء الإصلاحات** ،المركز الجامعي د.مولاي الطاهر، سعيدة، 09/08 ديسمبر 2003.
08	جمال أبو عبيد، جذب الاستثمار في الاقتصاد المحلي ، **المؤتمر الإقليمي الثاني،" المبادرات والإبداع التنموي في المدينة العربية "**، عمان 27-29 نيسان 2009.
09	عبد الخبير محمود عطا محروس، تجربة الإدارة والتنمية المحلية في محافظة قنا، **مؤتمر تجارب الإدارة والتنمية المحلية في محافظات جمهورية مصر العربية**، مصر، 2008.
10	عليان الطاهر،ور الضبط الإداري البلدي في تحقيق التنمية المحلية، **ملتقى وطني حول الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر على ضوء الإصلاحات** ،المركز الجامعي د.مولاي الطاهر ،سعيدة ،09/08 ديسمبر2003
11	عمار عباس ، نظم الانتخابات وسبل مشاركة المواطن في التنمية، **ملتقى وطني حول الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر على ضوء الإصلاحات** ،المركز الجامعي د.مولاي الطاهر، سعيدة، 09/08 ديسمبر2003
12	محمد براق، د.عبد الحق سايحي،الجماعات المحلية ومصادر تمويلها، **ملتقى وطني حول الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر على ضوء الإصلاحات** ،المركز الجامعي د.مولاي الطاهر، سعيدة، 09/08 ديسمبر2003.
13	موسى رحماني، أ.وسيلة السبتي ،واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية وآفاق التنمية المحلية،**ملتقى دولي تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية**،جامعة الحاج لخضر ،باتنة،01-02 ديسمبر 2004.
14	ندوة البحث العلمي في المجالات الاجتماعية في الوطن العربي (1999) المنعقد من 5-6 ديسمبر – المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية – وزارة التعليم العالي – الجمهورية العربية السورية.

6- المجلات والمقـــالات الالكترونية:

01	مجلة علوم إنسانية ،عدد 39 ،2009. http://www.ulum.nl/d175.html(2009/10/20)
02	مجلة علوم إنسانية ،عدد 40 ،2009. http://www.ulum.nl/d175.html(2009/10/20)
03	مجلة الباحث،جامعة ورقلة،العدد 01 ، 2002 http://www.luedld.net/rcweb /
04	مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ،الجزائر،العـــدد الرابـــع (04) ، جوان 2006.
05	محمد محسن سيد، **أسلوب التحليل العاملي في التخطيط والتنمية**، 2007، أطلع عليه يوم (2009/10/20) http://www.araburban.net/news/887.html
06	احمد بن جار الله الجار لله والمهندس بندر بن عبد الرحمن النعيم، **تحليل وتنميط لإمكانات التنمية الإقليمية في المنطقة الشرقية** ،2008. أطلع عليه يوم (2009/10/22) www.araburban.net/files.php?file=eastren-province-ksa
07	علي كريم العمار ،**مقدمة في مفهوم تنمية الاقتصادات المحلية**، أطلع عليه يوم (2009/08/22) http://www.araburban.net/news/698.html
08	فوزي بودقة، **دور للتهيئة والتخطيط الإقليمي في توازن الشبكة العمرانية**، الجزائر نموذجاً، أطلع عليه يوم (19/11/2009) http://www.araburban.net/news/1142.html
09	أحمد جارالله الجارلله، **تصنيف كمي لأهم المدن السعودية**، أطلع عليه يوم (2010/04/06) http://www.araburban.net/news/784.htm
10	أحمد جارالله الجارلله، **البيئة الحضرية لمدينة الجبيل الصناعية بالمملكة العربية السعودية** ، أطلع عليه يوم (2010/04/03) http://www.kfupm.edu.sa/crp/Kuwaitconference/Papers/%C7%E1%C8%E4%C7%C1%20%C7%E1%CD%D6%D1%ED%20%E3%DA%CF%E1-5132.doc

ثانيا: المراجع باللّغة الأجنبية

1- LES OUVRAGES :

01	Andy Pike, Andrés Rodriguez-Pose and John Tomaney, **Local and Regional Development,** Taylor ET Francis e-Library, Routledge, New York, USA, 2006.
02	Gilbert SAPORTA, **PROBABILITES ANALYSE DES DONNES ET STATISYIQUE**, EDITION TECHNIP, PARIS, 1990
03	JEAN STAFFORD, PAUL BODSON, **L'ANALYSE MULTIVARIEE avec SPSS**, Presses de l'Université du Québec, CANADA, 2006.
04	Larsen Abdelmalki, Patrick mundler**, Economie du Développement**, Hachette livre, paris, 1995.
05	Malcolm Gillis, Dwight H.Perkins,Michael Roener,Donald R.Snodgrass,**ECONOMIE DU DEVELOPPEMENT**,traduction de la 4eme édition americaine par Bruno Baron Renault,édition De Boeck université ,Bruxelles ,Belgique,1998.
06	MANU CARRICANO, FANNY POUJOL, **ANALYSE DE DONNEES AVEC SPSS, Collection** Synthex, PAIS, 2008.
07	Mohamed El Hocine Benissad, **ECONMIE DU DEVELOPPEMENT DE L'ALGERIE,** 2eme édition, OPU, Alger, 1979
08	Nicolas jacquet ,**Entreprises et développement économique local** , DATAR, la documentation française, PARIS, 2004.
09	P.Pierre DAGNELIE, **ANALYSE STATISTIQUE À PLUSIEURS VARIABLES**, LES PRESSES AGRONOMIQUES DE GEMBLOUX, PARIS, 1975.
10	Wayne Nafzier, **Economic Development**, fourth edition, United State of America, 2006.
11	Patrick Roger, **STATISTIQUE POUR LA GESTION**, édition EMS, France.

2 – LES CONFERENCES ET COLLOQUES :

01	**le séminaire «Développement Economique Local»** organisé par le Réseau des Associations des Autorités Locales de l'Europe du Sud-est tenu à Brcko, en Bosnie Herzégovine du 14 au 15 avril 2005. Par Dr. Karl Birkhölzer.

3 – LES REVUES :

01	**ECONOMIA**, n°6, Alger, décembre, 2007.
02	**Cahiers Options Méditerranéennes**, vol 3, http://ressources.ciheam.org/om/pdf/c03/CI940555.pdf, (22 août 2009)

ثالثا: المواقع على الأنترنيت:

01	www.joradp.dz.	موقع الجريدة الرسمية الجزائرية
02	http://fr.wikipedia.org	موقع الموسوعة الحرة العالمية
03	www.ksu.edu.sa	موقع جامعة الملك سعود
04	www.worldbank.org	موقع البنك الدولي
05	http://www.araburban.net	موقع شبكة التخطيط العمراني
06	http://www.ulum.nl	موقع مجلة العلوم الإنسانية
07	http://ressources.ciheam.or	موقع المجلة الاقتصادية
08	http://www.interieur.gov.dz	موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية
09	http://www.cnes.dz	موقع المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي
10	http://193.194.78.233/ma_ar	موقع وزارة الشؤون الخارجية
11	www.arab-api.org	موقع المعهد العربي للتخطيط
12	http://www.sciencedaily.com	موقع علمي
13	http://pages.usherbrooke.ca	موقع علمي لتعليم أساسيات برنامج *spss*
14	http://www.luedld.net/rcweb	موقع مجلة الباحث

جدول استثمارات المخطط الثلاثي (1967-1969)		
القطاعات	**الاعتماد المالي (مليار دج)**	**الاستثمارات الفعلية (مليار دج)**
الزراعة	1,26	1,39
الصيد البحري	0,01	–
الري	0,35	0,49
مجموع الزراعة والري	**1,62**	**1,88**
المحروقات	2,27	2,52
الصناعات الأساسية	2,18	1,58
الصناعات التحويلية الأخرى	0,49	0,37
المناجم والطاقة	0,46	0,44
مجموع الصناعة	**5,4**	**4,91**
السياحة	0,34	0,18
النقل	–	0,07
المواصلات السلكية واللاسلكية	0,12	0,11
التخزين والتوزيع	–	–
مجموع القطاع شبه المنتج	**0,46**	**0,36**
شبكة النقل	0,34	0,28
السكن	0,34	0,24
التربية والتكوين	0,81	0,84
الاستثمارات الأخرى	0,09	0,65
مجموع قطاع الهياكل الأساسية	**1,58**	**2,01**
مجموع الاستثمارات	**9,06**	**9,16**

المصدر :محمد بلقاسم حسن بهلول ،سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر ،ج1 ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1999. ص190

استثمارات المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)		
القطاعات	**الاعتماد المالي (مليار دج)**	**الاستثمارات الفعلية (مليار دج)**
الزراعة	12	5,85
الصيد البحري	0,12	0,09
الري	4,6	2,97
مجموع الزراعة والري	**16,72**	**8,91**
المحروقات	19,5	36
الصناعات الأساسية	21,86	28,46
الصناعات التحويلية الأخرى	4,01	5,07
المناجم والطاقة	2,63	4,62
مجموع الصناعات	**48**	**74,15**
مؤسسات انجاز البناء والأشغال العمومية	2,73	3,45
السياحة	1,5	1,24
النقل	6,49	5,27
المواصلات السلكية واللاسلكية	1,51	2,32
التخزين والتوزيع	1	1,39
مجموع القطاع شبه المنتج	**10,5**	**10,22**
شبكة النقل	3,09	2,66
المناطق الصناعية والحالة الجوية	0,7	0,57
السكن	8,3	8,55
التربية والتكوين	9,95	5,95
الاستثمارات الأخرى	**10.23**	**6,77**
مجموع الهياكل الأساسية	**32.27**	**24,5**
مجموع الاستثمارات	110,22	**121,23**

المصدر : محمد بلقاسم حسن بهلول ،مرجع سبق ذكره ،ج1،ص 341

استثمارات المخطط الرباعي الأول (1970-1973)		
القطاعات	**الاعتماد المالي (مليار دج)**	**الاستثمارات الفعلية (مليار دج)**
الفلاحة	2,92	2,94
الصيد البحري	0,12	0,07
الري	1,9	1,34
مجموع الزراعة والري	**4,94**	**4,35**
المحروقات	4,57	9,78
الصناعات الأساسية	5,21	7,52
الصناعات التحويلية الأخرى	1,19	1,32
المناجم والطاقة	1,43	2,18
مجموع الصناعات	**12,4**	**20,8**
تنمية وسائل الانجاز في البناء والأشغال العمومية	–	0,64
السياحة	0,7	0,78
النقل	0,8	1,13
المواصلات السلكية واللاسلكية	0,37	0,4
التخزين والتوزيع	–	0,29
مجموع القطاع شبه المنتج	**1,87**	**2,6**
شبكة النقل	1,14	1,13
السكن	1,52	1,54
التربية والتكوين	3,31	3,04
الاستثمارات الأخرى	2,57	2,21
مجموع قطاع الهياكل الأساسية	**8,54**	**7,92**
مجموع الاستثمارات	**27,75**	**36,31**

المصدر : محمد بلقاسم حسن بهلول ،مرجع سبق ذكره ،ج1،ص 251

استثمارات المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)

القطاعات	الاعتماد المالي (مليار دج)	الاستثمارات الفعلية (مليار دج)
الفلاحة	30.00	13.564
الغابات	7.00	–
الصيد البحري	1.00	–
الري	41.00	28.737
مجموع الفلاحة والري	79.00	42.301
المحروقات	39.80	28.822
الصناعات الأساسية	44.60	
الصناعات التحويلية	58.50	31.791
المناجم والطاقة	31.30	24.899
مجموع الصناعة	174.2	85.512
مؤسسة انجاز أشغال البناء و الأشغال العمومية	19.00	15.255
السياحة	1.80	1.663
النقل	15.00	6.849
المواصلات السلكية واللاسلكية	8.00	7.011
التخزين والتوزيع	15.85	8.939
مجموع القطاع شبه المفتح	**40.65**	**24.462**
شبكة النقل	43.60	34.355
المناطق الصناعية	1.90	0.562
السكن والتهيئة العمرانية	86.45	52.312
التربية والتخزين	45.00	31.722
الاستثمارات الأخرى	60.20	84.019
مجموع الهياكل الأساسية	**237.15**	**202.970**
مجموع الاستثمارات	550.00	370.5

المصدر : محمد بلقاسم حسن بهلول ،مرجع سبق ذكره ، ج 2 ،ص 223

استثمارات المخطط الخماسي الأول (1980-1984)

القطاعات	الاعتماد المالي (مليار دج)	الاستثمارات الفعلية (مليار دج)
الصناعة	177.191	120.743
الزراعة	20.800	13.792
الري	13.663	12.235
الصيد البحري	0.559	0.237
مجموع الزراعة والري	35.022	26.264
مؤسسة الانجاز الأشغال	20.699	12.968
السياحة	2.177	1.232
النقل	12.719	8.121
المواصلات السلكية واللاسلكية	4.742	4.169
التخزين والتوزيع	18.190	9.314
مجموع القطاع شبه المنتج	37.828	22.836
الهياكل الأساسية للمواصلات والهياكل الأساسية الإدارية	26,866	24,836
المناطق الصناعية	1.968	0.583
السكن والتجهيز	53.729	48.678
التربية والتكوين	36.633	30.405
الصحة والحماية الاجتماعية	9.142	7.026
برامج التنمية البلدية والتجديد العمراني	27.232	27.042
برامج خاصة	11.350	–
الاستثمارات الأخرى	21.550	23.424
مجموع قطاع الهياكل الأساسية الاجتماعية	188.470	161.994
مجموع الاستثمارات	459.210	344.805

المصدر : محمد بلقاسم حسن بهلول ،مرجع سبق ذكره ، ج2 ،ص 130

جدول قيم مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت للمتغيرات

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
c16	102	,00	88350,00	2585,2247	9971,43933
c15	102	,00	99420,00	3093,2355	11785,90370
c14	102	,00	117647,00	3915,9988	14175,51178
c13	102	,00	40440,00	2018,1484	6638,94189
c12	102	,00	125730,00	6213,3051	21211,51331
c11	102	,00	121650,00	4179,7665	16188,99188
c10	102	,00	63000,00	3669,5260	11163,68497
c9	102	,00	46765,00	2831,7791	8159,67767
c8	102	,00	29220,00	1573,2124	4421,30703
c7	102	,00	21000,00	1373,8626	3944,61039
c6	102	,00	60995,00	3270,7533	9872,49517
c5	102	,00	42370,00	2925,1986	8591,44665
c4	102	,00	60113,00	3040,2499	8584,91281
c3	102	,00	81175,00	4061,3369	11498,36259
c2	102	,00	21920,00	1378,3629	3887,81233
c1	102	,00	483702,00	11482,9888	52846,85313
Valid N (listwise)	102				

جدول القيم المعيارية للمتغيرات

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	Analysis N
Zscore(c16)	,0000000	1,00000000	102
Zscore(c15)	,0000000	1,00000000	102
Zscore(c14)	,0000000	1,00000000	102
Zscore(c13)	,0000000	1,00000000	102
Zscore(c12)	,0000000	1,00000000	102
Zscore(c11)	,0000000	1,00000000	102
Zscore(c10)	,0000000	1,00000000	102
Zscore(c9)	,0000000	1,00000000	102
Zscore(c8)	,0000000	1,00000000	102
Zscore(c7)	,0000000	1,00000000	102
Zscore(c6)	,0000000	1,00000000	102
Zscore(c5)	,0000000	1,00000000	102
Zscore(c4)	,0000000	1,00000000	102
Zscore(c3)	,0000000	1,00000000	102
Zscore(c2)	,0000000	1,00000000	102
Zscore(c1)	,0000000	1,00000000	102

جدول اختبارات لمصفوفة المعاملات

KMO and Bartlett's Test		
Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.		,705
Bartlett's Test of Sphericity	Approx. Chi-Square	4737,969
	df	120
	Sig.	,000

جدول قيم الجذور الكامنة والنسب المفسرة والتراكمية للعوامل المشتقة

Total Variance Explained

Component	Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared Loadings			Rotation Sums of Squared Loadings		
	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
1	11,594	72,462	72,462	11,594	72,462	72,462	5,688	35,552	35,552
2	1,997	12,481	84,943	1,997	12,481	84,943	5,325	33,279	68,831
3	1,539	9,618	94,562	1,539	9,618	94,562	4,117	25,731	94,562
4	,324	2,026	96,587						
5	,227	1,419	98,006						
6	,087	,545	98,551						
7	,078	,486	99,038						
8	,059	,372	99,409						
9	,041	,255	99,664						
10	,030	,188	99,852						
11	,011	,068	99,919						
12	,005	,033	99,952						
13	,005	,029	99,981						
14	,002	,010	99,990						
15	,001	,008	99,998						
16	,000	,002	100,000						

Extraction Method: Principal Component Analysis.

Component Plot in Rotated Space

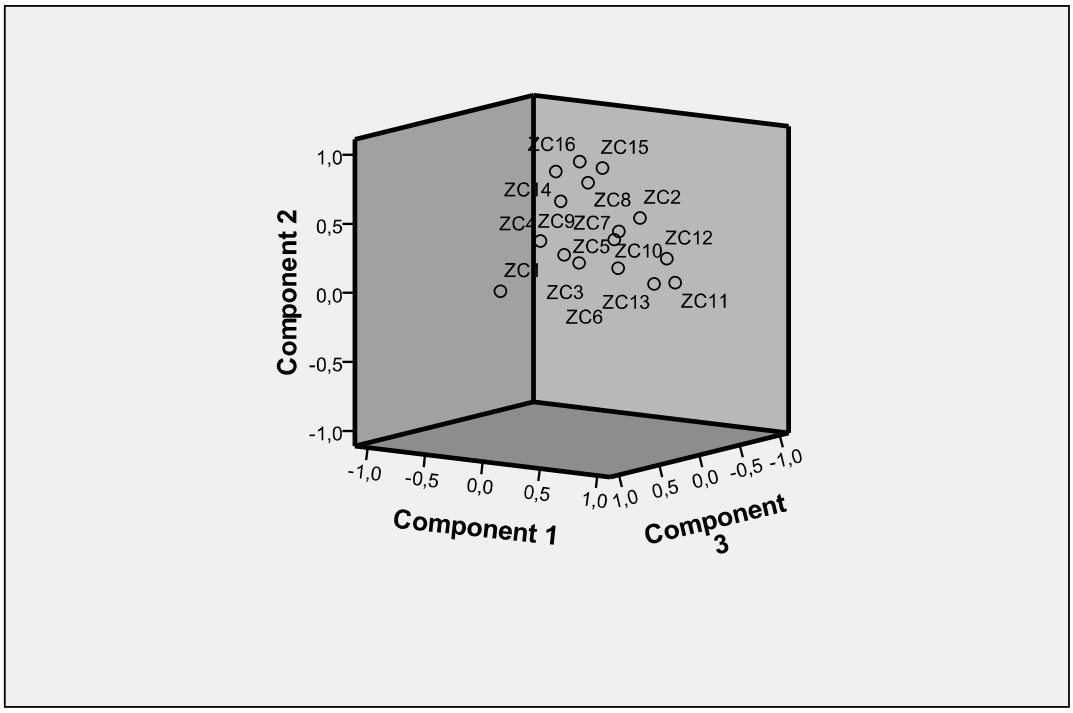

الرسم البياني للعلاقة الخطية بين المتغيرات

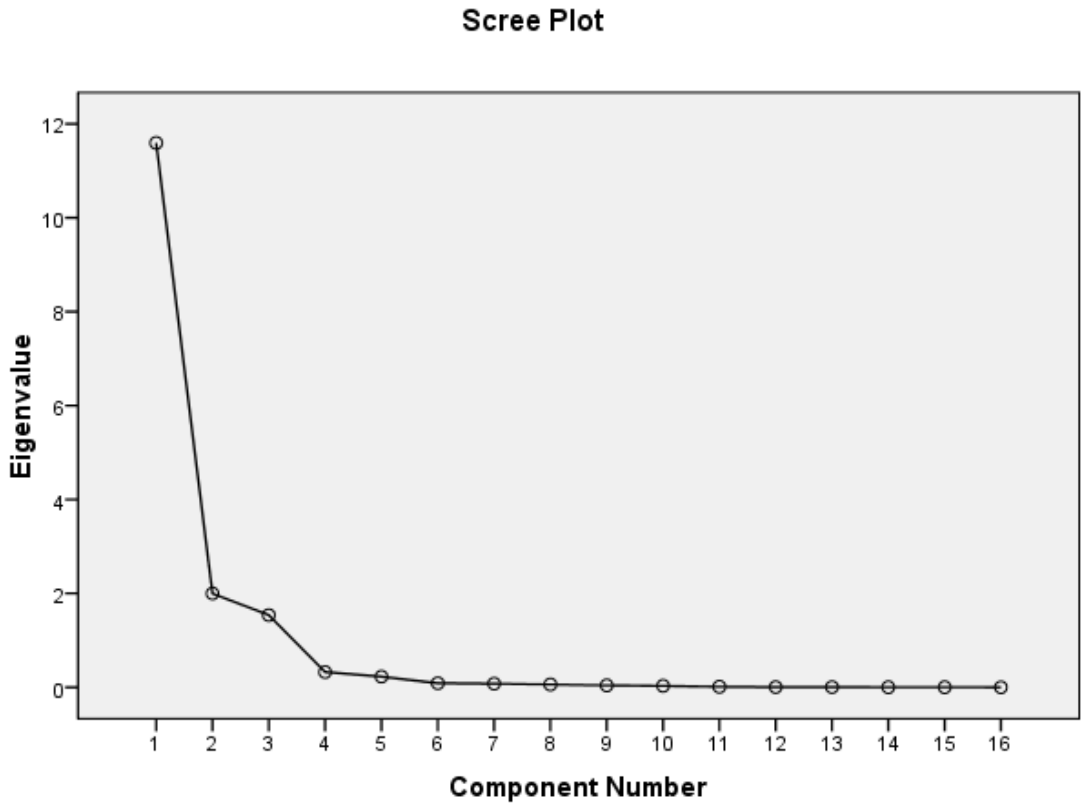

جداول توزيع الدرجات المعيارية للعوامل المشتقة

Component Matrix[a]

	Component		
	1	2	3
Zscore(c16)	,787		
Zscore(c15)	,811		
Zscore(c14)	,817	,526	
Zscore(c13)	,805	-,547	
Zscore(c12)	,822		
Zscore(c11)	,718	-,636	
Zscore(c10)	,892		
Zscore(c9)	,927		
Zscore(c8)	,870		
Zscore(c7)	,953		
Zscore(c6)	,911		
Zscore(c5)	,971		
Zscore(c4)	,878		
Zscore(c3)	,901		
Zscore(c2)	,884		
Zscore(c1)	,595		,740

Extraction Method: Principal Component Analysis.

a. 3 components extracted.

Rotated Component Matrix[a]

	Component		
	1	2	3
Zscore(c16)		,950	
Zscore(c15)		,907	
Zscore(c14)		,901	
Zscore(c13)	,918		
Zscore(c12)	,917		
Zscore(c11)	,958		
Zscore(c10)	,756		,505
Zscore(c9)		,732	,584
Zscore(c8)		,830	
Zscore(c7)	,696		
Zscore(c6)	,565		,718
Zscore(c5)	,707	,530	
Zscore(c4)			,813
Zscore(c3)			,759
Zscore(c2)	,714	,591	
Zscore(c1)			,974

Extraction Method: Principal Component Analysis.

Rotation Method: Varimax with Kaiser Normalization.

جدول قيم تشبع المتغيرات على العوامل المشتقة

Case Summaries

	REGR factor score 1 for analysis 1	REGR factor score 2 for analysis 1	REGR factor score 3 for analysis 1
1	-,17202	,45169	2,53391
2	-,23064	-,20441	-,20322
3	-,61785	-,27735	2,46961
4	,21557	,53149	-,10990
5	-,23097	-,20509	-,20179
6	-,19217	-,14701	-,11347
7	-,23409	-,21255	-,16781
8	4,80137	,33290	-,65400
9	2,62088	-1,01750	-1,10338
10	,81013	,65866	-,01257
11	6,46002	1,15042	-,50951
12	-,23537	-,07851	-,20584
13	-,23058	-,20386	-,20336
14	-,22929	-,20174	-,20370
15	-,17416	-,13419	-,19125
16	4,29662	,83004	-,15089
17	,28912	,02026	-,33318
18	-,22075	-,18735	-,20129
19	,16081	-,23767	-,00113
20	,04529	,33751	,23083
21	1,21237	,55823	-,19695
22	,15897	,24507	-,15076
23	-1,71313	9,39478	-1,40368
24	-,21660	1,27069	,14388
25	-,16224	-,00051	-,24282
26	-,23083	-,20445	-,20293
27	-,23089	-,20461	-,20297

28	-,23084	-,20467	-,20299
29	-,23014	-,20401	-,20267
30	-,28651	-,37128	1,03285
31	-,21306	-,19961	-,19933
32	-,26155	-,24718	,15220
33	,65365	,50989	8,21617
34	,50425	1,68152	3,55998
35	-,23994	-,11687	,29906
36	-,22205	-,19440	-,20106
37	-,22985	-,20382	-,20321
38	-,24693	-,19418	,09900
39	-,22597	-,19998	-,20130
40	-,23373	-,19982	-,17054
41	-,23060	-,20359	-,20202
42	-,22972	-,20039	-,19148
43	-,23066	-,20381	-,20305
44	-,23099	-,20096	-,19945
45	-,22868	-,20249	-,20259
46	-,23083	-,20438	-,20296
47	-,22920	-,14085	,05964
48	-,23086	-,20424	-,20255
49	-,22836	-,16309	,06469
50	-,23108	-,18940	-,07005
51	-,22964	-,20387	-,19838
52	-,23294	-,20096	-,18888
53	-,23090	-,20208	-,19179
54	-,23077	-,20394	-,19719
55	-,22850	-,20237	-,20267
56	-,22407	-,19597	-,20254
57	-,18471	-,06931	-,02815
58	-,17755	-,00673	,10854
59	-,23091	-,20459	-,20184

60	-,23083	-,20502	-,19728
61	-,23071	-,20405	-,20318
62	-,23101	-,20452	-,20267
63	-,22757	-,20043	-,16052
64	-,22257	-,19395	-,20141
65	-,24448	-,19040	-,15445
66	-,23446	-,20466	-,17417
67	-,23507	-,20297	-,18067
68	-,23616	-,20366	-,17429
69	-,23139	-,20468	-,20095
70	-,23125	-,20464	-,20172
71	-,23082	-,20457	-,20328
72	-,27743	-,20960	,12608
73	-,26669	-,18111	,18342
74	-,23044	-,20417	-,20271
75	-,23175	-,20550	-,19929
76	-,23079	-,20445	-,20302
77	-,23083	-,20443	-,20235
78	-,23138	-,20473	-,20040
79	-,23025	-,20410	-,20316
80	-,23165	-,20358	-,19863
81	-,23502	-,19761	-,17367
82	-,23029	-,20404	-,20313
83	-,22830	-,20298	-,20308
84	-,22442	-,20249	-,20402
85	-,22796	-,20353	-,20202
86	-,22790	-,20027	-,20171
87	-,22698	-,20408	-,20427
88	-,23088	-,20452	-,20320
89	-,23071	-,20404	-,20280
90	-,23082	-,20383	-,20280
91	-,23204	-,20357	-,19917

	92	-,22987	-,19994	-,19974
	93	-,23083	-,20434	-,20323
	94	-,22854	-,19969	-,19192
	95	-,23068	-,20443	-,20263
	96	-,23088	-,20436	-,20301
	97	-,23082	-,20421	-,20320
	98	-,23601	-,20685	-,17936
	99	-,23118	-,20459	-,20172
	100	-,23093	-,20460	-,20303
	101	-,23249	-,20376	-,19163
	102	-,23088	-,20456	-,20325
Total	N	102	102	102

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	تطور عملية التنمية الاقتصادية المحلية	12
(2-1)	مؤشرات سير تقدم عملية التنمية الاقتصادية المحلية	17
(1-2)	تقييم العمليات وتقييم النتائج	51
(2-2)	معوقات التخطيط الاستراتيجي	52
(1-3)	حجم وبنية الاستثمارات فترة (1963-1966م)	58
(2-3)	توزيع استثمارات المخططات الوطنية (1967-1989م)	66
(3-3)	نصيب برامج التنمية المحلية من استثمارات المخططات (1967-1989م)	68
(4-3)	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي (1990-2009م)	70
(5-3)	مؤشرات الصحية في الجزائر	74
(6-3)	تصنيف الولايات الجزائرية حسب تمركز الأنشطة الاقتصادية	78
(1-4)	مصفوفة نموذج التحليل العاملي	88
(2-4)	مصفوفة البيانات	91
(1-5)	التعريف بولاية سعيدة	101
(2-5)	المتغيرات الداخلة بالدراسة	104
(3-5)	اختبار درجة تجانس العينة (KMO) واختبار Bartlett	109
(4-5)	قيم الجذور الكامنة والنسب المفسرة والتراكمية للعوامل المشتقة	110
(5-5)	توزيع الدرجات المعيارية للعوامل المشتقة	111
(6-5)	قيم تشبع المتغيرات على العوامل المشتقة	112
(7-5)	تقسيم المؤشرات التنموية على العوامل المستخلصة	113
(8-5)	تصنيف البلديات حسب درجة العوامل	115

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	ركائز التنمية الاقتصادية المحلية	5
(2-1)	منظور التطور المكاني	8
(3-1)	الركائز الثلاثة الأساسية للتنمية المستدامة	9
(4-1)	مقومات الإدارة المحلية في تفعيل التنمية الاقتصادية المحلية	14
(5-1)	مؤشرات قياس سير تقدم عملية التنمية الاقتصادية المحلية	16
(6-1)	مخاطر التنمية الاقتصادية المحلية والإقليمية	18
(7-1)	مراحل تنفيذ برنامج Karl Birkhölzer للتنمية الاقتصادية المحلية	24
(8-1)	مراحل برنامج التنمية الاقتصادية المحلية	25
(1-2)	الترابط الزمني للتخطيط	33
(2-2)	أنواع التخطيط التنموي	34
(3-2)	نظريات التخطيط التنموي	38
(4-2)	مراحل التخطيط الاستراتيجي	43
(5-2)	خطوات مرحلة تنظيم الجهود	44
(6-2)	مرحلة تقييم الاقتصاد المحلي	46
(7-2)	خطوات مرحلة إعداد الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية المحلية	48
(8-2)	خطوات مرحلة تنفيذ الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية المحلية	49
(1-3)	تطور توزيع استثمارات المخططات الوطنية (1967-1989م)	67
(2-3)	تطور توزيع النفقات ذات الطابع النهائي (1990-2009م)	71
(3-3)	نسب توزيع النفقات ذات الطابع النهائي للمخططات البلدية للتنمية (1990-2009م).	72

(1-4)	العلاقة بين المتغيرات	84
(2-4)	شكل التوزيع الطبيعي	93
(3-4)	عملية تدوير المحاور	95
(1-5)	خريطة ولاية سعيدة	102
(2-5)	تصنيف بلديات ولاية سعيدة حسب درجة العوامل	114

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1	ملحق الفصل 3 توزيع النفقات ذات الطابع النهائي (1990-2009م)	139
2	ملحق الفصل 3 المخططات الوطنية (1967-1989م)	143
3	ملحق الفصل 5 مخرجات برنامج *spss v.17*	154

الفهـرس

الإهداء I
كلمة شكر II
المقدمة ..... (أ– ح)

الفصل الأول

الإطار النظري للتنمية الاقتصادية المحلية

تمهيد 02

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية المحلية. 03
– **المطلب الأول:** مفاهيم أساسية 03
– **المطلب الثاني:** دور التنمية الاقتصادية المحلية في تعزيز التنمية المستدامة 07
– **المطلب الثالث:** التطور التاريخي للتنمية الاقتصادية المحلية 11

المبحث الثاني: شروط ومعايير التنمية الاقتصادية المحلية 13
– **المطلب الأول:** شروط التنمية الاقتصادية المحلية 13
– **المطلب الثاني:** تحديات ومخاطر التنمية الاقتصادية المحلية 18
– **المطلب الثالث:** نماذج التنمية الاقتصادية المحلية 22

خلاصة 27

الفصل الثاني

التخطيط الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية المحلية

تمهيد 29

المبحث الأول:التخطيط التنموي كعملية أولية للتنمية..... 30

- **المطلب الأول**: مفهوم التخطيط..... 30
- **المطلب الثاني**:أنواع التخطيط التنموي..... 34
- **المطلب الثالث**:نظريات التخطيط التنموي..... 38

المبحث الثاني: مراحل التخطيط الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية المحلية..... 43

- **المطلب الأول**: مرحلة تنظيم الجهود وتقييم الاقتصاد المحلي..... 44
- **المطلب الثاني**: مرحلة إعداد وتنفيذ الإستراتيجية..... 48
- **المطلب الثالث**: مرحلة مراجعة الإستراتيجية..... 51

خلاصة..... 53

الفصل الثالث

تجربة التنمية الاقتصادية المحلية في الجزائر

تمهيد..... 55

المبحث الأول: مميزات سياسة التنمية في الجزائر..... 56

- **المطلب الأول**: ركائز التنمية الاقتصادية المحلية في الجزائر..... 56
- **المطلب الثاني**: نظام الجماعات المحلية في الجزائر..... 60
- **المطلب الثالث**: مخططات التنمية الاقتصادية المحلية..... 63

المبحث الثاني: مراحل تطور برامج التنمية الاقتصادية المحلية في الجزائر..... 66

- **المطلب الأول**: مرحلة التخطيط (1967-1989م)..... 66
- **المطلب الثاني**: مرحلة اقتصاد السوق (مابعد 1990م)..... 69
- **المطلب الثالث**: البرامج التنموية المدعمة للتنمية الاقتصادية المحلية..... 75

خلاصة..... 79

الفصل الرابع

أسلوب التحليل العاملي كأداة للتخطيط للتنمية الاقتصادية المحلية

تمهيد 81

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول أسلوب التحليل العاملي 82
- **المطلب الأول:** مفهوم العلاقة بين المتغيرات 82
- **المطلب الثاني:** نموذج التحليل العاملي واستخدامه في عملية تصنيف المناطق 85
- **المطلب الثالث:** شروط نموذج التحليل العاملي 88

المبحث الثاني: الخطوات الأساسية لحل نموذج التحليل العاملي 91
- **المطلب الأول:** إعداد البيانات للتحليل العاملي 91
- **المطلب الثاني:** طريقة العوامل الرئيسية لحل نموذج التحليل العاملي 93
- **المطلب الثالث:** برنامج *spss* لحل نموذج التحليل العاملي طريقة العوامل الرئيسية ... 96

خلاصة 98

الفصل الخامس

محاولة تطبيق أسلوب التحليل العاملي على مؤشرات التنمية الاقتصادية المحلية لولاية سعيدة

تمهيد 100

المبحث الأول: جمع ومعالجة بيانات التنمية الاقتصادية المحلية لولاية سعيدة 101
- **المطلب الأول:** تعريف مجتمع البحث 101
- **المطلب الثاني:** المتغيرات الداخلة بالدراسة 103
- **المطلب الثالث:** شروط صحة نموذج التحليل العاملي 109

المبحث الثاني: تحليل مخرجات التحليل العاملي باستخدام برنامج *spss v.17* 110
- **المطلب الأول:** جدول التباين المفسر 110
- **المطلب الثاني:** تحليل العوامل المستخرجة من التحليل العاملي 111
- **المطلب الثالث:** تصنيف البلديات حسب درجة العوامل 114

خلاصة 120

الخاتمة 121
قائمة المصادر والمراجع 127

الملاحـــق

الملحق الأول: ملحق الفصل 3 توزيع النفقات ذات الطابع النهائي (1990-2009م)..... 139
الملحق الثاني: ملحق الفصل 3 المخططات الوطنية (1967-1989م)..... 143
الملحق الثالث: ملحق الفصل 5 مخرجات برنامج *spss v.17*..... 154
قائمة الجداول..... 167
قائمة الأشكال البيانية..... 168
قائمة الملاحق..... 169
الفهرس..... 170